



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية  
تخصص مالية المؤسسة

إشكالية تمويل المؤسسات  
الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق  
- دراسة حالة الجزائر -

إشراف الأستاذ:

د/بكريتي لخضر

أستاذ محاضر أ في الاقتصاد

إعداد الطالبة:

- حنفي أمينة

لجنة المناقشة

| الاسم واللقب               | الدرجة  | الصفة  |
|----------------------------|---|--------|
| أ.د/ شريف الطويل نور الدين | أستاذ التعليم العالي بجامعة مستغانم             | رئيسا  |
| د/بكريتي لخضر              | أستاذ محاضر أ في الاقتصاد بالمركز الجامعي البيض | مقررا  |
| د/ لحر عباس                | أستاذ محاضر أ في الاقتصاد بجامعة مستغانم        | ممتحنا |
| د/صفيح الصادق              | أستاذ محاضر أ في الاقتصاد بجامعة معسكر          | ممتحنا |
| د/قنوني حبيب               | أستاذ محاضر أ في الاقتصاد بجامعة معسكر          | ممتحنا |
| د/ ولد محمد عيسى           | أستاذ محاضر أ في الاقتصاد بجامعة مستغانم        | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2019/2018

# الإهداء

إلى وطني الحبيب... الجزائر  
إلى عائلتي الكبيرة:  
أبي ... حفظه الله  
والدتي ... أطال الله في عمرها.  
إخواني وأخواتي  
وكل أفراد العائلة من قريب أو من بعيد.

إلى عائلتي الصغيرة:  
شريك الحياة ورفيق الدرب... زوجي الغالي.  
وكل أفراد العائلة.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.. أهدي هذا العمل  
المتواضع.

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على اشرف المرسلين وبعد...  
إنه لمن دواعي الاعتزاز و الشرف أن أتقدم بالشكر و العرفان إلى كل  
من ساهم في إخراج هذا العمل المتواضع و اخص بالذكر:  
الأستاذ الفاضل الدكتور بكريتي لخضر الذي كثيرا ما تعمل عناء  
الإشراف بالتوجيه والنصيحة.  
إلى الأستاذ الفاضل شريف الطويل نور الدين مشرف التخصص .  
إلى كل الزملاء الذين سمرنا معي من أجل إخراج هذه  
الأطروحة...

# قائمة المحتويات

## المحتويات

الصفحات

|    |   |  |
|----|---|--|
|    | إهداء   |  |
|    | شكر   |  |
|    | المحتويات   |  |
| 01 | مقدمة   |  |
|    | القسم الأول: دراسة نظرية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة            |  |
|    | الفصل الأول: الطرح النظري لتمويل المؤسسات                             |  |
| 11 | تمهيد   |  |
| 12 | 1.1 - تمويل المؤسسات في ظل نظريات كمال الأسواق المالية                |  |
| 12 | 1.1.1 - المنظور التقليدي للتمويل                                      |  |
| 12 | 1.1.1.1 - نظرية أثر الرافعة   |  |
| 16 | 1.1.1.2 - مدخل دافيد دوراند "David Durand"                            |  |
| 27 | 2.1.1 - نموذج Modigliani et Miller لسنة 1958                          |  |
| 28 | 2.1.1.1 - الاقتراح الأول لتحليل Modigliani et Miller سنة 1958         |  |
| 31 | 2.1.1.2 - الاقتراح الثاني لتحليل Modigliani et Miller سنة 1958        |  |
| 32 | 3.1.1 - نموذج Modigliani et Miller لسنة 1963                          |  |
| 36 | 2.1 - تمويل المؤسسات في ظل نظريات المنظمات                            |  |
| 36 | 2.1.1 - نظرية تكاليف الوكالة la théorie de l'agence                   |  |
| 39 | 2.1.1.1 - النزاعات القائمة بين المسيرين والمساهمين                    |  |
| 42 | 2.1.1.2 - النزاعات القائمة بين المساهمين والدائنين                    |  |
| 43 | 2.2 - نظرية المراجعة  |  |
| 46 | 3.1 - تمويل المؤسسات في ظل نظريات عدم تماثل المعلومات                 |  |
| 47 | 3.1.1 - نظرية الإشارة   |  |
| 49 | 3.1.1.2 - نظرية التسلسلية الهرمية في التمويل                          |  |
| 50 | 3.1.2.1 - نموذج Myers et Majluf لسنة 1984                             |  |
| 51 | 3.1.2.2 - نموذج Williamsons 1988                                      |  |
| 53 | خلاصة الفصل الأول   |  |
|    | الفصل الثاني : مدخل نظري لدراسة تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |  |
| 55 | تمهيد   |  |
| 56 | 1.2 - تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها                       |  |
| 56 | 1.2.1 - تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                              |  |

|     |  |
|-----|--|
| 67  | ..... 2.1.1- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة  |
| 69  | ..... 2.2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنهوض بالتمنية ومعوقات تطورها            |
| 69  | ..... 2.2.1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية                         |
| 71  | ..... 2.2.2 - المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                |
| 75  | ..... 3.2 - مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                                   |
| 76  | ..... 3.2.1 - مصادر التمويل التقليدية  |
| 77  | ..... 3.2.2 - مصادر التمويل الحديثة  |
| 88  | ..... 4.2 - الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة                                 |
| 89  | ..... 4.2.1 - محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة                        |
| 91  | ..... 4.2.2 - المساهمات النظرية المفسرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة            |
| 97  | ..... خلاصة الفصل الثاني   |
| 98  | ..... خاتمة القسم الأول  |
|     | <b>القسم الثاني دراسة تطبيقية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر</b>    |
|     | <b>الفصل الثالث: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر</b>                |
| 103 | ..... تمهيد  |
| 104 | ..... 3.1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري                           |
| 104 | ..... 3.1.1 - مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري        |
| 112 | ..... 3.1.2 - انعكاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني                  |
| 112 | ..... 3.1.3.1- توفير مناصب شغل   |
| 115 | ..... 3.1.3.2 - زيادة القيمة المضافة   |
| 119 | ..... 3.1.3.3 - زيادة الناتج الداخلي الخام PIB                                       |
| 121 | ..... 3.1.3.4 - ترقية الصادرات   |
| 124 | ..... 3.2 - تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر                              |
| 125 | ..... 3.2.1- التمويل المصرفي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة                     |
| 127 | ..... 3.2.2- الهياكل الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر            |
| 142 | ..... 3.2.3 - حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر                           |
| 147 | ..... 3.3 - تجارب بعض الدول في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                      |
| 147 | ..... 3.3.1 - تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 154 | ..... 3.3.2 - تجارب بعض الدول النامية أو السائرة في طريق النمو                       |
| 161 | ..... خلاصة الفصل الثالث   |
|     | <b>الفصل الرابع: دراسة حالة تمويل PME على المستويين الجزئي والكلّي</b>               |
| 164 | ..... تمهيد  |

## قائمة المحتويات

|     |   |
|-----|---|
| 165 | 1. 4 - الدراسة الميدانية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض ولايات الغرب(الشلف، غليزان، مستغانم، وهران) ..... |
| 165 | 1. 1. 4 - جمع البيانات .....  |
| 167 | 2. 1. 4- محددات الدراسة الميدانية.....  |
| 167 | 3. 1. 4 - تفرغ المعلومات .....  |
| 182 | 2. 4 - نمذجة إجابات الاستبيان قياسيا.....   |
| 182 | 1. 2. 4 - تحديد متغيرات النموذج الجزئي.....   |
| 186 | 2. 2. 4 - بناء نموذج قياسي لحجم القروض لتمويل pme العينة المدروسة.....  |
| 191 | 1. 2. 2. 4- اختبار معنوية المعالم .....   |
| 194 | 2. 2. 2. 4 - دراسة استقرارية النموذج المقدر لدالة حجم القروض لتمويل مؤسسات العينة .....                           |
| 195 | 3. 2. 2. 4 - الدراسة القياسية الاقتصادية للنموذج الخطي المتعدد.....   |
| 201 | 3. 4 - دراسة تمويل الدولة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق صندوق ضمان القروض FGAR .....                   |
| 202 | 1. 3. 4- بناء النموذج القياسي الخاص بحجم القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الإنشاء .....          |
| 210 | 2. 3. 4 - بناء النموذج القياسي الخاص بحجم القروض الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التوسع ..... |
| 219 | خلاصة الفصل الرابع.....   |
| 220 | خاتمة القسم الثاني.....   |
| 221 | خاتمة عامة.....   |
| 227 | قائمة المراجع.....  |
| 239 | قائمة الملاحق.....  |

## قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول  | الصفحات |
|------------|---|---------|
| جدول 01 :  | علاقة الوكالة والفصل بين الملكية والتسيير واتخاذ القرار   | 41      |
| جدول 02 :  | تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية   | 57      |
| جدول 03 :  | تصنيف المؤسسات خارج القطاع الصناعي (التجارة والخدمات)   | 58      |
| جدول 04 :  | تصنيف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال   | 58      |
| جدول 05 :  | تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري  | 60      |
| جدول 06 :  | تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان  | 59      |
| جدول 07 :  | مقارنة بين التمويل التاجيري والتمويل التشغيلي   | 65      |
| جدول 08 :  | تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب حجمها  | 106     |
| جدول 09 :  | معدلات انجاز وحدات صناعات الانتاج المحلية سنة 1978  | 107     |
| جدول 10 :  | تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال الفترة (1984-1987)   | 108     |
| جدول 11 :  | تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (1994-2004)  | 110     |
| جدول 12 :  | تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010  | 110     |
| جدول 13 :  | تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية ديسمبر 2016   | 111     |
| جدول 14 :  | مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2004-2009)   | 113     |
| جدول 15 :  | عدد المؤسسات المنشأة وكذا عدد مناصب الشغل للفترة 2010 - 2014  | 114     |
| جدول 16 :  | تطور مناصب العمل المصرح بها لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2016)  | 115     |
| جدول 17 :  | تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط للفترة 2010-2015  | 117     |
| جدول 18 :  | تطور الناتج الداخلي الخام على حسب الطابع القانوني للفترة 1999-2003  | 119     |
| جدول 19 :  | تطور الميزان التجاري الجزائري (السداسي الأول 2016-السداسي الأول 2017)   | 123     |
| جدول 20 :  | تطور قيمة القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2016)  | 126     |
| جدول 21 :  | تقسيم القروض على حسب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2016)  | 126     |
| جدول 22 :  | تموقع الضمانات على حسب النشاط إلى غاية 2016/06/30   | 129     |
| جدول 23 :  | عدد الملفات المسجلة لدى (FGAR) حسب قطاع النشاط من سنة 2004 إلى غاية نهاية 2016  | 132     |
| جدول 24 :  | تطور عدد مشاريع الاستثمار الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى وكالة ANDI حسب النشاط خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى غاية 2016/12/31 | 135     |
| جدول 25 :  | المشاريع الممولة عن طريق CNAC على حسب النشاط إلى غاية 2016/12/31  | 142     |
| جدول 26 :  | تطور المشاريع المستضافة مع عدد المؤسسات المستحدثة (2015-2016)   | 142     |
| جدول 27 :  | توزيع المشاريع المرافقة بمراكز التسهيل على حسب نوع النشاط إلى غاية نهاية سنة 2016   | 145     |
| جدول 28 :  | نتائج الارتباط الخطي لمتغيرات نموذج دالة التقدير لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض   | 187     |
| جدول 29 :  | يبين نتائج تقدير نموذج دالة التقدير لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض .  | 188     |
| جدول 30 :  | نتائج الارتباط الخطي ما بين متغيرات النموذج دالة التقدير لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض .                                   | 189     |

|     |   |           |
|-----|---|-----------|
| 189 | نتائج تقدير النموذج لدالة التقدير لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض بعد حذف المتغيرات الغير معنوية | جدول 31 : |
| 193 | يبين نتائج اختبار T student للنموذج المقدر لدالة حجم القروض للعيينة المدروسة                                      | جدول 32 : |
| 195 | نتائج اختبار CHOW لاستقرارية دالة حجم القروض لتمويل مؤسسات العينة المدروسة  | جدول 33 : |
| 196 | نتائج اختبار Durbin-Watson للعيينة المدروسة   | جدول 34 : |
| 196 | نتائج اختبار ARCH Test للعيينة المدروسة   | جدول 35 : |
| 198 | نتائج اختبار وايت White للدالة المقدره لحجم القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة                                    | جدول 36 : |
| 204 | الارتباط الخطي ما بين المتغيرات الخاصة بمرحلة الإنشاء   | جدول 37 : |
| 204 | التقدير الخطي البسيط للنموذج الكلي المقدر الخاص بمرحلة الإنشاء  | جدول 38 : |
| 206 | نتائج اختبار سيودنت لدالة حجم القروض الكلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الإنشاء                           | جدول 39 : |
| 208 | نتائج اختبار Chow لاستقرارية لدالة حجم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الإنشاء.                        | جدول 40 : |
| 213 | الارتباط الخطي ما بين المتغيرات في مرحلة التوسع   | جدول 41 : |
| 213 | التقدير الخطي البسيط الخاص بتمويل pme في مرحلة التوسع   | جدول 42 : |
| 214 | نتائج اختبار سيودنت لدالة حجم القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة التوسع 2005-2006                | جدول 43 : |
| 216 | نتائج اختبار Chow لاستقرارية دالة حجم القروض لتمويل pme في مرحلة التوسع 2005-2006.                                | جدول 44 : |

## قائمة الأشكال البيانية

| الصفحات | عنوان الشكل  | رقم الشكل  |
|---------|--|------------|
| 14      | توزيع الثروة في المؤسسة  | الشكل 01 : |
| 18      | منحنى يبين سلوك المقرضين   | الشكل 02 : |
| 19      | منحنى يبين سلوك المساهمين  | الشكل 03 : |
| 19      | منحنى يبين العلاقة الطردية بين تكلفة الأموال الخاصة و مستوى المديونية                                    | الشكل 04 : |
| 20      | منحنى يبين سلوك المديونية و تكلفة الأموال الخاصة   | الشكل 05 : |
| 21      | منحنى يبين سلوك التكلفة الإجمالية للتمويل  | الشكل 06 : |
| 22      | منحنى يبين التمويل المثلى  | الشكل 07 : |
| 25      | منحنى يبين تأثير الاستدانة على تكلفة الأموال   | الشكل 08 : |
| 26      | منحنى يبين تأثير الاستدانة على القيمة السوقية للمؤسسة  | الشكل 09 : |
| 45      | تأثير تكلفة الإفلاس على الهيكل المالي للمؤسسة  | الشكل 10 : |
| 95      | منحنى دورة حياة المؤسسة  | الشكل 11 : |
| 112     | تطور القيمة المضافة لكل نشاط للفترة 2001 - 2009  | الشكل 12 : |
| 115     | تطور القيمة المضافة على حسب الطابع القانوني خلال الفترة 2010-2015  | الشكل 13 : |
| 117     | الناتج الداخلي الخام على حسب الطابع القانوني للفترة 1999-2003  | الشكل 14 : |
| 117     | تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2004-2013 | الشكل 15 : |
| 121     | تطور صادرات و واردات الميزان التجاري الجزائري للسداسي الأول 2016 - السداسي الثاني 2017                   | الشكل 16 : |
| 128     | الوضعية الاجمالية للضمانات المقدمة من طرف CGCI على حسب المناطق الى غاية 2016/06/30                       | الشكل 17 : |
| 134     | عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ من سنة 2003-2016   | الشكل 18 : |
| 135     | القروض الممنوحة للتمويل من طرف ANGEM إلى غاية 2016/12/31   | الشكل 19 : |
| 136     | توزيع القروض التي تمنحها وكالة ANGEM على حسب النشاط إلى غاية 2016/12/31                                  | الشكل 20 : |
| 144     | توزيع المشاريع المرافقة بمراكز التسهيل على حسب نوع النشاط إلى غاية نهاية سنة 2016                        | الشكل 21 : |
| 183     | تطور حجم القروض لمؤسسات العينة المدروسة في الفترة الممتدة (2006-2016)                                    | الشكل 22 : |
| 184     | التطور الذي شهدته ربحية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المكونة للعينة خلال فترة الدراسة (2006-2016)         | الشكل 23 : |
| 185     | تطور رأس المال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المكونة للعينة خلال الفترة (2006-2016)                        | الشكل 24 : |
| 185     | تطور الضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعينة المدروسة خلال فترة (2006-2016)                           | الشكل 25 : |
| 190     | يوضح العلاقة الخطية البيانية ما بين Credit و Gar خلال فترة الدراسة                                       | الشكل 26 : |
| 191     | يوضح العلاقة الخطية البيانية ما بين Credit و CA خلال فترة الدراسة  | الشكل 27 : |
| 197     | يوضح اختبار Jarque Bera لتوزيع الأخطاء للنموذج المقدر للعينة المدروسة                                    | الشكل 28 : |

|     |   |            |
|-----|---|------------|
| 198 | يوضح test De Thail المقدرة النموذج للعينه على التقدير خلال السنوات المقبلة                      | الشكل 29 : |
| 199 | توزع أخطاء الدالة المقدرة لحجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة                       | الشكل 30 : |
| 200 | مقارنة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة لحجم القروض خلال فترة الدراسة                           | الشكل 31 : |
| 200 | الاتجاه العام البياني للمعلومات المقدرة في الدالة المقدرة حسب سنوات الدراسة                     | الشكل 32 : |
| 202 | شكل السحابة ( الانتشار ) لمتغيرات النموذج المقدر خلال فترة الدراسة لمرحلة الإنشاء               | الشكل 33 : |
| 203 | مختلف المتغيرات الداخلة في النموذج خلال فترة الدراسة لمرحلة الإنشاء                             | الشكل 34 : |
| 208 | توزيع الأخطاء لدالة حجم القروض لتمويل pme في مرحلة الإنشاء خلال الفترة ( 2005-2016 )            | الشكل 35 : |
| 209 | اختبار تايل لدالة المقدرة لتمويل pme في مرحلة الإنشاء خلال فترة الدراسة (2005-2016)             | الشكل 36 : |
| 209 | اختبار Jarque- Bera لتوزيع البواقي دالة حجم القروض لتمويل pme في مرحلة الإنشاء .                | الشكل 37 : |
| 210 | توزيع الأخطاء الناتجة عن التقدير (البواقي) لمرحلة الإنشاء خلال فترة الدراسة (2005-2016).        | الشكل 38 : |
| 211 | العلاقة ما بين حجم القروض و حجم الضمانات خلال مرحلة التوسع للفترة (2005-2016)                   | الشكل 39 : |
| 211 | العلاقة ما بين حجم القروض و حجم الضمانات خلال مرحلة التوسع للفترة (2005-2016)                   | الشكل 40 : |
| 217 | المقارنة ما بين القيم الفعلية و المقدرة لحجم القروض لمرحلة التوسع خلال فترة الدراسة (2005-2016) | الشكل 41 : |
| 217 | اختبار Bera-Jarque لتوزيع دالة حجم القروض لمرحلة التوسع (خلال فترة الدراسة)                     | الشكل 42 : |
| 218 | اختبار Bera - Jarque لتوزيع دالة حجم القروض لمرحلة التوسع (خلال فترة الدراسة)                   | الشكل 43 : |

## قائمة الملاحق

| الصفحات | عنوان الملحق  | رقم الملحق  |
|---------|---|-------------|
| 239     | استمارة لاستبيان  | الملحق 01 : |
| 243     | الاحصائيات المستخدمة لتقدير النموذج الخاصة بالاستبيان   | الملحق 02 : |
| 244     | احصائيات حول مساهمة FGAR في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الاثشاء وكذا مرحلة التوسع | الملحق 03 : |

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد، باعتبارها عصب الاقتصاد وكذا البديل التنموي الجديد الذي استفادت منه كثيرا الدول المتقدمة في هذا المجال وقطعت فيه شوطا كبيرا، ليأتي دور الدول النامية للتفطن لهذا القطاع الحساس والنهوض به من أجل دفع عجلة التنمية، لذلك اتجه الواقع العالمي في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران بجلاء أن هذا القطاع يعتبر قطاعا هاما تتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومما لاشك فيه أن دعم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنجاز هذه المؤسسات لأهدافها الرئيسية في مختلف المجالات، ومن بينها مجال التشغيل واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة، وخلق الثروة، وتحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في تصدير المنتجات المحلية للأسواق الخارجية وبميزة تنافسية جيدة.

وحتى تقوم هذه المؤسسات بالدور التنموي المرجو منها في مختلف البلدان المتقدمة والنامية، لا بد عليها من مواجهة أهم العقبات التي تتعرض لها، والتي تتمثل في عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لإنشائها أو لاستمرار نشاطها، وعدم مقدرتهم على توفير الضمانات الكافية التي تشترطها البنوك لتقديم التمويل اللازم لها، هذه الأخيرة عادة ما تفضل التعامل مع المؤسسات الكبيرة وتمويلها لذات السبب. إذن فمشكل التمويل يعد واحدا من أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأصحابها عادة ما يكونون من المهنيين الصغار ولا تتوفر لديهم المدخرات المالية الكافية التي تمكنهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة، كما لا يوجد لديهم الضمانات الكافية التي يمكن تقديمها للبنوك للحصول بموجبها على قروض. ومن جانب آخر وجب تدعيم هذه المؤسسات ماليا وبطرق متعددة ووسائل مختلفة. حيث انه كلما تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة كلما تيسرت شروط الحصول عليها، لكن الملاحظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انه بالرغم من تعدد هذه المصادر وما تشكله من أهمية في نجاحها و واستمرارها إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة، حيث أثبتت الدراسات وتحليل واقع تلك المؤسسات أنها تعاني من مشاكل تمويلية عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، وهذا على

مستوى جميع أنحاء العالم، غير أن هذه المشاكل تتعاظم في الدول النامية والعربية بشكل خاص نظرا لطبيعة حال القطاع المالي فيها الذي يركز بصفة أساسية على البنوك، والذي يتسم بشيء من القصور وعدم الانتشار والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة، فضلا عن ضعف قدرات ومهارات صغار المستثمرين. والجزائر هي الأخرى في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية اتجهت إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة و كان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي، خاصة بعد ما آلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، وهذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مغيبا لفترة طويلة، وفي هذا الإطار قامت السلطات الجزائرية باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية والتشريعية والتنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات وتأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

#### إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن معالجة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال

طرح الإشكال الآتي:

أين يكمن مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

وانطلاقا من الإشكال المطروح تتدرج بعض الأسئلة الفرعية :

- ماهي أهم نظريات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- ماهي أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- لماذا تعاني هذه المؤسسات من ضعف التمويل ؟

- كيف تساهم الجزائر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

فرضية البحث:

للإجابة عن الإشكالية يمكن صياغة مجموعة الفرضيات التالية :

- من المتوقع وجود علاقة طردية بين قيمة الضمانات وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاقتراض من البنوك .
- يمكن أن تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من نقص المرافقة المالية لها خاصة من طرف الهيآت التي وضعتها الدولة لإنعاش هذا القطاع .

### أهداف البحث:

- تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:
- التعرف على أهم الاتجاهات النظرية المفسرة لكيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- التعرف على مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- التعرف على مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،
- التعرف على أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع خاصة من الجانب التمويلي،
- محاولة التوصل إلى الإجراءات التي يمكن من خلالها تطبيق نظريات التمويل على أرضية الواقع .
- الوصول إلى معايير مثلى لاختيار مصادر تمويلية تتماشى مع وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وحالاتها المالية.

### مبررات اختيار الموضوع :

- يعتبر التمويل العمود الفقري لإنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف طبيعتها ونشاطاتها وأحجامها، لذا تحتاج المؤسسات بشكل متواصل إلى الأموال من مصادر مختلفة لتغطية نفقاتها المختلفة، من آلات ومعدات ومواد أولية، وغيرها من الأصول الثابتة والمتداولة.
- بمأن الاحتياجات المالية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بمرحلة الإنشاء والانطلاق عادة ما تكون مرتفعة بالنظر إلى أموالها الخاصة والذاتية التي تعتمد عليها فانه لا يكون أمام هذا النوع من المؤسسات إلا اللجوء إلى الاقتراض من مصادر مختلفة والتي معها تواجه مشاكل عديدة مثل التامين والضمانات والفوائد... الخ

-وجود اهتمام كبير وواضح من طرف السلطات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال سن القوانين وتوفير الأطر المؤسسية والتنظيمية الداعمة لهذا القطاع.

### أهمية الموضوع:

- قلة المواضيع التي تناولت مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بمقارنة مدى تطبيق نظريات التمويل على أرضية الواقع .

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انتعاش الاقتصاد الوطني .

- نظرا للخصوصيات التي يتميز بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن مشكلة التمويل تبقى المشكلة الأولى التي تواجهها هذه المؤسسات في الجزائر .

-محاولة تشكيل رصيد علمي يساهم في إثراء الموضوع بمختلف جوانبه .

### الدراسات السابقة:

باعتبار أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانا هاما في الاقتصاد الوطني فلقد تم تناوله من قبل العديد من الدراسات والتي اختلفت في معالجتها لجوانب التمويل

-دراسة العايب ياسين رسالة دكتوراه بعنوان "اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة للسنة الجامعية 2010-2011"

توصلت هذه الدراسة إلى أن اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لايمكن ارجاعها إلى ضعف الخصائص المتعلقة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة فحسب بل ترجع نسبة كبيرة منها إلى سياسة التمويل المعتمدة في الجزائر أين نجد أهم مصدر للتمويل الخارجي يرتكز على البنوك العمومية والدعم المشترك بينها وبين هيآت دعم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإلى جانب خصوصيتها المالية تجاه النظرية المالية الحديثة فإن لديها أيضا خصوصية تجاه ضيق مصادر التمويل، لذا عمدت الجهات المسؤولة عليها بمحاولة التخفيف من المشاكل والعوائق التي تحد من إنشائها وتتميتها، وقد جاءت هذه الدراسة مخالفة للدراسة المتناولة .

-دراسة عقبة نصيرة رسالة دكتوراه بعنوان: "فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، للسنة الجامعية 2014-2015".

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة: أن الجزائر خصت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية فقط بالدعم المالي، و أن علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجرد علاقة إدارية بحتة تتمثل في المدين و الدائن وأي تأخير أو امتناع عن الدفع تتحول إلى علاقة نزاع، وأغلب المؤسسات ترغب في التوسع لكن لا تتوجه إلى البنوك بسبب ثقل الإجراءات رغم الضرورة الملحة للتمويل، ولا تعمل البنوك الجزائرية على تقديم منتجات مالية تتناسب مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- دراسة بوفليسي نجمة بعنوان :العوامل المحددة لهياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بمجلة البحوث والعلوم الانسانية، العدد 12-2016 .

حيث خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الهيكل المالي ومردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعدام العلاقة بين المتغيرات الأخرى الداخلة في الدراسة.  
**المنهج المستخدم:**

للإجابة عن إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات سوف يتم الاعتماد على:

- المنهج الوصفي التحليلي: يستخدم فيه الأساس النظري قصد محاولة فهم نظريات تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المنهج الاستقرائي قصد استخدامه في تحليل المعطيات الرقمية، واجراء القياس الاقتصادي، تحليله، تقدير النماذج واختبار صحة الفرضيات الموضوعة،

### هيكل البحث:

سنقسم البحث إلى جزئين:

- الجزء الأول يكون خاص بالجانب النظري بحيث يتم فيه عرض لمختلف نظريات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون مقسم بدوره إلى فصلين،
- الجانب التطبيقي ينقسم بدوره أيضا إلى فصلين نسلط الضوء على مدى تطبيق نظريات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أرضية الواقع الخاص بالجزائر نستعرض بعض النماذج الإحصائية من خلال جمع المعطيات الخاصة بالموضوع .

صعوبات الدراسة: يمكن حصر أبرز الصعوبات التي تمت مواجهتها في هذا البحث في عدم وجود الإحصائيات الكافية المتعلقة بالدراسة وتضاربها أحيانا نتيجة اختلاف المصادر الشيء الذي تطلب جهدا ووقتا معتبرين من أجل اختيار أدق المعطيات وأقربها إلى الصحة وأكثر مصداقية. وأيضا وجود صعوبة في الحصول على المعلومات الميدانية.

# القسم الأول

دراسة نظرية لتمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

تحتل مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في الأدبيات المهمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات، خاصة مع تزايد أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. هذه المشكلة أصبحت المميز الأهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لمحدودية قدرتها على تعبئة الأموال الخاصة بحيث تكون دوما في حاجة مستمرة إلى مختلف أشكال التمويل الخارجي ( الاقتراض).

فنظرا لأهمية هذا الموضوع فقد اهتم به الكثير من المفكرين الاقتصاديين و تزايد تركيز الباحثين على قرارات التمويل، إلا أنه لا يزال النقاش حول كيفية تعميم سلوك واختيارات التمويل في المؤسسات الكبيرة الحجم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بخصوصيات عن غيرها من المؤسسات كمحدودية مصادر تمويلها .

فبالرغم من هذه الصعوبات إلا أن الباحثين في مجال مالية المؤسسة قد توصلوا إلى نظريات تمكن هذا النوع من المؤسسات من الحصول على التمويل بالشكل المناسب لخصائصها وحجمها كغيرها من المؤسسات الكبرى.

# الفصل الأول

الطرح النظري لتمويل المؤسسات

## تمهيد:

تسعى المؤسسات إلى الحصول على الأموال من أجل تسيير دوراتها إما دورة الاستغلال أو دورة الاستثمار هذا من جهة وكذا توسيع أنشطتها والحصول على قيمة سوقية من جهة أخرى، فعليها أن تختار بين البدائل المتاحة التي توفر لها احتياجاتها المالية فإما تلجأ هذه المؤسسات إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو تكتفي بأموالها الذاتية لتغطية احتياجاتها المالية .

إذا مسألة اختيار تركيبة الهيكل المالي تعد من بين النقاط التي تثير جدلا حادا بين المختصين في مالية المؤسسة منذ قرابة ستين عاما، وهذا ما يعد سببا لظهور العديد من النظريات التي تهتم بالهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية، ومن بين هذه النظريات ما يدعم فكرة وجود أمثلية للهيكل المالي ومنها ما ينفي وجود هذه الفكرة إطلاقا، ولا تزال مسألة تحديد المستوى الأمثل للاستدانة تسيل الكثير من الحبر وتشكل موضوعا خصبا للنقاش والإثراء بين المختصين والباحثين .

حيث أن وظيفة التمويل من أهم الوظائف داخل أي مؤسسة مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، وإن البحث عن مصادر التمويل المناسبة للمؤسسات يعد من أهم المواضيع التي تواجه مالكيها ومسيريها خاصة في ظل محدودية البدائل المتاحة نتيجة لعدة اعتبارات مثل صغر حجم المؤسسة ونشاطها من جهة وارتفاع معدلات الخطر بها من جهة أخرى .

### 1.1- تمويل المؤسسات في ظل نظريات كمال الأسواق المالية

إن تكلفة الأموال والرفع المالي يعتبران من العوامل الأساسية المحددة لتركيبية أموال المؤسسة بصفة عامة، وكلاهما يبرز خصوصية التمويل بأموال الاستدانة عن باقي مصادر التمويل الأخرى . وعليه تعتبر العلاقة التي تسعى معظم نظريات الهيكل المالي إلى توضيحها هي الربط بين الاستدانة من جهة والقيمة السوقية وتكلفة الأموال من جهة أخرى . للتوضيح أكثر سنتطرق في هذا المجال من أجل توضيح هذه العلاقة إلى عرض بعض نظريات الهيكل المالي للمؤسسة وهذا في ظل كمال الأسواق المالية. إذا ارتأينا أن نقسمه إلى ثلاث محاور هي كالتالي:

- المنظور التقليدي للتمويل .
- نموذج *Modigliani et Miller* لسنة 1958.
- نموذج *Modigliani et Millei* لسنة 1963.

#### 1.1.1 - المنظور التقليدي للتمويل

تعتبر مهمة توفير الأموال اللازمة للمؤسسة من المهام الصعبة، خاصة في ظل ندرة هذه الأموال، وتفاوت درجة تكلفتها لذلك تطرقت أغلب المدارس الاقتصادية إلى أهمية التمويل وكيفية الحصول عليه بأقل تكلفة، وعليه فإن المنظور التقليدي للهيكل المالي للمؤسسة يقف بين مدخلين متناقضين هما كالتالي.

##### 1.1.1.1 - نظرية أثر الرافعة

ينتج عن التمويل بالقروض ما يسمى بالرافعة وهي تعني نسبة القروض إلى مجموع الأموال أو مجموع الموجودات في المنشأة وهذه القروض سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، عادة ما يحصل تناقض في كل من رغبة المقرضين وكذا الملاك في المنشأة، فالمقرضون يفضلون نسبة رافعة مالية معقولة أملا في زيادة حد الأمان لهم

وضمامنا للحقوق، في حين نجد رغبة الملاك في نسبة رافعة مالية مرتفعة أملا في زيادة نصيبهم من الأرباح وكذا سيطرتهم على المنشأة<sup>1</sup>.

تعرف بأنه مدى أو نسبة الزيادة في الأرباح نتيجة استخدام أموال الغير في عمليات المنشأة من أجل تمويل احتياجاتها المالية<sup>2</sup>.

يقصد بالرفع المالي اعتماد المنشأة على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سد احتياجاتها المالية، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة في هذه الحالة هي الفوائد المدفوعة، أما إذا كانت الشركة تطرح أسهم ممتازة لسد هذه الاحتياجات فإن التكاليف الثابتة هنا هي أرباح هذه الأسهم<sup>3</sup>.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الرافعة المالية هي استخدام أموال الغير في التمويل بهدف زيادة الأرباح قبل الفوائد والضرائب، وهو عبارة عن نسبة القروض إلى مجموع الخصوم،

وأيضا نعرف الفرق بين مردودية الأموال الخاصة والمردودية الاقتصادية بأنه أثر رافعة المديونية أو بعبارة أبسط أثر الرافعة .

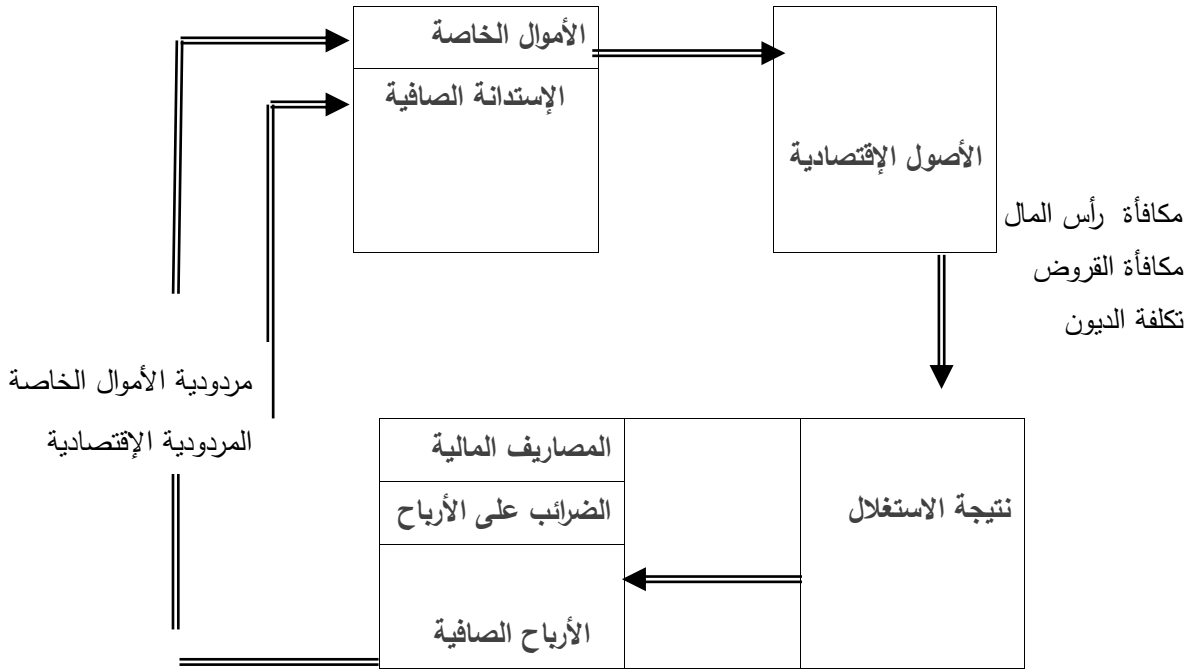
سوف نعتبر في منهجيتنا أن الأموال المستخدمة في مجملها تأخذ إما شكل الأموال الخاصة أو المديونية، هذه الأموال هي أموال مستثمرة في شكل أصول ينتظر منها توليد نتائج كما هو مبين في الشكل التالي:

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء)، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، الأردن، سنة 2000، ص 169.

<sup>2</sup> هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2000، ص 282.

<sup>3</sup> رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2001، ص 286.

الشكل رقم (01) يبين توزيع الثروة في المؤسسة



source : Vernimmen. P. 'finance d'entreprise', 3<sup>ème</sup> édition, Dalloz, Paris 1988, page. 233.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الأموال الخاصة وأموال الاستدانة تمول الاستخدامات أي جهة الأصول، وهذه الأخيرة بدورها تولد نتائج توزع على المقرضين والمساهمين. إذا مبدأ أثر الرافعة هو قيام المؤسسة بالاقتراض وتوظيف هذه الأموال المقترضة في النشاط بالتالي تحصل على نتيجة اقتصادية من المفروض أن تكون أعلى من التكاليف المالية للمديونية، ففي هذه الحالة تحقق المؤسسة فوائض تتمثل في الفرق بين المردودية الاقتصادية المحققة وتكلفة الأموال المقترضة، هذا الفائض سيعود إلى المساهمين ويرفع بذلك مردودية الأموال الخاصة، فأثر الرافعة يرفع مردودية الأموال الخاصة ومن هذه الخاصية سمي بأثر الرافعة.

يمكن التمييز بين القروض على أساس نوع سددها وهي كالتالي:

أولاً-القروض قصيرة الأجل: إن حاجة المنشأة للأموال هي عملية متجددة تبدأ مع بداية إدارة الأصول المتداولة وخلال حياة المشروع تحتاج المنشأة إلى قروض قصيرة الأجل لتمويل استثماراتها في الرأسمال المتداول الذي يؤمن وجوده بالمستويات المناسبة.<sup>1</sup> ومن بين مبررات استخدام هذا النوع من التمويل:

- زيادة المخزون السلعي في المؤسسة حتى لا يحدث توقف عن العمل،
- التوسع في حجم الذمم المدينة الناتج عن الزيادة في المبيعات الآجلة،
- سهولة تسديد مستحققاته،
- سهولة الحصول عليه.

ويعاب على هذا النوع من القروض بأنه يعرض المنشأة إلى خطر الإفلاس وذلك لقصر تاريخ السداد.

ثانياً- القروض طويلة الأجل:

تعد القروض طويلة الأجل من بين مصادر التمويل التي تعتمد عليها المنشأة وذلك لإمكانية الحصول عليها بمبالغ كبيرة، وكذا إمكانية ترتيب تاريخ استحقاقها بما يتلاءم مع موجودات المؤسسة وكذا عوائدها المحتملة.<sup>2</sup>

وكما ذكرنا سابقاً تعتمد المنشأة عند استخدامها للرفع المالي على الفوائد المدفوعة (تكاليف الاقتراض) وبالتالي يمكن قياس تأثير الزيادة في نسبة التمويل بالدين في هيكل التمويل على الأرباح المتاحة للمساهمين من خلال درجات الرفع المالي *(DFL) degré* *Financial leverage*

درجة الرفع المالي = نسبة التغير في عائد السهم العادي / نسبة التغير في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة

$$DFL = \frac{\Delta \% EPS}{\Delta \% EBIT1}$$

<sup>1</sup> خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، سنة 2001، ص 40.

<sup>2</sup> عقل مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر، الأردن، سنة 2000، ص 139.

بحيث:

DFL: درجات الرافعة المالية

$\Delta\%EPS$ : التغير النسبي في نصيب السهم من الأرباح

$\Delta\%EBIT$ : التغير النسبي في الأرباح قبل الفائدة والضريب

وتزداد درجة الرفع المالي كلما ازداد اعتماد المنشأة على استخدام أموال الغير (الافتراض) لتمويل رأسمالها المستثمر من أجل تحقيق نتيجة اقتصادية عالية تمكن من تسديد الديون وكذا تحقيق دخل مرتفع لأصحاب المنشأة أو مساهميها .

وهناك دلائل ومؤشرات تبين ارتفاع درجة الرفع المالي (DFL):<sup>1</sup>

-الزيادة في عوائد المساهمين نتيجة استعمال أموال الغير،

-الحصول على عوائد الأموال المقترضة تفوق تكلفة الحصول عليها،

-زيادة معدل العائد على حقوق المساهمين عن معدل الفائدة المدفوعة،

-زيادة معدل العائد على الاستثمار .

ويمكن الحصول على درجة الرفع المالي من خلال مقدار التغير في عائد السهم العادي إلى التغير في الأرباح قبل الفائدة والضريبة .

### 2.1.1.1- مدخل دافيد دوراند " David Durand "

يقف المدخل التقليدي في هيكل التمويل موقف وسطي بين مدخليين متناقضين وهما مدخل صافي الربح (NI) الذي يقر بوجود هيكل مالي أمثل تكون عنده تكلفة الأموال في أدنى قيمة لها وتكون قيمة المؤسسة في أقصى ما يمكن، ومدخل صافي ربح العمليات (NOI) الذي ينفي بشكل مطلق وجود هيكل مالي أمثل،

ويقوم هذا المدخل على مجموعة من الفروض نذكر منها ما يلي:

-ثبات حجم الاستثمارات،

<sup>1</sup> هيثم محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 282.

-يمكن تغيير نسبة الاستدانة أو نسبة أموال الملكية دون تغيير القيمة الكلية للهيكل المالي.

-عدم وجود الضرائب وتكلفة الإفلاس،

-عدم وجود تكلفة المعاملات،

### 1.1.1 أ.2- مدخل صافي الربح NI

دون الارتكاز على قواعد علمية صلبة، حاول الكلاسيك مراقبة سلوك الاستدانة لمجموعة من المؤسسات، ودرسوا علاقة الارتباط بين تكلفة الدين وتكلفة الأموال الخاصة، من هنا خلصوا إلى وجود هيكل مالي المسمى الأمثل الذي يعظم قيمة المؤسسة.

يعتمد هذا المدخل على افتراض أساسي وهو أن تكلفة كل من أموال الملكية وأيضا الاقتراض ثابتة لا تتغير وليس لها علاقة بهيكل رأس المال.<sup>1</sup>

وهذا يعني أن ارتفاع أو انخفاض نسبة الرفع المالي (نسبة الاقتراض) في هيكل رأس المال لا يترتب عليهما ارتفاع أو انخفاض في تكلفة أموال القروض أو الملكية.<sup>2</sup> يهدف مدخل صافي الربح إلى توضيح أنه لا أثر لزيادة الرافعة المالية على كل من معدل تكلفة القروض ومعدل تكلفة حق الملكية، وبالتالي فإن معدل العائد الذي يطلبه الملاك، ومعدل الفائدة على السندات لن يتغير بتغير نسبة الاقتراض داخل الهيكل المالي .

يرى مؤيدي نظرية صافي الربح أن الاختلاف في كلفة مصادر الأموال التي تشكل هيكل الأموال، سوف تتيح الفرصة للإدارة المالية من خلال تغير نسبة الرفع المالي إلى زيادة مساهمة التمويل المقترض ذات الكلفة الأقل على حساب مساهمة التمويل الممتلك

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2001، ص 427.

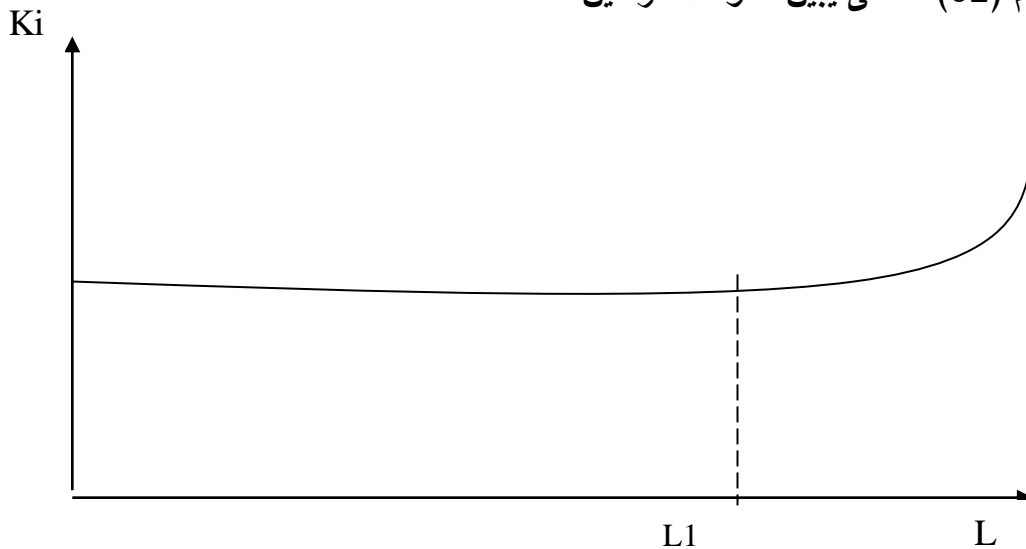
<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، سنة 2011، ص 624 .

ذات الكلفة الأكبر<sup>1</sup>. أي أنه يمكن التأثير في القيمة السوقية للمنشأة وفي كلفة الأموال من خلال التغيير في نسبة الرفع المالي، وتحدد هذه النظرية علاقات متباينة حسب Elie.Cohen هي كالتالي<sup>2</sup>:

**- سلوك المقرضين:**

بالنسبة لهذه النظرية ثقل مديونية المؤسسة التي تقاس بالعلاقة  $L=D / CP$  يقود المقرضين إلى الرفع من مطالبهم مما يثقل تكلفة المديونية بالنسبة للمؤسسة؛ ففي هذه الحالة يمكن تمثيل العلاقة  $Kd=Kd(L)$  كما يلي:

الشكل رقم (02) منحنى يبين سلوك المقرضين



Source :Elie.Cohen. 'gestion financière de l'entreprise et développement financier' édition UREF, Paris1991 page .243.

**- سلوك المساهمين: Le comportement des actionnaires:**

تقترح هذه النظرية تحليلاً لسلوك المساهمين مشابهاً لتحليل سلوك المقرضين، فالمساهمين في المؤسسة يقابلون الارتفاع في  $L$  بتقدير أعلى لمعدل المكافئة المنتظر من المؤسسة، أي تكلفة الأموال الخاصة  $Kcp$ . فحسب تمثيل أول تعرف تكلفة الأموال الخاصة تغيرات

<sup>1</sup>Khan Andjain . 'financial management ,text and problems ,3rd edition ,mc grow –hill co ,1999,page. 101 .

<sup>2</sup> Elie Cohen . 'OP.CIT. ' page. 242.

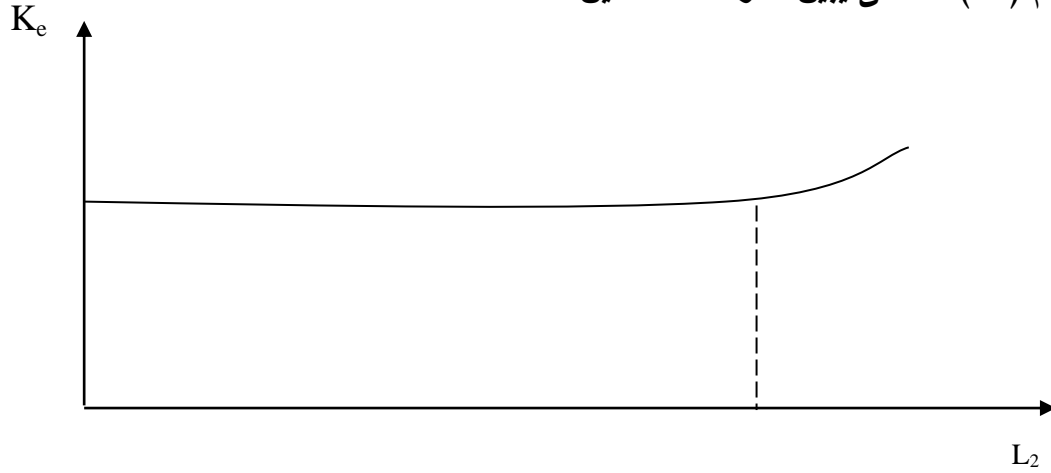
كتلك التي تتعرض لها تكلفة المديونية فالعلاقة  $K_{cp}=K_{cp}(L)$  تكون ثابتة من اجل كل

القيم لـ  $L$  اقل من حد معين  $L_2$

فأى تجاوز لـ  $L_2$  يؤدي إلى زيادة في  $K_{cp}$ ، في مثل هذه الحالة يمكن تمثيل العلاقة

في الشكل التالي:  $K_{cp}=K_{cp}(L)$

الشكل رقم (03): منحنى يبين سلوك المساهمين



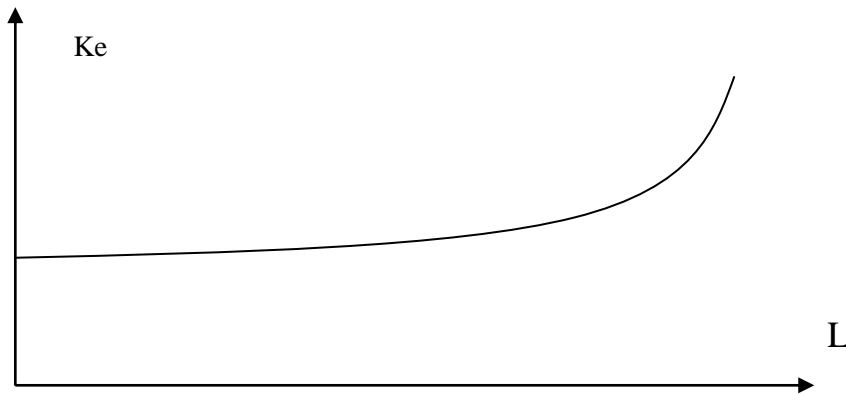
Source : Elie Cohen . ، OP.CIT. ،page. 244.

وحسب تمثيل ثاني، تصبح  $K_{cp}$  تمثل علاقة متزايدة من اجل كل قيم  $L$  .

والمنحنى التالي يمثل التزايد المطرد لتكلفة الأموال الخاصة عند زيادة حصة المديونية في

المؤسسة:

الشكل رقم (04): منحنى يبين العلاقة الطردية بين تكلفة الأموال الخاصة ومستوى المديونية



Source: Ibid .,page. 244.

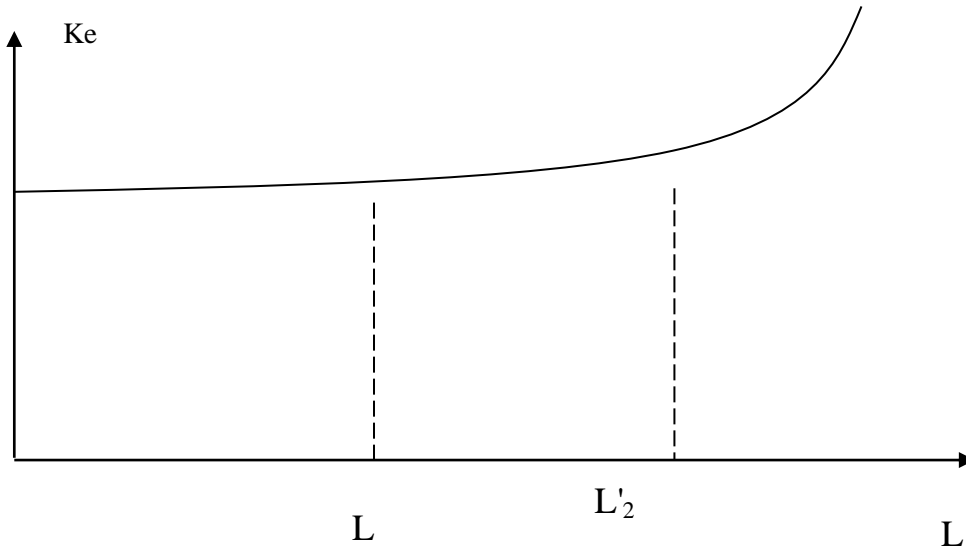
وأخيرا وحسب تمثيل ثالث لدالة تكلفة الأموال الخاصة، فإنها تعرف ثلاث مجالات للتغير:

1. من اجل  $0 < L < L_2$ ، تمثل مستويات منخفضة للمديونية،  $K_{cp}$  يبقى ثابت ويكون لدينا ايضا  $(L)=0K'_{cp}$ .

2. من اجل  $L_2 < L < L'_2$  يبدأ المساهمين في رد فعلهم للارتفاع في المديونية فيطالبون بمكافئة متزايدة بمعدل ثابت، فيصبح لدينا  $K'_{cp}(L)=a$  بحيث  $a > 0$ .

3. وأخيرا من اجل  $L > L'_2$ ، يعتقد المساهمين انه تم تجاوز عتبة حرجة فيبدؤون بالرفع من مطالبهم بدون توقف كلما ارتفع المعدل  $L$ ، فيصبح لدينا  $K'_{cp}(L) > 0$ .  
ومنه يكون لدين الشكل التالي لـ  $K_{cp}$ :

الشكل رقم (05) منحنى يبين سلوك المديونية و تكلفة الأموال الخاصة



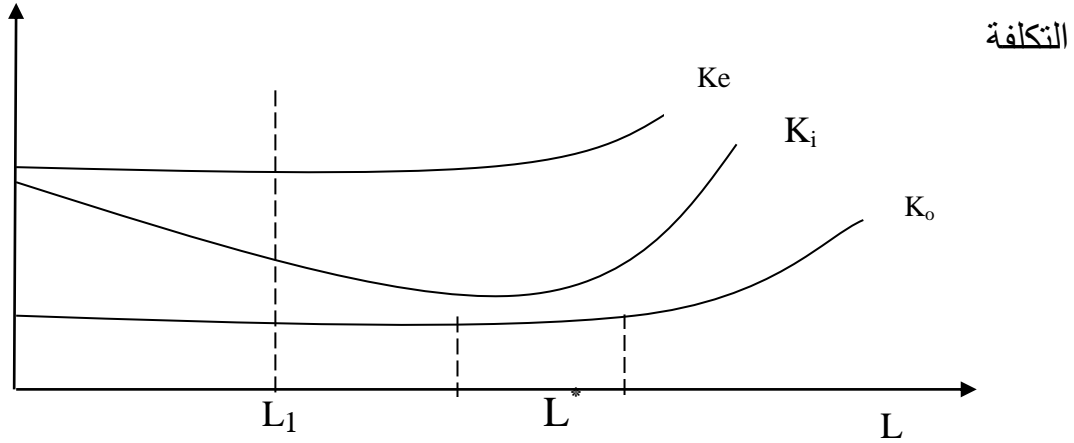
Source : Elie Cohen . ، OP.CIT. ، page.245

(ج) تطور التكلفة الإجمالية للتمويل: *L'évolution du coût global du financement*

بعد استعراضنا لتحليل تغيرات تكلفة الأموال الخاصة و المديونية عند ارتفاع  $L$ ، تحاول هذه النظرية تحليل العلاقة بين مختلف توفيقات التمويل الممكنة والتكلفة الإجمالية للتمويل للمؤسسة.

فإذا أخذنا التمثيل الأول لدالة تكلفة الأموال الخاصة، يمكننا تمثيل دالة التكلفة الإجمالية للتمويل للمؤسسة في الشكل التالي:

الشكل رقم (06) منحنى يبين سلوك التكلفة الإجمالية للتمويل



Source :Elie Cohen . ، OP.CIT. ، page. 245 .

الشكل المعطى للمنحنى الممثل للعلاقة  $K_0 = k_0(L)$  يسمح بالوقوف على الاستنتاجات التالية:

1. من اجل  $0 < L < L_1$ ، بحيث  $K_{cp}$  و  $K_d$  ثابتين،  $K_{cp}$  اكبر من  $K_d$  المؤسسة تستطيع أن تستفيد من اثر الرافعة بالرفع من مديونتها، في هذه الحالة،  $K_0$  هي دالة متناقصة لـ  $L$ .

2. من اجل  $L > L_1$ ، بحيث تعرف  $K_0$  عدة مجالات تغير، ابتداء من  $L_1$  تعرف تكلفة الأموال الخاصة تعرف تزايد مطرد، فأى ارتفاع في  $L$  يقود إلى آثار عكسية على التكلفة الإجمالية للأموال  $K_0$ .

من خلال ذلك نسجل انه ابتداء من  $L_2$ ، الارتفاع في  $K_0$  يؤدي إلى ارتفاع متزامن لكلا من  $K_{cp}$  و  $K_d$ ، فكل المقرضين يعتقدون أن الرفع من مستوى مديونية المؤسسة يزيد من المخاطرة المالية المقدره من قبلهم، و هذا ينعكس على المؤسسة بارتفاع التكلفة الإجمالية للتمويل.

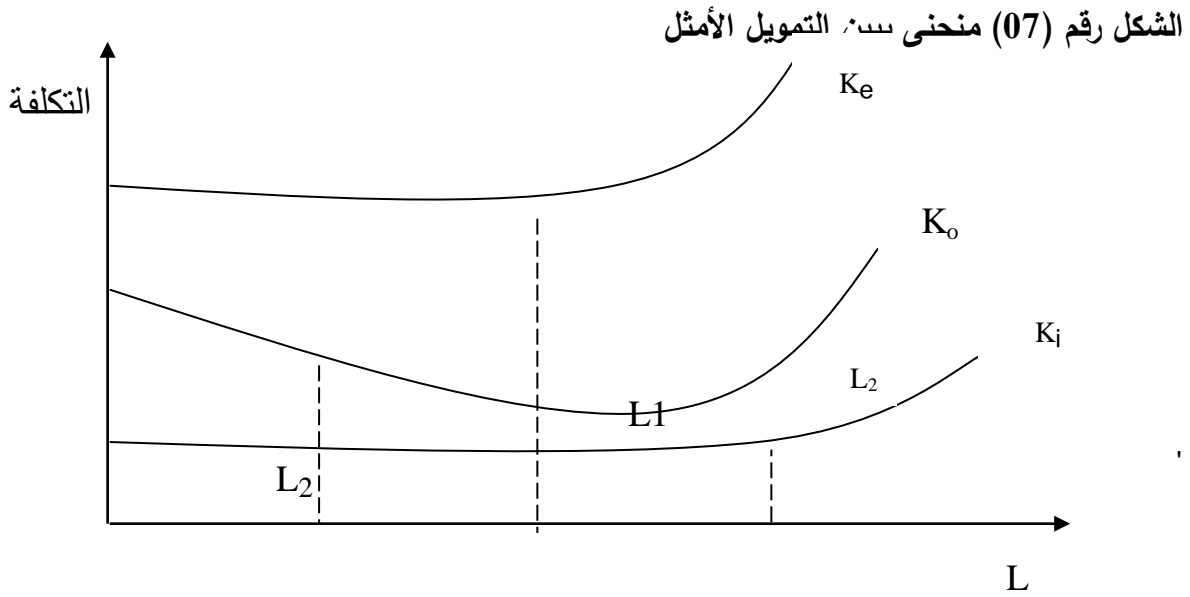
هذا التحليل لدالة تكلفة رأس المال يسمح بتحديد هيكل تمويلي امثل و عتبة محددة بـ:

$L = L^*$  وهي التوفيقية التي يكون من اجلها تكلفة التمويل في حدها الأدنى. اذا أخذنا تمثيل تكلفة الأموال الخاصة في منحنى نصل إلى نتائج مختلفة قليلا بالنسبة لبناء دالة التكلفة الإجمالية، فالمنحنى الممثل للتكلفة الإجمالية لا تسمح بتحديد أمثلية محددة بالنسبة لقيمة محددة لـ  $L$ . بالمقابل تسمح بتحديد " مجال امثل " بالنسبة لسلسلة من التكلفة الإجمالية الدنيا *palier de cout global minimal* ، فحسب هذا التحليل فإن منحنى تكلفة الأموال الخاصة يعرف تغيرات متباينة على ثلاث مجالات:

1. عندما يكون  $L < L_2$ ، و  $K_{cp}$  ثابت، في هذه الحالة عندما يرتفع المعدل  $L$  يبدأ اثر الرافعة في العمل و يؤدي الى انخفاض التكلفة الإجمالية لرأس المال، لأن  $K_d$  اقل من  $K_{cp}$  في كل هذا المجال.

2. عندما يكون  $L_2 < L < L'_2$ ، و  $K_{cp}$  ثابت في معدل منخفض، في هذه الحالة الارتفاع في  $K_{cp}$  يمكن تحييده بفعل اثر الرافعة من اجل كل قيم  $L$  في هذا المجال:  $K_0$  يبقى ثابت، بفعل المقاصة بين ثراء الأموال الخاصة والانخفاض في التكلفة المرتبط باللجوء إلى الديون الأقل تكلفة.

3. عندما يكون  $L > L'_2$ ، فإن الارتفاع المطرد لـ  $K_{cp}$  ثم لـ  $K_d$  يؤدي الى ارتفاع في  $K_0$ . لذلك يكون لدينا تمثيل الدالة  $K_0 = K_0(L)$  بمنحنى على شكل الحرف " u " الذي لا يعرف توفيقية مثلى، ولكن مجال تمويل امثل التي تسمى " مجال الاستدانة الأمثل ".



Source: Elie Cohen . ، OP.CIT. ، page. 247.

فهذه النظرية تحاول إذا التدليل على وجود هيكل تمويلي أمثل، بحيث من اجل هذا الهيكل، فالتكلفة الإجمالية لرأس المال أو التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال تكون في حدها الأدنى.

من جهة أخرى، من اجل هذا الهيكل الأمثل، التكلفة الحدية للديون تؤل إلى التساوي مع التكلفة الحدية الحقيقية للأموال الخاصة، فعموما من أجل مستويات المديونية الأقل من هذا المستوى الأمثل تكون التكلفة الحدية الحقيقية للديون تؤول إلى تجاوز تلك الخاصة بالأموال الخاصة، في حدود أن ارتفاع المخاطرة المالية يؤدي إلى ارتفاع سريع في التكاليف الظاهرة والخفية للمديونية. بالتالي المؤسسة تستطيع من الناحية العملية ممارسة تأثير على تكلفة تمويلها بفعل تأثيرها على هيكل تمويلها.

خصوصية هذا التحليل تتمثل في ثبات  $K_d$  و  $K_{cp}$ ، هذا الثبات يدل على أن المقرضين لا يوجد لهم أي رد فعل عند تغير الهيكل التمويلي للمؤسسة ولا يغيرون في مطالبهم تبعا لهذه التغيرات، وأن تزايد المديونية الذي من المفروض أن يزيد في المخاطرة

المالية للمتعاملين مع المؤسسة، لا ينعكس على سلوكهم في شكل زيادة طلبهم لمكافئة إضافية<sup>1</sup>.

بالمقابل فإن تناقص المديونية من المفروض أن يحسن صورة المؤسسة في نظر المساهمين ويساعد على الحصول على ديون أقل كلفة؛ لكن هذه الفرضية لا تأخذ في الاعتبار في ظل هذا التحليل تحت فرضية أن  $Kd$  و  $Kcp$  مستقلين عن الهيكل التمويلي. في نظرنا، إن نقطة الضعف في نظرية الربح الصافي هو اعتمادها على هذه الفرضية، فهي نظرية تتجاهل التكاليف الإضافية التي تتحملها المؤسسة عند ما تحاول البحث عن الاستفادة من مزايا اثر الرافعة، مفترضة أن السوق يستمر في رسملة العوائد المنتظرة لأوراق الديون (السندات) و رأس المال (الأسهم) التي تصدرها المؤسسة.

فحسب هذه النظرية فان تكلفة رأس المال تنخفض كلما زادت قيمة المديونية وانخفضت قيمة الأموال الخاصة، أي كلما زادت نسبة الديون إلى الأموال الخاصة، ولما كان انخفاض تكلفة رأس المال يعني ارتفاع قيمة المؤسسة، فإن أفضل هيكل مالي للمؤسسة . في ظل هذه النظرية . هو ذلك الهيكل الذي يتضمن اكبر نسبة ممكنة ( حتى لو كانت 100%) من الديون؛ ولعل من الواضح أن نقطة الضعف الأساسية التي تعاني منها هذه النظرية هي أنها تقوم على افتراض عدم وجود تكلفة الإفلاس، كما يعاب عليها أيضا تجاهلها للمخاطر المالية المرتبطة بأثر الرافعة المالية التي كان من المفترض أن تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأموال الخاصة، نتيجة لتعرض مردودية السهم ( المردودية المالية) لتقلبات أكبر مع زيادة نسبة الاستدانة، يحدث هذا حتى في ظل افتراض عدم وجود تكلفة الإفلاس<sup>2</sup>. لكن باعتبار أن هذه النظرية تنطلق من أن معدل المردودية المطلوب من قبل المساهمين يبقى ثابت و أن قيمة المؤسسة ترتفع بالاستفادة من اثر

<sup>1</sup>Elie Cohen . ، OP.CIT. ، page. 237.

<sup>2</sup>منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 644.

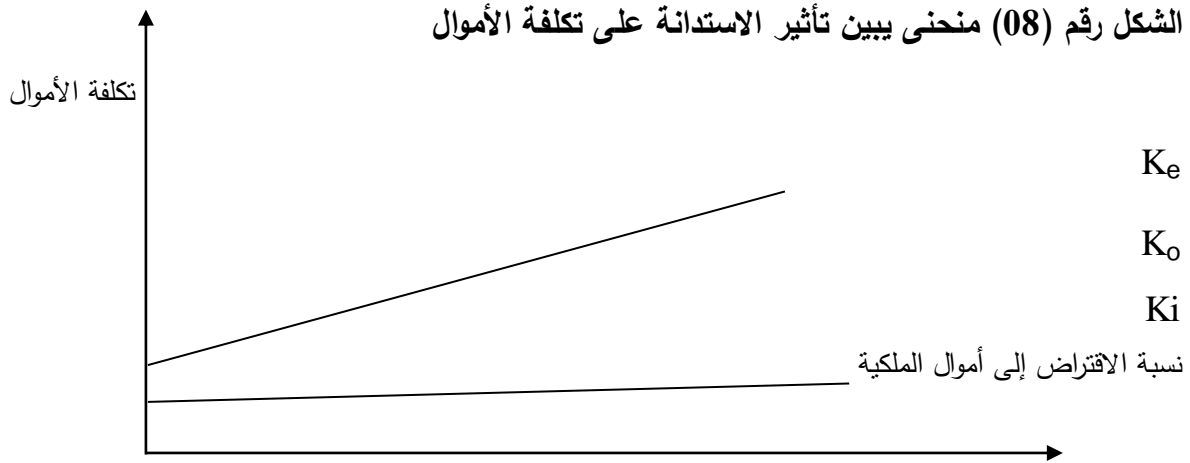
الرافعة الايجابي، فإنه ابتداء من نقطة معينة من العبث تصور أن المساهمين يظلون دون رد فعل أمام ارتفاع معدل المديونية، فبأخذهم في الاعتبار المخاطرة يرفعون تدريجيا مطالبهم في المردودية، ومن جهة أخرى يصبح المقرضون حساسون أكثر للمخاطرة المرتبطة بمديونية المؤسسة فيطلبون تدريجيا معدلات فائدة اكبر .

### 1.1.1. 2. ب- مدخل صافي ربح العمليات (NOI) *Net operating income theory*

يقوم مدخل صافي ربح العمليات على بعض الفروض الإضافية للفروض السابقة وهي كالآتي<sup>1</sup>:

- تكلفة أموال الاقتراض ثابتة .
- تكلفة أموال الملكية متغيرة، استجابة للتغير في درجة المخاطرة لحملة الأسهم الناتج بدوره عن استخدام المؤسسة لأموال الاستدانة،
- لا أهمية للتفرقة بين أموال الملكية وأموال الاستدانة، لأن تقييم السوق للمؤسسة يكون كهيكل متكامل
- تكلفة أموال الملكية أكبر من تكلفة أموال الاستدانة،
- من خلال هذه الفروض يمكن التوصل إلى أن تكلفة الأموال الكلية ثابتة نتيجة ثبات تكلفة أموال الاستدانة وتغير تكلفة أموال الملكية. والشكل التالي يوضح لنا أثر الاستدانة على التكلفة الكلية للأموال:

<sup>1</sup> مرجع سبق ذكره، ص ص 183-184.



المصدر: منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

بالتالي توصل مؤيدو نظرية صافي ربح العمليات إلى أن التغيير في نسبة الرفع المالي لا تسبب أية تغيير في كلفة الأموال وكذا القيمة السوقية للمنشأة، وهذا ما ينفي أية ارتباط بين قيمة المؤسسة وهيكلها المالي،

حيث أن القيمة السوقية للمؤسسة  $V$  تتحدد برسملة صافي الدخل التشغيلي  $NOI$  بمتوسطة التكلفة المرجحة للأموال،

$$V = (S + D) = \frac{NOI}{\bar{K}}$$

بحيث:

$V$ : القيمة السوقية للمؤسسة،

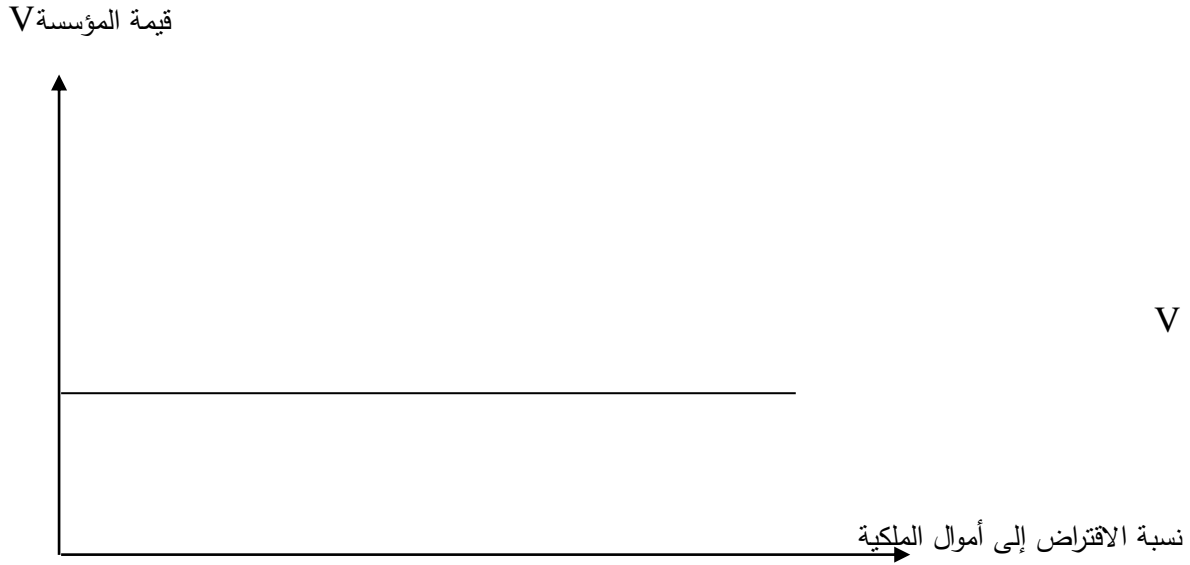
$S$ : القيمة السوقية لأموال الملكية،

$D$ : القيمة السوقية للقروض .

وثبات  $\bar{K}$  يعني استقلالية القيمة السوقية للمؤسسة عن هيكلها المالي، والشكل التالي

يوضح أثر معدل الاستدانة على القيمة السوقية للمؤسسة حسب مدخل  $NOI$ ،

الشكل رقم (09) منحني يبين تأثير الاستدانة على القيمة السوقية للمؤسسة



المصدر: منير إبراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره، ص 185.

بالتالي المضمون العام لهذه النظرية من خلال ما سبق تشير إلى أن زيادة الرفع المالي أي زيادة حصة التمويل الناتج عن الاقتراض في هيكل الأموال سوف يؤدي بالضرورة، إلى ارتفاع نسبة الخطر بالنسبة لأموال الملكية مما ينتج عنه طلب ملاك الأسهم معدل عائد مرتفع، هذه التكلفة المرتفعة لأموال الملكية سوف يعوضها انخفاض تكلفة أموال الاستدانة الأمر الذي يجعل كلفة الأموال المرجحة ثابتة لا تتغير والقيمة السوقية للمنشأة لا تتغير أيضا .

### 2.1.1- نموذج Modigliani et Miller لسنة 1958

يشكل نموذج Modigliani et Mille اتجاها فلسفيا غاية في الأهمية في الإدارة المالية المعاصرة، منذ أن نشروا نظريتهم، إلا أنها لا زالت يتجاذبها الجدل الفكري بين مؤيدي وناقدين للفكر .

تمثل أطروحة مود لياني وميلر Modigliani et Miller في سنة 1985<sup>1</sup> الحجر الأساس للإدارة المالية بمفهومها الحديث بحيث قدما هذان الباحثان تحليلا منطقيا لإثبات أن تكلفة الأموال لا تتأثر بتغير نسبة الاقتراض، وهو ما يتفق مع مدخل صافي ربح

العمليات<sup>1</sup>، يقوم هذا المدخل على فكرة أساسية نصت على حيادية الهيكل المالي في التأثير على قيمتها في غياب الضرائب وأن قيمة المنشأة تتمثل في قيمة استثماراتها .

ويقوم النموذج على جملة من الفرضيات يمكن ذكرها في الآتي:

يعتمد تحليل *Modigliani et Miller* على الموازنة بين البدائل المتاحة من الأموال الخاصة والديون من خلال الايجابيات التي يحققها استعمال الأموال الخاصة وبين التكاليف المدفوعة على الديون<sup>2</sup> ويستند هذا التحليل على بعض الفرضيات التالية إضافة إلى الفرضيات السابقة لتحليل الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة في حالة عدم الأخذ بعين الاعتبار لدور الضريبة<sup>3</sup>:

- للمستثمرين الحرية الكاملة في بيع وشراء الأوراق المالية دون أية قيود.
- رشاد المستثمرين في السوق .
- تماثل المعلومات وشفافيتها .
- انعدام تكلفة الإفلاس .
- آثار الضريبة لا تؤخذ بعين الاعتبار.
- توزع المؤسسات كل أرباحها بحيث لا تترك جزء منها محتجز .
- تتعرض كل المنشآت إلى نفس درجة المخاطر .

وقد تعرضت هذه الأفكار إلى انتقادات بعض المفكرين الاقتصاديين الذين قاموا بتنفيذ

صحة الفرضيات التي جاء بها نموذج *Modigliani* وذلك للأسباب التالية<sup>4</sup> :

- إن حالة التوازن في سوق تسوده المنافسة الكاملة قد لا تستمر طويلا،

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 633.

<sup>2</sup> Litzberger K., « astate preference model of optimal financial leverage » *journal of finance*, September 1973, page . 912.

<sup>3</sup> Pierre Vernimmen . , *Corporate Finance : Theory And Practice*, Pascal Quiry, Maurizio Dallochio, YannLefur, Antonio Salvi, Editions John Wiley&Sons, Ltd, England, 2005, Page. 660

<sup>4</sup> حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، الورق للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2004، ص 789.

- وفرة المعلومات وتمائلها قد لا يتحقق ذلك لأن بعض المؤسسات إن لم تكن جميعها حذرة من الإفشاء بما لديها من معلومات، تخوفا من الضرر بمصلحتها،
- استحالة الاقتراض بمعدل نفسه بين كل المؤسسات وذلك حسب موجودات كل واحدة،
- وجود عدد من الشركات بنفس درجة المخاطرة يعني ذلك تساوي الشركات بمعدل العائد، ويتأثر هذا الأخير بنسبة المديونية، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد على حق الملكية وانخفاض كلفة التمويل، إلى حين الوصول إلى الهيكل المالي الأمثل ولذلك تنعكس هذه النتائج على قيمة الشركة التي تختلف قيمتها باختلاف نسبة المديونية .

#### 1. 2.1.1- الاقتراح الأول لتحليل Modigliani et Miller لسنة 1958

يطلق بعض الكتاب على الاقتراح الأول لـ *Modigliani et Miller* بنموذج الدائرة وذلك لأنه يصور في النموذج مؤسستين متماثلتين في كل شيء عدا صياغة هيكل التمويل. وهذا الأخير له تأثير حيادي على القيمة السوقية لكل مؤسسة، وإنما تتوقف هذه القيمة السوقية على أساس معدل رسملة يتمثل في معدل العائد على الاستثمار في سهم عادي لمؤسسة تنتمي لنفس الفئة من المخاطر وتستخدم في تمويلها أموال الملكية فقط . ويمكن صياغة الاقتراح الأول في شكل معادلة تكشف عن القيمة السوقية لأي مؤسسة تنتمي إلى فئة مخاطر معينة كمايلي<sup>1</sup>:

$$VJ=(SJ+DJ) = \bar{X}J / PK$$

بحيث:

<sup>1</sup>Modigliani. F, Miller .M. H. , « corporate taxes and the cost of capital», « a correction american review », vol 53, June 1973 . , page. 268.

VJ: القيمة السوقية للمؤسسة J،

SJ: القيمة السوقية لأموال الملكية في المؤسسة J،

DJ: القيمة السوقية للقروض في المؤسسة J،

$\bar{X}J$ : العائد المتوقع على أصول المؤسسة قبل اقتطاع المصاريف المالية،

PK: معدل المرودية على الاستثمار في أسهم المؤسسات التي تنتمي إلى فئة المخاطر

K وممولة بالكامل بأموال الملكية .

من خلال تركيبة المعادلة أعلاه يلاحظ أن القيمة السوقية للمؤسسة J تنتمي إلى

نفس فئة المخاطر K تساوي إلى مجموع القيم السوقية للأسهم والسندات التي تشكل هيكل

رأسمالها،

كذلك تساوي إلى صافي ربح العمليات مرسل بمعدل العائد المطلوب من قبل

المساهمين العاديين في أي مؤسسة ممولة فقط بأموال الملكية، بالتالي لا علاقة لتركيبية

هيكل الأموال بقيمة المؤسسة .

أي<sup>1</sup>: القيمة السوقية للمؤسسة = القيمة السوقية لحق الملكية + القيمة السوقية للقروض

$$= \text{صافي ربح العمليات} / \text{معدل الخصم}$$

وكذلك يمكن التعبير عن الاقتراح الأول لـ *Modigliani et Miller* من خلال التكلفة

المتوسطة المرجحة لرأس المال WACC :

$$WACC = XJ / (SJ + DJ) = XJ / VJ = PK$$

يقصد من تركيبة المعادلة أعلاه أن متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال WACC

لأي مؤسسة J تنتمي إلى فئة المخاطر K ومهما كانت تركيبة هيكلها المالي تساوي إلى

نفس قيمة مؤسسة أخرى تنتمي إلى نفس فئة المخاطر ولكنها غير ممولة بالكامل بأموال

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 792 .

الملكية<sup>1</sup>.

والسؤال الذي يطرح نفسه ماهي عملية المراجعة؟

يقصد بعملية المراجعة إعادة التوازن بين قيمة مؤسستين متماثلتين في كل شيء عدا هيكل تمويلها نفرض أن المؤسسة الأولى تعتمد في تمويلها على أموال الملكية بالدرجة الأولى أما الثانية فتعتمد بالدرجة الأولى على أموال الاستدانة، وتنتميان إلى نفس درجة المخاطرة، فالاختلاف بين القيمتين حسب المفكرين *Modigliani et Miller* هو اختلاف مؤقت وأن عملية المراجعة هي التي تعيد التوازن بين قيمتي المؤسستين حتى تتساوى<sup>2</sup>.

وهما يبرران أيضا هذا الاختلاف بين القيمة السوقية لكلا المؤسستين نفرض أن المؤسسة الأولى هي  $V_1$  وقيمة المؤسسة الثانية هي  $V_2$  والسوق هو كفيل بإعادة التوازن عن طريق رشادة المستثمرين والبرهان التالي يبين ذلك<sup>3</sup>:

فرضا مستثمر يمتلك أسهما للمؤسسة  $V_2$  التي تعتمد على الاستدانة بقيمة  $S_2$ ، و  $a$  يمثل نسبة أسهم المؤسسة المقترضة المملوكة من طرف-المستثمر، وهذا ما يعطي الحق لهذا المستثمر في الحصول على جزء من نتيجة هذه المؤسسة "  $a x$  "، علما أن حصة المستثمر من الأرباح في مؤسسة مقترضة مثل المؤسسة الثانية  $V_2$  تحدد بالمعادلة الآتية:

$$Y_2 = a(X - rD_2)$$

حيث أن :

$r$ : معدل الفائدة وحيد وثابت،

$D_2$ : الأموال المقترضة من طرف المؤسسة الثانية،

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 193 .

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 793.

<sup>3</sup> منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

2.1.1. 2- الاقتراح الثاني لتحليل Modigliani et Miller سنة 1958

كما ورد في الاقتراح الأول أنه رغم التغيير في هيكل التمويل لن يؤدي إلى التغيير في القيمة الكلية للمؤسسة، إلا أن ذلك سوف يحدث تغيراً مهماً في قروض المؤسسة وحقوق الملكية. بالتالي ينطلق Modigliani et Miller في اقتراحهما الثاني من حقيقة أن معدل العائد المتوقع على أسهم مؤسسة تنتمي لفئة الخطر K ويتكون هيكل تمويلها فقط من أموال الملكية وقروض، هو نفسه معدل العائد المتوقع على أسهم مؤسسة تنتمي لفئة المخاطر K ويتكون هيكل رأسمالها فقط من أموال الملكية بالإضافة إلى علاوة تتعلق بخطر مالي يساوي إلى الفرق بين PK ومعدل الفائدة  $r$  مضروباً في نسبة الاستدانة إلى أموال الملكية، ومن الممكن صياغة المعادلة الآتية<sup>1</sup>:

$$i_j = PK + (PK - r) D_j / S_j$$

حيث أن:

$i_j$ : العائد على أسهم المؤسسة التي تستخدم فئة المخاطر  $k$ .

PK: معدل المرودية على الاستثمار في أسهم المؤسسات التي تنتمي إلى فئة المخاطر  $k$ ، وتكون ممولة بالكامل بأموال الملكية.

$r$ : معدل الفائدة.

وهذا يعني أن العائد المتوقع الحصول عليه من قبل المساهمين في مؤسسة تعتمد

على القروض في هيكل تمويلها يشكل دالة خطية للأموال المقترضة،

هذا هو الاقتراح الثاني المشهور للمفكرين (M;M) الذي نستنتج منه أن العائد المطلوب

من قبل أصحاب الملكية في مؤسسة ما تعتمد بالإضافة إلى الأموال الخاصة تلجأ إلى

القروض في هيكل تمويلها، يساوي إلى معدا العائد المطلوب من قبل مؤسسة أخرى

<sup>1</sup> Modigliani F, Miller M. H., OP.CIT, Page. 271.

مماثلة تنتمي إلى نفس فئة الخطر وتعتمد في هيكل تمويلها إلى أموال الملكية فقط دون اللجوء إلى الاستدانة من الغير إضافة إلى بدل مخاطرة مضروبا في نسبة الاقتراض إلى حق الملكية .

### 3.1.1 - نموذج Modigliani et Miller لسنة 1963

بعد التطرق إلى تحليل Modigliani et Miller لسنة 1958 سابقا وبناء فرضيات النموذج من بينها غياب الضرائب وهذا غير مجسد على أرضية الواقع، لذا في سنة 1963 طرحا الباحثان نموذج يدخل عامل الضرائب بحيث حافظا على جميع الفرضيات المذكورة سابقة بالإضافة إلى الفرضية التالية وهي إدراج الضرائب داخل النموذج<sup>1</sup> . يعتبر نموذج M&M لسنة 1963 بأن حضور أموال الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية يعد فرصة لتحقيق وفورات ضريبية بقيمة المصروف المالي الناتج عن خدمة الدين مضروبا في معدل الضريبة، بالتالي لا يوجد هيكل مالي أمثل. فمع إدخال الضريبة على دخل المؤسسة في التحليل تصبح<sup>2</sup>:

$$X_t = X - t(X - Kd_D) \\ = (1-t)X + tKd_D$$

حيث :

$X_t$ : الإيرادات بعض الضريبة،

$t$ : معدل الضريبة على دخل المؤسسات،

$(1-t)X$ : تمثل أرباح المساهمين عندما لا تستخدم المنشأة الرفع المالي أي  $Kd_D = 0$ ، ولكن سترتفع إيرادات ملاك ومقرضي المنشأة الذي يستخدم الرفع المالي بالقيمة  $tKd_D$ .

<sup>1</sup>Modigliani and Miller H., OP.CIT, Page., pp. 433-443 .

<sup>2</sup> سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، سنة 1997، ص242.

وهذا الاختلاف في الإيرادات بالنسبة للملاك والدائنين في المنشآت المستخدمة للرفع المالي، وغير المستخدمة له يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للمنشأة الأولى عن الثانية، فبفرض تماثل هذه المنشآت في كل شيء عدا هيكل التمويل، بالتالي فإن القيمة السوقية للمؤسسة التي تعتمد على الاقتراض في هيكل تمويلها تساوي إلى القيمة السوقية للمؤسسة التي تعتمد على الأموال الخاصة، بالإضافة إلى القيمة الحالية للوفورات الضريبية الناجمة عن الاقتراض وفقا للمعادلة الآتية<sup>1</sup> :

$$VT = VU + T_d$$

حيث:

VT: القيمة السوقية للمؤسسة المقترضة،

VU: القيمة السوقية للمؤسسة الغير مقترضة،

T<sub>d</sub>: القيمة الحالية للموفورات الضريبية الناجمة عن الاقتراض،

ويمكن حساب قيمة الموفورات الضريبية التالية :

$$T_d = K_d$$

حيث T معدل الضريبة و K<sub>d</sub> تكلفة الإقراض و d القيمة السوقية للقروض .

المعادلة الأخيرة تشير إلى أن القيمة السوقية للمؤسسة المقترضة VT، تعادل القيمة السوقية للمؤسسة الغير مقترضة VU، والتي تماثلها في نفس درجة المخاطرة بالإضافة إلى T<sub>d</sub> القيمة الحالية للوفورات الضريبية .

أما بالنسبة للانتقادات الموجهة إلى تحليل كلا من Modigliani و Miller بالرغم من تعددها فإنها تتمحور حول مسألة " الواقعية " للنموذج.

<sup>1</sup> زغيب مليكة، علاقة الهيكل المالي بالقيمة السوقية للمنشأة من خلال النظرية المالية، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31 جوان 2009، المجلد ب ص 160.

حيث أنه في المقام الأول، تم انتقاد الفرضية النظرية حول مجانية الأسواق، في حين أن هذه الفرضية تلعب دوراً أساسياً في تحليل كلا من M.M، لأن قبول الأطروحة مشترط بتدخل آلية الموازنة والمراجعة، التي تفترض مسبقاً وجود إمكانية إحلال مطلق بين الأوراق التي يكون لها خصائص متطابقة من حيث المخاطرة و المردودية.

من جهة ثانية، نموذج M.M يفترض عدم وجود أي نوع من الضرائب، في حين أن الفوائد قابلة للتخفيض في حساب الضرائب، بينما المساهمين ليس لهم الحق إلا في الأرباح بعد الضرائب، وهو ما لا يحول دون أن يكون لذلك آثار على تكلفة الدين و الأموال الخاصة، على هذا الأساس طلب من M.M تقديم أجوبة في حالة وجود ضرائب على الأرباح بإدخال تغييرات على نموذجهما، وهي أجوبة تجعل من أن يصل إلى نتائج متقاربة مع النتائج التي قدمتها نظرية الربح الصافي.

الاعتراض الثالث يكمن في تشبيه M.M لشروط الاقتراض المتاح للأفراد و المؤسسات، وعليه إجراءات المراجعة لا يمكن لها أن تتم إلا في حالة توافر الشرطين التاليين:

إن المتعاملين في السوق المالي يجب أن يكون لهم نفس طريقة تقدير المخاطرة لمعدل مديونية معين، سواء كانت هذه المديونية مكتتبه مباشرة من قبلهم بصفتهم أفراد أو من قبل المؤسسات التي يحوزون على قسم من أسهمها. من جهة أخرى، تكلفة القرض يجب أن تكون ذاتها، سواء كان الاككتاب تم من قبل مؤسسة أو أفراد معزولون.

في حين أن تحقق هذين الشرطين يطرح في الواقع إشكالية كبيرة. ففي المقام الأول، المخاطرة المقدره ليست نفسها بالنسبة لكل الأعوان الاقتصاديين، فهي تختلف حسب ما إذا كانت المديونية فردية أو مكتتبه من قبل المؤسسة التي سيصبح مساهماً فيها؛ في الحالة الثانية، المخاطرة غير مرتبطة إلا بمبلغ الأموال " الموظفة" في المؤسسة المقترضة؛

فيما يتعلق بشروط الإقراض، فمن الأكيد أن الهيئات المالية بالخصوص وكل المقرضين بوجه عام لا يقتصرون في تطبيق معدل سوق واحد عند تفاوضهم حول الإعتمادات التي يمكن أن يعطوها: فالمعدل الحقيقي يكون محل تعديل حسب شخصية و " الثقل الاقتصادي" للمقترض.

من الواضح أن فرضيات M.M غير متسمة " بالواقعية". بالمقابل يجب الإشادة بالتناسق والتجانس الواضح في تحليلهما. فالى يومنا هذا لم تتمكن هذه الانتقادات من أن تدخل المنطق الداخلي لتحليلهما، بمجرد قبول فرضياتهما، خاصة إمكانية المراجعة في السوق المالي، فإنه يتم التسليم بالنتائج المتوصل إليها.

كخلاصة لما سبق نلاحظ أن هناك جدل حول كيفية تمويل المؤسسات أو بالأحرى الهيكل التمويلي في ظل كمال الأسواق فبينما يعتقد المفكرون التقليديون في وجود هيكل تمويل مثالي، تنخفض عنده تكلفة الأموال وتصل فيه قيمة المؤسسة إلى أقصاها، نجد أن *Modigliani* و *Miller* يرفضان هذا الادعاء. ذلك أنهما يعتقدان أن هيكل التمويل - في ظل عدم وجود ضرائب - لا يمكن أن يكون له تأثير على تكلفة الأموال وقيمة المؤسسة. فتكلفة الأموال وأيضاً قيمة المؤسسة لا يتغيران مع تغير هيكل التمويل، وهو ما يتفق مع نظرية صافي ربح الاستغلال ويختلف مع نظرية صافي الربح، أما في ظل وجود ضريبة على ربح الشركات فيعترف *Modigliani* و *Miller* بأن قيمة المؤسسة التي يتضمن هيكل تمويلها ديون، تفوق قيمة مؤسسة مماثلة ولكن يتكون هيكل تمويلها من أموال خاصة فقط، غير أنهما يصران على أن الفرق بين المؤسستين لا ينبغي أن يزيد أو يقل عن القيمة الحالية للوافرات الضريبية.

## 2.1 - تمويل المؤسسات في ظل نظريات المنظمات

لقد استبعدت نماذج ونظريات النموذج التقليدي أية مخاطر متعلقة بزيادة نسبة الديون إلى الهيكل المالي للمؤسسة وهذا من أجل زيادة نمو المؤسسة وضمان بقائها في السوق

إلا أنها تشكل مخاطر كبيرة حيث أنه كلما زادت نسبة الديون فإنها تزداد معها مجموعة من المخاطر المالية وقد تتعرض للإفلاس، الناتجة عن عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها وهذا ما يشكل خطرا حقيقيا على حياة المؤسسة هذا من جهة .  
ومن جهة أخرى تزداد تكاليف الوكالة ونشوب الصراع بين أطراف المؤسسة وذلك من خلال تدخل الدائنين في شؤون تسيير المؤسسة وتضارب المصالح. وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال المحاور التالية:

- نظرية تكاليف الوكالة *la théorie de l'agence*

- نظرية المراجعة *la théorie de l'arbitrage*

### 1.2.1 - نظرية تكاليف الوكالة *la théorie de l'agence*

بعدها دعى *Berle et Means* سنة 1932 إلى فصل الملكية عن التسيير، ظهرت مشكلة الوكالة التي تطرق لها كل من *Jensen et A.Alchian et H.Densetz* (1972) و *Méckling* التي قدمت نتائج دراستهما في إحدى الدوريات الاقتصادية والمالية لسنة 1976، وكذلك *E.Fama*(1980)، حيث أشاروا إلى حتمية حدوث صراع داخل المؤسسة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة أو المسير، بالتالي ظهرت نظرية تسمى بنظرية الوكالة التي تعتمد على العلاقة التعاقدية بين أطراف العقد (وكيل - موكل) بحيث يلتزم الوكيل بتمثيل والحفاظ على أملاك ومصالح الموكل .

فحوى هذه النظرية أيضا يعود إلى تضارب المصالح بين مختلف الأعوان الاقتصاديين الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة (مساهمين، مسيرين، دائنين .....) خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بحيث تطرق لها العديد من الباحثين الاقتصاديين من أجل تقديم خصائص التعاقد الأمثل بين الوكيل والموكل، معتمدين في ذلك على المبدأ النيوكلاسيكي من حيث تفضيل المنفعة الفردية على المنفعة العامة،

ولقد قام الباحثين (Jensen et Méckling) سنة 1976 بنقد المرجعية التي أسسها *et Modigliani Miller*، وذلك بإدماج نظرية الوكالة في النظرية المالية، حيث يعتبران المؤسسة مجموعة من العناصر ذات الأهداف المتباينة والمتضاربة بحيث يختلف فيها مستوى المعلومات. تعتبر نظرية الوكالة بمثابة نقطة انطلاق لمجموعة كبيرة من التحاليل،

وقد عرفا علاقة الوكالة على أنها العقد الذي يلجأ من خلاله شخص أو عدة أشخاص إلى طلب خدمات شخص آخر قصد انجاز مهمة معينة باسمهم، مما يقتضي تفويضا يكتسي طبيعة صنع القرار<sup>1</sup>.

تتجسد هذه العلاقة كذلك في القرارات غير المثلى التي لا يمكن ملاحظتها من قبل الموكل، تفترض هذه النظرية وجود إرادتين، إرادة الموكل وإرادة الوكيل الذي يعبر عن إرادة موكله ويأتمر بأوامره ويتكلم باسمه، بالتالي إرادة المؤسسة تظهر في إرادة من يمثلها فهو جزء من كيان المؤسسة<sup>2</sup>.

وتفترض أيضا عدم تماثل المعلومات أي أن المالك غير قادر على مراقبة جميع أعمال المسير، لأن هذا الأخير قد يستعمل الخداع والتهرب وكذا إخفاء بعض المعلومات وإعطاء معلومات أخرى خاطئة ليظل بها المالك من أجل تحقيق مصلحته الشخصية حتى ولو تعارضت مع مصلحة الأصيل.

وبموجب هذه العلاقة تصبح الإدارة بمثابة وكيل عن المالك. ومن المفترض في ظل هذه العلاقة أن يقوم الوكيل بتحقيق الهدف الرئيسي وهو تعظيم القيمة السوقية للمنشأة ومن ثم تعظيم قيمة ثروة المالك إلا أنه نتيجة لفصل الملكية عن الإدارة وانقسام

<sup>1</sup>Patrick McColgan. , «Agency theory and corporategovernance» a review of the literature from a UK perspective University of Strathclyde,United Kingdom,22 May 2001 page.4.

<sup>2</sup> تركي مصلح حمدان، الوسيط في النظام القانوني لمجلس إدارة الشركات المساهمة العامة : دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار المنهل، سنة 2012، ص161.

المنشأة إلى فرق عدة: الملاك، الدائنين، العمال، الإدارة وكلك الثغرات الموجودة في العقود يرغب كل فريق ويسعى إلى تحقيق مصالحه وأهدافه الذاتية<sup>1</sup>.

وفي إطار التقليل من الآثار السلبية للعقود الناقصة، تبرز تكاليف الوكالة، من خلال:

- **تكاليف الرقابة:** يتحملها الموكل بهدف مراقبة نشاط الوكيل وتحفيزه على العمل، حيث أن الوكيل بالنسبة للمساهم هو المسير، أما الوكيل بالنسبة للدائن يتمثل في المساهم. أو هي تكاليف يتكبدها الأصل لضمان أن الوكيل يسير وفقا لمصلحته ومثال عن ذلك: كأن يستدعي خبراء أو مراجع حسابات لتقييم أداء المسير<sup>2</sup>.

- **تكاليف الالتزام:** فهي نفقات يتحملها الوكيل قصد إثبات نوعية القرارات المتخذة أمام الموكل، أي المسير أمام المساهم، والمساهم أمام الدائن.

- **تكاليف الفرصة البديلة:** ويتعلق الأمر لفقدان القيمة أو الخسارة، التي لا يمكن إزالتها، بسبب القرارات التي يتخذها الوكلاء.

أما *Watts* فقد فسّر تكاليف الوكالة من خلال نفقات الإشراف والمتابعة التي تنفق من قبل الأصل لرقابة سلوك وتصرفات الوكيل، وأيضا النفقات المانعة من قبل الوكيل، وأخيرا حتى في ظل نفقات الإشراف والمتابعة من قبل الأصل والتصرفات التي يقوم بها الوكيل سوف تؤدي إلى نفقات الخسائر المتبقية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2006، ص 36.

<sup>2</sup>Frédéric parrat .le gouvernement d'entreprise ce qui a déjà changé ce qui va encore évaluer ,édition Maxima 1999 ,page .39.

<sup>3</sup>بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، مجلة رماح الدولية للدراسات والبحوث، الأردن، العدد 14- 2014، ص 19.

لقد قام كل من *Milton Harris; Artur Raviv* سنة 1991 في مقالتهما حول بنية رأس المال بتلخيص علاقات الوكالة الموجودة بين مختلف الأعوان الناشطين بالمؤسسة (مسيرين، مساهمين، دائنون). في صنفين هما<sup>1</sup>:

1. النزاعات القائمة بين المسيرين والمساهمين،

2. النزاعات القائمة بين المساهمين والدائنين،

### 1.1.2.1- النزاعات القائمة بين المسيرين والمساهمين

تختلف حقوق الملكية من مؤسسة إلى أخرى، فإذا تحدثنا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالمسير قد يمتلك كافة الحصص من الأسهم أو رأس المال فيها وذلك حسب حجمها بالتالي ففي هذه الحالة تنعدم تكاليف الوكالة لأن المسير هو نفسه المالك بالتالي يسعى إلى تحقيق أعلى قدر ممكن من الأرباح ورفع القيمة السوقية للمؤسسة . وعندما لا يملك مسير المؤسسة أية مشاركة في رأسمالها *capital social* يصبح محفزاً لتحويل موارد المؤسسة لصالح حسابه الخاص، وأغراضه الشخصية. لذلك يقترح كل من *Jensen et Méckling* تقليص هذه التكاليف بواسطة مشاركة المسير في رأس مال المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى عن طريق الاقتراض، بالتالي لا يستطيع المسير تبديد الفوائض من موارد المؤسسة.

وقد توصل *J. Grossman and Oliver D. Hart* سنة 1982 إلى نفس النتيجة التي

توصل إليها كل من *Jensen et Méckling* سنة 1976 بحيث إذا اعتمدت المؤسسة

في هيكل تمويلها على الاقتراض فإنها تعاني من شبح الإفلاس، بالتالي يسعى الوكيل وهو المسير إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة فهو يعتبر حافزاً بالنسبة للمسيرين لمضاعفة

<sup>1</sup>*Harris .M and A .Raviv ., «the theory of capital structure» Journal of finance , vol .46 , N°1 , March , 1991 , page . 302.*

مجهوداتهم، لتفادي الإفلاس الذي يكون مكلف بالنسبة لهم من خلال فقدهم مناصب عملهم وكذا كفاءتهم وسمعتهم في سوق العمل وهذا بدوره يكون لصالح المساهمين<sup>1</sup> .  
حسب *Harris et Raviv* فإن نزاع المصلحة يجد مصدره في حالة ما إذا ما رغب المساهمون في تصفية المؤسسة، مع العلم أن المسيرين يفضلون دوما استمرارية الاستغلال .

في هذه الحالة تعد أموال الاستدانة مخففا لهذا النزاع كونها تقحم طرف آخر وهم الدائنون في تصفية المؤسسة إذا لم تستطع التدفقات النقدية في تسديد الديون .  
أما *Stulz* فيرى إلزامية استعمال أسلوب الرشادة في الاقتراض من خلال تقييم إيجابياته وسلبياته<sup>2</sup> .

بحيث أن النزاع القائم بين المساهمين والمسيرين في المؤسسة حسب *Stulz* يتمثل في تخوف المساهمين من الوقوع في حالة من الاستثمار المفرط إذا تم الاستغناء عن الاقتراض والعكس صحيح إذا تم الإفراط فيه سوغ تحصل قصور في الاستثمار، بالتالي الباحث يشجع المسيرين على دفع فوائض التدفقات النقدية للمساهمين في شكل توزيعات.  
الجدول التالي يبين هذه العلاقة .

<sup>1</sup>J. Grossman and Oliver D. Hart. , « corporate financial structure and managerial incentives » ,Publication Date: 1982 , page. 135 .

<sup>2</sup>Stulz .R., « managerial discretion and optimal financing policies » ,journal of financial economies , vol 26 ,page .89

الجدول رقم (01) يبين علاقة الوكالة والفصل بين الملكية والتسيير واتخاذ القرار

| نوع المؤسسات                | مؤسسات مع فصل الملكية -اتخاذ القرار  | مؤسسات بدون فصل ملكية - اتخاذ القرار                     |
|-----------------------------|--|--|
| تعقد الحجم                  | في الغالب معقدة<br>معلومة متخصصة منشورة مفرقة<br>حجم كبير                  | غير معقدة<br>معلومة متخصصة مركزة ومتجمعة<br>حجم صغير     |
| فصل قرار - مراقبة           | فصل وظائف قرار - مراقبة  | دون فصل  |
| توزيع رؤوس الأموال          | منتشر وموزع<br>المديرون التنفيذيون ليس لهم سوى جزء<br>ضئيل من رؤوس الأموال | مركزة ومتجمعة بين أيدي المدراء<br>التنفيذيين             |
| طبيعة رؤوس الأموال المملوكة | سهلة في قابلية التفاوض   | صعبة في قابلية التفاوض                                   |
| أنظمة للمراقبة              | مجلس الإدارة<br>الهرمية<br>المراقبة أو المتابعة المتبادلة                  | لا توجد مجلس إدارة<br>هرمية ومراقبة متبادلة قليلة التطور |
| أمثلة حسب الأنواع           | مؤسسة غير معرفة مدرجة مع شركة<br>مساهمة منتشرة                             | مؤسسة فردية  |

المصدر: مهدي شرقي، مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01/2015، ص 138.

نظرية الوكالة تمكننا من تقديم أنواع للملكيات هذا ما يتعلق بالرأسمالية العائلية، حيث يكون هناك اتحاد بين ملكية الموارد المادية والمالية وكذا التسيير وبالتالي غالبا ما تغيب علاقة الوكالة أو تكون في إيطار ضيق مقتصر على تفويض من العائلة لأحد أفرادها. وعليه تكون تكاليف الرقابة أقل بكثير من تلك في المؤسسات التي يكون فيها مسيرين وشركاء آخرين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مهدي شرقي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

## 2.1.2.1- النزاعات القائمة بين المساهمين والدائنين

يحدث هذا النوع من الصراع عندما تلجأ المؤسسة إلى أموال الاستدانة أي الاقتراض، ودخول طرف ثالث وهم الدائنون. حيث يبرم بينهم عقد يضمن فيه الحقوق بين كل الأطراف خاصة المقرضون أو الدائنون فالرقابة والمتابعة إما بأنفسهم أو عن طريق وكيل عنهم داخل المؤسسة للإطلاع على كل الإجراءات سواء تعلق الأمر بشراء أصول جديدة أو توزيع فوائد، أو رفع مرتبات الإدارة، أو الدخول في مشروع ذو خطر كبير، بتالي يتحمل المقضون والملاك تكاليف تسمى بتكاليف الوكالة درس فيها العديد من الباحثين للتقليل من حدتها وتقليص الفجوة بين المساهمين والدائنين .

فقد وضع (1976) *Jensen et Méckling* دور الاقتراض في تحفيز المساهمين في الاستثمار حتى ولو كانت درجة الخطر عالية، لأنه في حالة نجاح المشروع والحصول على عوائد فهي تعود إذن للمساهمين أو حملة الأسهم دون المقرضين الذين يحصلون على مستحقاتهم فقط والعكس في حين فشل المشروع فإن الدائنين يصبحون أمام خطر عدم الحصول على مستحقاتهم. وعليه توصل الباحثين إلى أنه يجيب النظر بعقلانية إلى فوائد وتكاليف الوكالة الناتجة عن اللجوء إلى الاستدانة<sup>1</sup>.

أما (1986) *Williamson* فقد رأى أنه عندما تلجأ المؤسسة إلى أموال الاستدانة وهناك عدم التناظر في المعلومات بين الطرفين (مؤسسة - دائنين) فإن الدائن يجد نفسه أمام حالة تحويل جزء من عوائد الاستثمار من قبل المؤسسة، لذلك يحاول الدائن في حالة صعوبات تسديد المستحقات البحث عن السبب الحقيقي لذلك<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>M.C.Jensen, W.H.Meckling. , «Theory of the firm : Managerial Behavior, Agency Costes and Ownership Structure», *Journal of Financial Economics* , page . 350.

<sup>2</sup>Samira Rifki, AbdessadeqSadq, «Un Essai De Synthèse Des Débats Théoriques A Propos De La Structure Financière Des Entreprises», *In Revue Du Financier*, N°31, 2001, Page.16.

ينظر إلى الصراع القائم بين المساهم والدائن على أنه صراع لا يشمل (1986) Jensen المسير لأنه سواء اعتمدت المؤسسة على الأموال الخاصة في الاستثمار أو على الاقتراض فالنتيجة واحدة، لأن العوائد إن وجدت ستوزع على المساهمين والدائنين<sup>1</sup>. ورغم ما توصلت إليه نظرية الوكالة من أجل تخفيض أو القضاء على مشكلة الفصل بين الملكية والتسيير من خلال تضارب المصالح بين الوكيل والموكل، إلا أنها تعرضت إلى عدة انتقادات خاصة مع نهاية سنة 1980 .

فقد استكروا المنهجية الفردية التي تتميز بها هذه النظرية بحيث في الواقع تهتم بالتقارير الفردية مما يترك مساحة صغيرة للبعد التنظيمي أو الجماعي<sup>2</sup>. أما (1997) Caby et Hirigoyen ركزوا على نقد الأعمال التي جاء بها كل من (1994) Jensen et Méckling على أنها تركز على فرضيات ضعيفة بالتالي يشكون في صحة النظرية<sup>3</sup>.

من جهة نظر أخرى التي ترى المؤسسة على أنها مجموعة من الأفراد يربطهم عقد، فكل أهدافه ووجهته الخاصة بالتالي نظرية الوكالة تركز على نظام العلاقة التعاقدية إلى توحيد الفرد داخل المؤسسة نفسها<sup>4</sup>.

## 2.1.2 - نظرية المراجعة

تنطلق هذه النظرية من أعمال (1984) Mayers وهي تسمى أيضا بنظرية التحكيم والتي تقوم على مبدأ، الموازنة بين الايجابيات التي تحصل عليها المؤسسة عندما تعتمد على الاستدانة أو العكس أي السلبيات التي تتكبدها المؤسسة من جراء الاستدانة .

<sup>1</sup>M.C Jensen ., OP.CIT, Page. 323-339.

<sup>2</sup>Linda Rouleau . « théorie des organisations :approches classiques contemporaines et de l'avant-garde »,édition presses l'université du Québec 2007, p101-102

<sup>3</sup> Tarek Miloud . « des introductions en bourse :la structure de propriété et la création de la valeur »,édition presses univ de louvain ,2003 ;p58

<sup>4</sup>Linda Rouleau ., OP.CIT, Page . 99.

تمثل الاستدانة بالنسبة لنظرية المراجعة نقطة ايجابية للمؤسسة المقترضة وذلك من خلال ميزة الوفرات الضريبية الناتجة عن استخدام أموال الاقتراض، وبالتالي يمكن أن نعبر عن الوفرات الناتجة عن الاستدانة بالفرق بين تكلفة الاستدانة وتكلفتها بعد الضريبة بالتالي :

$$KD = r ( 1 - T )$$

حيث:

KD :تكلفة الاستدانة بعد الضريبة

r : معدل الفائدة على القرض

T : معدّل الضريبة على الدخل

بالتالي نلاحظ أنّ هناك علاقة عكسية بين تكلفة الاستدانة بعد الضريبة ومعدل الضريبة على الدخل. أما بالنسبة لسلبيات الاستدانة حسب نظرية المراجعة فقد تمّ التوصل إلى أنّ زيادة نسبة الاقتراض بترتيب عليها انخفاض في متوسطة تكلفة الأموال، نظرا لانخفاض التكلفة الفعلية للأموال المقترضة حسب الوفرات الضريبية، غير أنّه إذا زادت نسبة الاقتراض نقطة معينة يترتب عليه كأثر سلبي تكلفة الإفلاس.<sup>1</sup> أي بمعنى آخر أنّ المؤسسات تعتمد في هيكل تمويلها على الاقتراض إلى جانب حقوق الملكية هي معرضة بدرجة عالية لخطر الإفلاس .

ويمكن توضيح تأثير تكاليف الإفلاس على المؤسسة في النقاط التالية<sup>2</sup>:

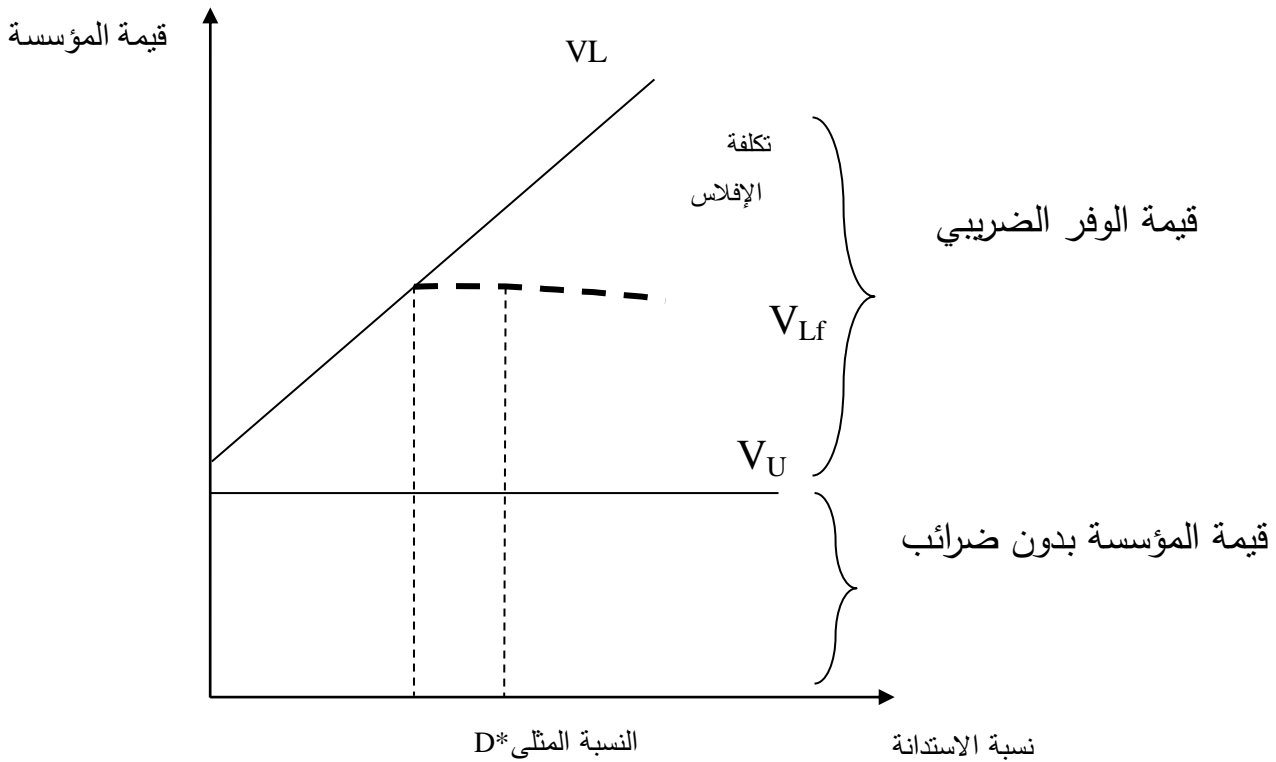
- تؤثر هذه التكاليف على قيمة المؤسسة سلبا وهذا من خلال ضياع حصة من زبائنها بعدما تثق الاستدانة كاهلها وتدفعها للتصفية وبيع أصولها وكذا التكاليف القضائية .

<sup>1</sup> يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي- الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2006، ص 377 .

<sup>2</sup> محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 215.

- ارتفاع معدلات الفائدة عند وصول المؤسسة إلى عتبة معينة من الاستدانة وهذا نتيجة لعملية الرفع المالي .
- بقاء نتيجة الاستغلال غير حساسة لتغيرات الهيكل المالي، حيث أن الاستدانة المبالغ فيها تجعل من الصعب الحصول على التمويل القصير الأجل .
- فحسب ماليكوت 1984 Malécot فإن تكاليف الإفلاس يمكن أن تنقسم إلى نوعين وهي :
  - تكاليف مباشرة وهي تتمثل في تكاليف إدارية، تكاليف إعادة التنظيم، تكاليف مالية، تكاليف الإنابة، تكاليف اجتماعية .
  - أما تكاليف الغير مباشرة فهي تضم كل من تكاليف الصورة أي المصدقية المالية والتجارية، أيضا تكاليف ضياع الفرصة .

الشكل رقم (10) يبين تأثير تكلفة الإفلاس على الهيكل المالي للمؤسسة



المصدر: محمد بوشوشة، مرجع سبق ذكره، ص 217.

من الشكل رقم (10) نلاحظ أن قيمة المؤسسة  $V_U$  بدون اقتراض هي عبارة عن منحنى أفقي ثابت أما قيمتها في حالة الاقتراض  $V_L$  تأخذ شكل مستقيم يتزايد للأعلى

بسبب الوفر الضريبية من جهة وانعدام الضرائب من جهة أخرى أي انعدام الضغوطات المالية بالتالي يستمر هذا الوضع إلى أن تبلغ قيمة الاستدانة قيمتها المثلى وإذا قيمتها يحدث العكس أي أنه تصبح هنالك ضغوطات مالية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة المؤسسة بالتالي تظهر تكاليف الإفلاس .

ولتكلفة الإفلاس تأثير على المقرضين والمالكين في نفس الوقت لأن المقرضين يدركون أنهم في حالة حدوث الإفلاس للمؤسسة، فإن مستحقاتهم قد لا تغطيها أموال التصفية لسداد مستحقاتهم المالية بالتالي فإنهم يقومون منذ البداية بنقل عبء هذه التكاليف إلى الملاك تجنباً من وقوع تحمل تكاليف الإفلاس مع الملاك. وإن عملية نقل تكاليف الإفلاس من الدائنين إلى المساهمين أي أنهم أصبحوا عرضة لتحمل مخاطر الإفلاس لوحدهم وبما أن المساهمين لا يستطيعون التخلص من هذه الأعباء بالتالي يجب عليهم المطالبة بمعدل مردودية أعلى لتعويضهم عن الخسائر المحتملة.

### 3.1- تمويل المؤسسات في ظل نظريات عدم تماثل المعلومات

نظراً للانتقادات الموجهة للنماذج السالفة الذكر بانعدام تأثير الضرائب وكذا عوامل أخرى، وأيضاً فكرة تواجد المؤسسات في سوق كاملة بمنافسة كاملة أين تكون المعلومات متواجدة ومتاحة لكل الأطراف هذا ما انتقده مجموعة من المفكرين الاقتصاديين بتجاهل عدم تماثل المعلومات، حيث أن هذا النقص في المعلومات يؤثر سلباً على قرارات المؤسسة والتي يفترض أن تملك معلومات حول وضعيتها المالية واستراتيجياتها المستقبلية، هناك العديد من المداخل التي حاولت تفسير السلوك المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات بينها وبين باقي المتعاملين الاقتصاديين بصفة عامة والدائنين بصفة خاصة، ولقد عد *G. Akérl off* من أول الباحثين في مجال عدم تماثل المعلومات بالنسبة لسوق السيارات المستعملة سنة 1970، وتوالت بعد ذلك الدراسات المتعلقة بهذا المجال، لتطبق حالة عدم تماثل المعلومات على الهيكل المالي

للمؤسسة من خلال دراسة *Pyleet Lelland* سنة 1977 وكذا دراسة *Ross* سنة 1977 وفي ما يلي نحاول إبراز أهم الإسهامات النظرية المفسرة لحالة عدم تماثل المعلومات من خلال:  
-نظرية الإشارة.

-نظرية التسلسلية الهرمية في التمويل.

### 1.3.1- نظرية الإشارة

يعود أصل ظهور هذه النظرية إلى المفكر *Ross* سنة 1977 والتي تقوم على قاعدة أساسية وهي عدم التماثل أو التناظر في المعلومات الذي تتصف به الأسواق<sup>1</sup>. ولتعريف هذه النظرية يمكن الاستعانة بمثال *Akérloff* في سوق السيارات المستعملة، حيث أنه إذا قرر شخص ما بيع سيارته يكون السؤال المطروح لماذا سيبيع هذا الشخص سيارته؟

وتكون لدينا عدّة إجابات من بينها: لم تصبح سيارته تعمل بشكل جيّد، صاحب السيارة بحاجة إلى أموال، يريد شراء سيارة أخرى أكثر فعالية وأكثر تطورا..... إلخ<sup>2</sup> فيعمل صاحب السيارة بإقناع المشتري بسبب بيع سيارته أي يقوم بإرسال إشارة للمشتري. وبإسقاط هذا المثال على مالية المؤسسة، حيث أنه نجد المؤسسة تمثل البائع والمساهم أو الدائن بمثابة المشتري .

بالتالي نظرية الإشارة تنشأ عن عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية للمؤسسة وأطرافها الخارجية، أي بين الإدارة والمستثمرين الآخرين (مساهمين ودائنين) وبما أنّ الإدارة تكون أعلم بحال المؤسسة وقيمتها في السوق من الأطراف الأخرى مما يفرض عليها إنتاج وتبليغ المعلومة لفائدتهم وهو ما يؤدي إلى نشأة تكاليف ناتجة عن تلك الإشارات المقدمة من طرف الإدارة للغير .

<sup>1</sup> عبد الوهاب دادان، الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، العدد 07، ورقة سنة 2010، ص 319.

<sup>2</sup> شوقي بورقية، دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية، العدد 10، جامعة سطيف، سنة 2010، ص 144 .

ونظرية الإشارة تستند إلى نقطتين وهما :

- عدم توفر أو انتشار نفس المعلومة في كل الاتجاهات .

- المعلومة لاتدرك ولا تفهم بنفس الأسلوب أو الطريقة .

وهناك أسلوبين لنظرية الإشارة:

الفرع الأول: نظرية الإشارة والاستدانة

تقترح هذه النظرية نموذجاً لمحاولة التعبير عن جودة المؤسسة من خلال هيكلها

المالي، فبتالي يميز المستثمرين بين نوعين من المؤسسات المتواجدة في السوق .

وهذا التقسيم يعتمد على مستوى استنادة معينة  $D^*$  وهناك نوعين من المؤسسات،

مؤسسات من نوع A أحسن أداء من نوع B بالتالي المؤسسة A والتي هي من النوع الجيد

لها القدرة على الاستدانة يصل إلى  $D^*$ . وإذا كانت لدينا  $r_A$  هي التدفقات التي تتحصل

عليها مشاريع المؤسسات من النوع A و  $r_B$  هي التدفقات التي تتحصل عليها مشاريع

المؤسسات من النوع B، وأن<sup>2</sup>:

$$r_B \leq D^* \leq r_A$$

حيث أن:

$D^0$ : الحد الأقصى للاستدانة للمؤسسات

$r_A$ : التدفقات النقدية التي تحققها مشاريع المؤسسات من النوع A

$r_B$ : التدفقات النقدية التي تحققها مشاريع المؤسسات من النوع B

إذا كان دين مؤسسة  $D \leq D^*$  فهي حتما تنتمي إلى مجموعة المؤسسات من النوع A أما

إذا كان العكس أي أن  $D \geq D^*$  فالمؤسسة تنتمي إلى النوع B.

ومن البديهي أن الزيادة في الاستدانة تزيد من خطر الإفلاس وبالتالي فإن مسيري

المؤسسة يقوم بإرسال إشارات للعالم الخارجي يبررون عن طريقها هذه الزيادة ويوهمون

<sup>2</sup> عبد الوهاب دادان، مرجع سبق ذكره، ص 320.

<sup>2</sup>Pierre Vermanen .، OP.CIT، page . 240.

السوق بأن المؤسسة لديها القدرة على تسديد الديون في الأوقات المحددة من أجل الحفاظ على سمعة المؤسسة والحصول على القروض .

وفي حالة إذا ما كانت الإشارات المرسلّة من قبل المسيرين خاطئة بالتالي تتعرض المؤسسة لعقوبات مالية .وفي هذا الصدد قد أثبت *S.Ross* أنّ المسيرين سيقومون بإيصال معلومات بخصوص المستقبل عن طريق بعث إشارات دقيقة بشرط أن يكون هامش الربح المحتمل تحصيله من إشارة خاطئة أقل من العقوبة المسلطة<sup>1</sup>. حيث أن المساهمين الجدد عملية رفع رأس مال المؤسسة كإشارة على الحالة الغير مرضية التي تؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للمؤسسة، ومن أجل تجنب انخفاض رأس مال المؤسسة يجب على المسيرين حيازة معلومات حول توقعات وآفاق المؤسسة، والسلوك التمويلي قد يكون محل صراع بين المسيرين والمساهمين حيث يحاول المسيرون تجنب الضغوطات التي تشكلها الاستدانة ولهذا السبب نجد المسيرون يفضلون التمويل الذاتي على التمويل برفع رأسمال المؤسسة لأنه يستوجب موافقة ممثلي المساهمين وجذب انتباههم<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: نظرية الإشارة وسياسة توزيع الأرباح

تمثل سياسة توزيع الأرباح إشارة فعالة لجذب المستثمرين لها، بحيث يعمل المسيرون على إعطاء الصورة الحسنة للمؤسسة، فالمؤسسات تسعى دائما إلى إعطاء الصورة الحسنة عنهم.

فهي تبحث عن كلّ الوسائل والسياسات التي تحسن من صورتها مقارنة بتلك المؤسسات التي تفتقد إلى ذلك الوسائل ومن بين أهم هذه الوسائل نجد سياسة توزيع الأرباح. فهناك عدّة نماذج لمفكرين اقتصاديين درسوا توزيع العوائد كإشارة يبعثها أصحاب المؤسسة أو المسيرون إلى المساهمين أو الدائنين. إلاّ أنّه في المقابل هناك بعض الباحثين أشاروا إلى أنّه لا يمكن اعتبار العوائد أو الأرباح لوحدها كإشارة فعالة، بالتالي

<sup>1</sup> شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 146.

<sup>2</sup> محمد بوشوشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 230-231 .

يجب تدعيمها بإشارات أخرى أكثر فاعلية. بحيث يبين *Williamsons* 1988 أنه يجب تكامل ثلاث إشارات مع بعض في شكل توليفة وهي: العوائد، المعلومات حول المشروع الاستثماري وكذا إعادة الاستفادة من الأموال الخاصة<sup>1</sup>.

### 2.3.1- نظرية التسلسلية الهرمية في التمويل

تقوم هذه النظرية على مبدأ عدم تماثل المعلومات بحيث تم رفض فرضية وجود هيكل رأس المال الأمثل من قبل هذا النموذج بسبب عدم تماثل المعلومات بين الأعوان من داخل وخارج المؤسسة<sup>2</sup>.

وقد تصلا المفكرين الاقتصاديين *Myers et Majluf* أنّ التمويل عن طريق الهرم التسلسلي يتم من خلال تمويل المؤسسة لاستثماراتها تبدأ أولاً بالتمويل الذاتي ثم الاستدانة وفي الأخير تصدر أسهم جديدة<sup>3</sup>.

### 1.2.3.1- نموذج *Myers et Majluf* لسنة 1984

ويجب الإشارة إلى أنّ هذه النظرية تعود في الأصل إلى *Donaldson* في سنة 1961 توصل إلى نتيجة. بعدها قام بدراسة عينة من المؤسسات الأمريكية التي تلجأ إلى التمويل الخارجي إلا إذا كان التمويل الداخلي لا يغطي احتياجاتها المالية خاصة دورة الاستغلال، فهو لم يستطع تفسير هذا الاختبار.

بعدها جاء كل من *Myers et Majluf* بنموذج يقوم على مبدأ تماثل المعلومات، توصلوا في النهاية إلى أنّ المؤسسة تواجه مشكلة التمويل فهي تخير التمويل الذاتي وإذا لم يستطع هذا الأخير تلبية احتياجاتها المالية تلجأ إلى التمويل الخارجي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مرجع سبق ذكره، ص 217.

<sup>2</sup> *Myers et N. Majluf*، « corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have » *journal of financial economics* «vol 13n°2 page. 187.

<sup>3</sup> يوسف قريشي، محددات سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005

<sup>4</sup> *Gilbert Elbaze* « lire traduire écrire la culture » edition publibooks .amazon «France page .1975.

يحتوي هذا النموذج على مجموعة المبادئ نذكر أهمها :

- هناك تناظر في المعلومات بالنسبة للعوائد المستقبلية و المحققة فعلا.
- هناك تناظر في المعلومات بالنسبة للخطر الذي قد تتحمله المؤسسة مستقبلا .
- يقوم المسيريون لإدارة المؤسسة لفائدة المساهمين القدامى.
- لتوضيح ذلك نفرض أنّ المسيرين يدركون أنّ إصدار أسهم عادية جديدة بسعر مرتفع سوف ينقل الثروة من المساهمين الجدد إلى المساهمين القدامى بالتالي المساهمين الجدد يدركون أنّ قرار الإدارة هو في صالح المساهمين القدامى .
- رغم أنّ هذا القرار سوف يخفض من قيمة المؤسسة بالتالي المستثمرون المستقبليون لن يقدموا على شراء الأسهم إلاّ بسعر أقل مما هي عليه .

### 2.2.3.1- نموذج Williamsons 1988

يقوم هذا النموذج على افتراضين أساسيين وهما<sup>1</sup>:

- أنّ المتعاملين أي أطراف العقد (المسيرين، المساهمين، الدائنين ) يتميزون بمحدودية الرشادة .
- خصوص الأصل المراد تمويله.
- يفترض أنّ أطراف التعاقد ( مساهمين، مسيرين والمدنيين) لهم رشادة محدودة (قدرة محدودة على التفكير والحساب... ) وهم في واقع الأمر انتهازيين، فانطلاقا من الأطراف التي تم التعاقد معها تستطيع الأطراف الأخرى تغيير سلوكها ليصب في نهاية الأمر في مصلحتها. بعد إمضاء العقد يمكن لهذا السلوك أن يولد تعديلات قبلية حتى يتسنى للعلاقة التعاقدية أن تستمر على المدى الطويل. وعندما يتعلق الأمر بعقد تمويل لا يمكن اعتبار الديون والرفع من رأس المال كمجرد موارد تمويل، لكن أيضا كأداة تسمح بتحقيق هذه التعديلات.

<sup>1</sup> بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، التسيير المالي دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، سنة 2006، ص 392.

فحسب *Williamson* أن درجة خصوصية الأصل المراد تمويله يلعب دورا كبيرا في اختيار نوع مصدر التمويل الذي يتم اللجوء إليه. فعندما يتعلق الأمر بتمويل استثمار في شكل أصل خاص أصل ليس له إلا استعمالات محدودة من قبل قلة من المؤسسات وليس له سوق ثانوي متطور) يكون محل عقد غير تام بين المؤسسة وحاملي رؤوس الأموال حتى يمكن ذلك من إجراء تكييف لهذا العقد لاحقا. فاللجوء إلى الرفع من رأس المال ( عن طريق إصدار أسهم بحيث لا يكون بحجم كبير ) يبدو أكثر فعالية من الاستدانة من اجل القيام بهذه التعديلات. مثلا إذا كان الاستثمار الخاص هو مشروع بحث وتطوير، يكون ذلك مقبول أكثر من قبل المساهمين أكثر منه من قبل المقرضين، انطلاقا من أنه لا يولد مردودية المنتظرة في المواعيد المقدرة.

## خلاصة الفصل الأول

منتهى هذه النماذج هي الخلاصة التي مؤداها أن معدل الاستدانة المستهدف ليس مهما في حد ذاته باعتبار أن الديون هي متبقي يتم اللجوء إليه في فترات التوسع أو الاستثمار الضروري في المشاريع ذات المردودية، أي التي لها قيمة حالية موجبة، وبالتالي فإن الاحتياجات المالية الخارجية يجب أن تكون معادلة لفائض الاستثمارات عن التمويل الذاتي، في هذه الحال فقط يمكن اللجوء إلى الاستدانة كما يمكن للجوء أيضا إلى الأسهم الجديدة.

على العكس من فرضية جود معدل ديون على الأموال الخاصة امثل التي قامت عليها نظرية التوازن، فإن نموذج التمويل السلمي يرفض هذه الفرضية، فحسب هذا النموذج وبسبب وجود ظاهرة انعدام التناظر في المعلومة بين الأعوان سواء داخل المؤسسة أم خارجها، فإن المؤسسة تتبع ترتيب *hiérarchie* لأنماط تمويل محددة وفق ما تمليه الضرورة للتمويل الخارجي، وليس محاولة منها البحث عن الهيكل المالي الأمثل. هذا الترتيب أو التسلسل كما اصطلحنا على تسميته يتم التعبير عنه بشكل مختلف من وضعية إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى تبعا للهدف الذي يسعى مسير المؤسسة إلى تحقيقه.

# الفصل الثاني

مدخل نظري لدراسة تمويل قطاع

المؤسسات الصغيرة

**تمهيد:**

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام بالغ، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق الأهداف المختلفة الاقتصادية والاجتماعية..... في ظل التغيرات الحالية يتجه الواقع العالمي اليوم وبشكل ملموس نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة منها العالم النامي أو السائر في طريق النمو فقد توجب على هذه الدول الانتقال من سياسة المؤسسات الكبيرة أو الضخمة إلى سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية كبيرة .

لذا فإنّ معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضاً في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعّالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية، إلا أنّها تواجهها صعوبات وعراقيل تحد من تطورها ومن أبرز هذه المشكلات هي مشكلة التمويل، إذ كثيراً ما ينتهي بها الأمر الاختفاء بعد مدة قصيرة من نشأتها. حيث يرى الكثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها يعتبر من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص. وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. لذلك أولت الكثير من الدول الاهتمام بهذه المشاريع اهتماماً متزايداً وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة .

## 1.2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

تصنف المؤسسات الاقتصادية من حيث الحجم إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة من جهة ومؤسسات كبيرة من جهة أخرى وهذا التصنيف يعتبر مفيدا في عدّة مجالات نهائي، ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى خاصّة بعد انتشار المصطلح انتشارا واسعا في مختلف دول العالم يعتبر بالغ الأهمية، ولكن في الواقع هذا المصطلح لا يزال يكتنفه الغموض وعدم الرؤيا في تحديد معناها الدقيق .

وترجع صعوبة تحديد موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المعنية بهذا القطاع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كلّ طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، وسبل النهوض بها وترقيتها، وكذا الفارق الشاسع في عملية التحديد بين بلد وآخر أو منطقة جغرافية وأخرى، وحتى بين نوع الصناعات فمنها من يحتاج إلى تكنولوجيا عالية ومنها من يستخدم طرق تقليدية. فمن المعروف أن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديد أبعاد ظاهرة ما يبقى خاضعا للظروف والبيئة التي تظهر وتتطور فيها هذه الظاهرة لذا فإن إعطاء تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا خاضعا لعوامل البيئة التي تنشأ فيها هذه المؤسسات وخاصة البيئة الاقتصادية. لذا قد تم وضع العديد من المعايير منها ما هو كمي وما هو معنوي للوصول إلى تعريف شامل لهذا النوع من المؤسسات .

وفيما يلي نستعرض لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا خصائصها والدور الذي تلعبه في الاقتصاد .

## 1.1.2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر فقد تصنف مؤسسة تمارس نشاط محدد في إحدى الدّول بأنّها من المؤسسات الكبيرة الحجم<sup>1</sup>، إلا أنّها يمكن أن

<sup>1</sup> عالم عبد الله، سبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، سنة 2013، ص 03.

تصنف في بلد آخر على أنها من المؤسسات الصغيرة الحجم، بالتالي يعتمد في ذلك معايير للتفرقة بين هذه المؤسسات، فهناك معايير كمية وأخرى نوعية.

■ المعايير الكمية: هذه المعايير تناولت الجانب الكمي والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية والتي يمكن بمقتضاها جمع البيانات الإحصائية من أجل الاستفادة منها وفيما يلي تفصيل لبعض منها :

أ - معيار العمالة: يعتبر هذا المعيار أحد أهم المعايير الكمية، التي تصنف وتفرق بها المؤسسات الكبيرة عن تلك الصغيرة، حيث يعتمد في ذلك على عدد العمال في المؤسسة وإنّ استخدام هذا الأخير كمعيار لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتميز بينها، يمتاز بعدد من الخصائص منها<sup>1</sup>:

-سهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار .

-هو عبارة عن مقياس ومعيار ثابت وموحد، خصوصا وأنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وكذا تغيرات أسعار الصرف .

-استخدامه في المقارنة.

ومن خلال هذا المعيار تصنف المؤسسات الاقتصادية إلى:

الجدول رقم(02) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

| عدد العمال  | نوع المؤسسة        |
|-------------|--------------------|
| 49          | مؤسسة صغيرة الحجم  |
| 200-50      | مؤسسة متوسطة الحجم |
| 499-200     | مؤسسة كبيرة الحجم  |
| 500 فما فوق | مؤسسة كبيرة جدا    |

المصدر: عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينات، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي بويرة، ص14.

<sup>1</sup>عمار شلاي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 05 لسنة 2010، ص255.

الجدول رقم(03) تصنيف المؤسسات خارج القطاع الصناعي (التجارة والخدمات)

| عدد العمال  | نوع المؤسسة        |
|-------------|--------------------|
| 49-0        | مؤسسة صغيرة الحجم  |
| 99 -50      | مؤسسة متوسطة الحجم |
| 100 فما فوق | مؤسسة كبيرة الحجم  |

المصدر: عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينات، مرجع سبق ذكره، ص14.

إلا أنه ولكل دولة تصنيف خاص بها من خلال الاعتماد على معيار عدد العمال والجدول التالي يوضح كيفية التصنيف لمجموعة من الدول .

الجدول رقم(04) تصنيف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

| اسم الدولة      | المؤسسات الصغيرة   | المؤسسات المتوسطة   |
|-----------------|--------------------|---------------------|
| إيطاليا         | من 51 إلى 100 عامل | 101 إلى 300 عامل    |
| هولندا          | من 01 إلى 09 عمال  | من 10 إلى 100 عامل  |
| البرتغال        | إلى غاية 99 عامل   | من 100 إلى 500 عامل |
| إسبانيا         | أقل من 200 عامل    | من 201 إلى 500 عامل |
| سويسرا          | من 01 إلى 50 عامل  | أقل من 200 عامل     |
| المملكة المتحدة | من 01 إلى 99 عامل  | من 100 إلى 500 عامل |
| تايوان          | أقل من 20 عامل     | أقل من 100 عامل     |
| تايلاندا        | أقل من 10 عمال     | أقل من 100 عامل     |
| ألمانيا         | من 01 إلى 20 عامل  | من 21 إلى 100 عامل  |

المصدر: قريشي محمد الأخضر وآخرون، التمويل الإسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المداخلة بعنوان جامعة قاصدي مرياح ورقة ص 08.

وعلى الرغم من اعتبار معيار عدد العاملين من أكثر المعايير شيوعا إلا أنه قد تعرّض إلى العديد من الانتقادات من أهمّها أن عدد العمال لا يعكس بصورة حقيقية حجم

المنشأة فهناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة في حين أنها تحتاج إلى عدد قليل من العمل، بالتالي يمكن اعتبارها من المؤسسات الصغيرة<sup>1</sup>.

**ب - معيار رأس المال:** يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الكمية الأساسية والشائعة في تحديد حجم ونوعية المؤسسة. وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات الصغيرة على أنها لا يتجاوز رأس مالها حد أقصى معين يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر<sup>2</sup>.

ففي تقرير أعدته منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية اعتبرت أن المؤسسات التي يقل رأسمالها عن مليون دولار هي صغيرة الحجم أما تلك التي يتراوح رأسمالها ما بين 02 و 06 ملايين دولار هي مؤسسات متوسطة، والمؤسسات الكبيرة هي التي يزيد رأسمالها عن 06 ملايين دولار<sup>3</sup>.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين المؤسسة الصغيرة في البلدان الصناعية المتقدمة عن تلك المؤسسة الصغيرة في البلدان النامية من حيث رأس المال، ففي الولايات المتحدة واليابان وبلدان الاتحاد الأوربي، فإن سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة يتجاوز 20 مليون دولار، بالمقابل في البلدان النامية يتراوح حجم رأس المال للمؤسسات الصغيرة ما بين 20 ألف دولار ومائة ألف دولار<sup>4</sup>. أما على حسب التشريع الجزائري فقد صنف المؤسسات على حسب معيار رأس المال كالاتي

<sup>1</sup>فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، طبعة أولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 2005، ص ص 48-49.

عمار شلاي، مرجع سبق ذكره، ص 257.

<sup>3</sup> موسى بن منصور، فعالية سياسة اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في العالم العربي دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي برج بوعريبيج، ص 07.

عمار شلاي، مرجع سبق ذكره، ص 258.

الجدول رقم (05) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري

| نوع المؤسسة      | مجموع رأس المال               |
|------------------|-------------------------------|
| المؤسسة المصغرة  | أقل من 20 مليون دج            |
| المؤسسة الصغيرة  | أقل من 200 مليون دج           |
| المؤسسة المتوسطة | من 200 مليون دج - 02 مليار دج |

المصدر: ريجان الشريف، دور حاضرات الأعمال التقنية في دعم الإبداع وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2012، ص 04.

وفي بعض الدول الأخرى لا تكتفي بمعيار واحد وعادة ما تجمع بين معياري العمالة وكذا رأس المال معا، فعلى سبيل المثال فرنسا تعتبر المؤسسات صغيرة ومتوسطة عندما يبلغ عدد عمالها على الأكثر 500 عامل ورأسمالها على الأكثر 05 مليون، أما في اليابان فتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة عندما يصل عد عمالها على الأكثر 300 عامل ورأسمال 50 مليون ين<sup>1</sup>.

**ج- معيار حجم المبيعات:** يعتمد هذا المعيار على حجم المبيعات السنوية المحققة<sup>2</sup>. وهو أيضا من بين المعايير الكمية التي يعتمد عليها في التصنيف والتفرقة بين المؤسسات. والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول استخداما لهذا المعيار في التصنيف.

**د- معيار رقم الأعمال:** يعتبر معيار رقم الأعمال من بين المعايير المهمة والمستحدثة، وهو يستخدم كثيرا في القطاع الصناعي، فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تعتبر المؤسسات التي يبلغ رقم أعمالها مليون دولار هي من بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>السعيد بريش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 12، سنة 2007، ص 62-63.

<sup>2</sup>إلهام فخري، التسويق في المشاريع الصغيرة "مدخل استراتيجي"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، سنة 2009، ص 25.

<sup>3</sup>مرجع سبق ذكره، ص 25.

هناك معايير أخرى بالإضافة لما ذكرناه عن المعايير الكمية المعتمدة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

• المعايير النوعية: تستعمل هذه المعايير النوعية للتصنيف بين المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، عندما تعجز المعايير الكمية في التصنيف .  
حيث يرى البعض أنه يجب إضافة المعايير النوعية إلى المعايير الكمية في التصنيف بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات الكبيرة الحجم لكي يعكس الواقع بصورة حقيقية<sup>1</sup> .

ويمكن ذكر بعض منها في مايلي:

#### أ - الملكية:

تعود ملكية أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص في صورة مشروعات فردية أو عائلية<sup>2</sup> . بحيث يلعب مالكا دورا كبيرا في تسييرها وإدارتها وهذه الصفة تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها ذات طابع أسري<sup>3</sup> .

#### ب - المسؤولية:

فالمسؤولية الكاملة تكون على عاتق المالك في أغلب الأحيان، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود المسؤولية بصفة مباشرة لمالكها فهو صاحب القرار داخل المؤسسة<sup>4</sup> .

#### ج - معيار السوق:

يمكن الحكم على المؤسسة بأنها صغيرة أو متوسطة الحجم من خلال الحصة السوقية التي تحظى بها .

<sup>1</sup> فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص ص50-51.

<sup>2</sup> عمار شلابي، مرجع سبق ذكره ص 258.

<sup>3</sup> هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، الطبعة الأولى، دار المنهل، الإسكندرية، سنة 2012، ص 27.

<sup>4</sup> قريشي محمد الأخضر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 04.

فإذا لم تستطيع المؤسسة زيادة تصريف منتجاتها مهما فعلت بالتالي من الأفضل أن تحافظ على حجمها في حدود السوق<sup>1</sup>.

#### د - الاستقلالية المالية:

نسبة الاستقلال المالي أثر في تحديد حجم المؤسسة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون لها استقلالية مالية ولا يكون رأسمالها مشترك بين عدة مؤسسات<sup>2</sup>. ومن خلال هذه المعايير يمكن التوصل إلى بعض التعريفات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث أظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين (50) من التعريفات لأعمال الصغيرة والمتوسطة<sup>3</sup>، وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية سابقا وهناك بعض التعاريف متفق عليها مقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية.

فنتيجة للمفاهيم المتعددة في تحديد مفهوم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنلاحظ في هذا الجزء اختلافاً في التعريف وقيمة الإحصاءات لكل دولة.

#### ✓ تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ففي الولايات المتحدة الأمريكية اختلفت وتباينت تعاريف هذا النوع من المؤسسات وذلك حسب منظور كل منظمة أو بنك وكذا حسب كل تشريع .

وحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 *Small Business act* عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى ويستند في ذلك

<sup>1</sup> قرشي محمد الأخضر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 04.

<sup>2</sup> عمار شلاي، مرجع سبق ذكره، ص 259.

<sup>3</sup> جالين سينسر هل؛ ترجمة صليب بطرس، منشأة الأعمال الصغيرة، الطبعة الرابعة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة 1998، صفحة 109.

معيار حجم المبيعات وكذا معيار العمالة، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل<sup>1</sup>.

أما البنك الاحتياطي الفدرالي فقد عرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بغية تقديم المساعدات لها وتطويرها بالتالي يعرفها بأنها: "المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق"<sup>2</sup>.

وتعرفها أيضا لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية معتمدة على بعض المعايير منها<sup>3</sup>:

-استقلالية الإدارة .

-المالك هو نفسه المسير .

-توفير رأس المال .

✓ تعريف فرنسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما في فرنسا فإنه تعد مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تنشط في الصناعة، التجارة والخدمات باستثناء القطاع الفلاح، ففي بعض النصوص القانونية الفرنسية يتم الإعتماد على المعايير الكمية كرقم الأعمال وعدد العمّال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>4</sup>.

✓ تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أعطى الاتحاد الأوربي في سنة 1996 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تلك المؤسسات التي<sup>5</sup> :

-تشغل أقل من 250 عامل .

<sup>1</sup>أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2011، ص20.

<sup>2</sup>رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، سنة 2008، ص24.

<sup>3</sup>مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>4</sup>مرجع سبق ذكره، ص 29.

<sup>5</sup>رايس حدة، نوي فاطمة الزهراء، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة -دراسة حالة الجزائر-جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص03.

-لا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون أورو .

-تزاعي مبدأ الاستقلالية .

-لا تتجاوز نسبة التحكم في رأسمالها أو في حقوق التصويت 25%.

✓ تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد عرّف القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1963

(*basic law small and medium enterprise*)، الذي تم تعديله في 03 ديسمبر 1999 وهو بمثابة

الدستور الذي وضع للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات، وتقليص الفجوة

بينها وبين المؤسسات الكبرى<sup>1</sup>. تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان النواة

الأساسية والقاعدة الرئيسية لنمو وقوة الاقتصاد، ولقد عرفت على أنها المؤسسات التي لا

يتجاوز عدد عمّالها 300 عامل ورأسمالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني<sup>2</sup>. ويتميز هذا

القطاع بالتعدّد والتنوّع في كلّ المجالات، وهي تحظى برعاية خاصة من قبل الحكومة

وتحصل على الكثير من التشجيع للرقى والازدهار، لأنها تلعب دورا هاما في دعم التكامل

مع الصناعات الكبرى من خلال توفير لها احتياجاتها ومستلزماتها الصناعية من مواد أولية

ومواد نصف مصنعة وتعتبر هذه المؤسسات ركيزة الاقتصادي الياباني ويميزها عن غيرها

من الصناعات فقد حدد القانون مجالاتها وكيفية التعامل مع هذا القطاع. والجدول التالي

يبين تصنيف هذا النوع من المؤسسات حسب القطاعات.

<sup>1</sup> غياط الشريف، بوقوم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 104.

<sup>2</sup> رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الجدول رقم (06) : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان

| القطاع            | عدد العاملين    | رأس المال                  |
|-------------------|-----------------|----------------------------|
| صناعة قطاعات أخرى | 300 عامل أو أقل | 300 مليون ين ياباني أو أقل |
| مبيعات بالجملة    | 100 عامل أو أقل | 100 مليون ين ياباني أو أقل |
| مبيعات التجزئة    | 50 عامل أو أقل  | 50 مليون ين ياباني أو أقل  |
| الخدمات           | 100 عامل أو أقل | 50 مليون ين ياباني أو أقل  |

المصدر: غياط الشريف، بوقوم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص 103.

#### ✓ تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

والجزائر كغيرها من الدول أعطت تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاعتماد على معياري العمالة ورأس المال وهذا في الجريدة الرسمية وبالمادة الرابعة على أنها تلك المؤسسات التي تنتج سلع أو خدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 عامل ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و500 مليون دينار<sup>1</sup>.

ومما سبق يمكن القول بأن معظم التعاريف الواردة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على المعيارين الكمييين وهما العمالة ورأس المال. إلا أنه هناك عدّة صعوبات تقف أمام تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ذكرها في الآتي :

#### ✓ اختلاف درجة النمو الاقتصادي

بحكم انقسام العالم اليوم حسب درجة النمو الاقتصادي إلى دول متقدمة ذات معدلات نمو مرتفعة وأخرى تعاني من انخفاض في هذا المؤشر.

<sup>1</sup> آيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر آفاق وقبود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة تيارت، الجزائر، ص 274.

بالتالي فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في دولة متقدمة صناعيا كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في بلد كالجزائر<sup>1</sup>.

بالتالي نستنتج أن مؤشر النمو الاقتصادي يجول دون إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم، وذلك لعدم التكافؤ في قوى الإنتاج وكذا اختلاف نسبة هذا المؤشر. فالدول المتقدمة صناعيا تحتوي على عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه الأخيرة تمتلك عدد معين من العمال وتشغل رأسمال معتبر .

### ✓ اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي

إنّ اختلاف الأنشطة الاقتصادية وتنوعها من مؤسسة لأخرى، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة التي تحتاج لليد العاملة ورأس المال غير المؤسسات التجارية أو الفلاحية التي تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي .

وهكذا يمكن تقسيم القطاعات الاقتصادية كما أسلفنا الذكر إلى : (صناعية، تجارية، زراعية، خدماتية ) وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر هذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف<sup>2</sup> .

### ✓ اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

يختلف النشاط الاقتصادي ويتفرع إلى عدة فروع، فعلى سبيل المثال النشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة، أما على حسب الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية والنشاط الصناعي أيضا يتفرع إلى جملة من الفروع نذكر منها الصناعات الغذائية، الصناعات التحويلية، الصناعات الكيماوية .....ويكون هذا الاختلاف في اليد العاملة ورأس المال<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص19.

<sup>2</sup> رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 17 .

<sup>3</sup> مرجع سبق ذكره، ص 17.

### 1.1.2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص التي تميزها عن باقي أنواع المؤسسات الأخرى منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي نذكرها في الآتي :
- ميزة صغر الحجم وقلة التخصص هي نقطة ايجابية تساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية مهما كانت محلية أو دولية وذلك مع الانفتاح الاقتصادي والعولمة الاقتصادية<sup>1</sup>.
  - انخفاض درجة الخطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات كبيرة الحجم<sup>2</sup>.
  - الاعتماد على الموارد الأولية المحلية وهذا ما يخفض من تكلفة الإنتاج وهذا ما يزيد في تشجيع التنمية المحلية .
  - تميزها بمرونة عالية تساعد على البقاء والتكيف مع احتياجات السوق<sup>3</sup>.
  - مساهمتها في امتصاص البطالة .
  - دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى إنتاجية عالية<sup>4</sup>.
  - تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها<sup>5</sup>.
  - الطابع الشخصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي منشآت في أغلب الأحيان تكون فردية أو عائلية مما

<sup>1</sup> عبد الرزاق حميدي، مرجع سبق ذكره، ص03.

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، الطبعة الأولى، دار مؤسسة ارسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، سنة 2013، ص198.

<sup>3</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص199.

<sup>4</sup> عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 04.

<sup>5</sup> عصام الدين علاء العاصي، ندوة حول تطوير نظام المعلومات الصناعية بحاضنات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدّول العربية، بيروت، نوفمبر 2010، ص12.

يجعلها تدير أمورها ببساطة ولوحدها ولأنها لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها وكذلك بحكم طبيعة الملكية<sup>1</sup>.

• تكون هذه المؤسسات محلية إلى حد كبير في المنطقة التي تعمل بها:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخاصية التمرکز أي محدودية المساحة التي تنشط فيها، والعلاقة المباشرة بالمستهلك فهي تلبي رغبات دون أن تنشط في إنتاج سلع إنتاجية أو جزء من المنتج<sup>2</sup>.

• تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على المصادر الداخلية للتمويل وذلك راجع لأسباب نذكر منها<sup>3</sup>:

- عدم توفر شروط منح القروض .

- عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القرض .

• تتميز هذه المؤسسات بخاصية التمرکز أي محدودية المساحة التي تنشط فيها وتكون في الغالب مرتبطة كثيرا بالمستهلك أي توجد السوق التي تباع فيها منتجاتها إذ تقوم بإنتاج سلع استهلاكية إلا أن هناك عدد قليل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينتشط في مجال إنتاج سلع إنتاجية أو جزء من منتج معين<sup>4</sup>.

• صغر رأس مال هذه المؤسسات سهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي وهذا ما يقلل من الضغوطات المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى، كذلك صغر الحجم وقلة التخصص تعتبران ميزتين تؤهلان

<sup>1</sup> أحمد رموني، مرجع سبق ذكره، ص 29.

<sup>2</sup> خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2013، ص 53.

<sup>3</sup> أحمد رموني، مرجع سبق ذكره، ص 30.

<sup>4</sup> مرجع سبق ذكره، ص 30.

المؤسسات لتحقيق المرونة وسرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية وحتى العالمية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي<sup>1</sup>.

## 2.2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنهوض بالتنمية ومعوقات تطورها

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية بالتالي تحقيق تنمية في كل المجالات حيث أنها تساهم في امتصاص البطالة عن طريق توفير مناصب شغل للبطالين الذين يبحثون عن عمل، وكذا قدرتها الفعالة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وصمودها التنافسي. إلا أنها تتعرض إلى العديد من المشاكل والصعوبات تحول دون تطورها وازدهارها .

### 1. 2.2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية

لقد أفرزت التحولات العالمية ميولات جديدة أو أفكار جديدة في بعض جوانب نظريات التنمية الاقتصادية، بروز أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بشتى أنواعها لدول العالم .

وتعد قضية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين القضايا التي تشغل حيزا كبيرا من الساحة الاقتصادية لتثير الجدل حول سبل النهوض بها، والبحث عن أفضل الطرق لدعمها نظرا لما يمكن أن تقدمه من مزايا ونقاط إيجابية للاقتصاد الوطني بالتالي هي تعتبر أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى بوضوح في مساهمتها الفعالة في التشغيل ودفع عجلة الإنتاج وكذا تشجيع الصناعات الكبرى من خلال توفير المواد الأولية للمؤسسات الكبرى بالتالي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق التنمية بشتى أنواعها وهذا إذا توفر لها المناخ المناسب .

تختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات في عملية التنمية يشتى أنواعها ومن دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، وهذا على حسب مستوى التطور الذي

<sup>1</sup> رايح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص45.

وصلت إليه كل دولة من جهة، وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات من هذه الصناعات، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الأقل تقدما بحيث يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد فقد بينت الإحصائيات المنشورة بالولايات المتحدة أن ما يقارب 20,5 مليون مشروع من بين 21 مليون مشروع تعتبر مؤسسات صغيرة أي نسبة 98% والتي تعمل في مختلف المجالات الاقتصادية. فهي تساعد بشكل كبير في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية وذلك لأن هذه العمليات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانيات كبيرة سواء كانت مالية أو مادية وهذا الأمر هو النقطة الايجابية التي تساعد على تشجيع الطلب المحلي والوطني على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة كما تعمل هذه المؤسسات على تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية. بحيث أثبتت هذه المؤسسات جدارتها من خلال عملها المتكامل مع المؤسسات الكبرى من أجل توفير حاجيات الأفراد ورفع مستواهم المعيشي، ولقد أثبتت الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى دائما إلى تلبية حاجيات السوق المحلية وهذا من أجل التقليل من الاستيراد وكذا البحث عن غزو السوق العالمية<sup>1</sup>.

إذا يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما يحققه من تعظيم للقيمة المضافة، كل ذلك بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو 80-90% من إجمالي المؤسسات العاملة في معظم دول

<sup>1</sup> أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 60.

العالم، ولها مساهمات كبيرة في الصادرات. وكذا تحقيق الأهداف التي أنشئت هذه المؤسسات من أجلها ويمكن ذكرها في الآتي<sup>1</sup>:

-ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

-استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

-إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصوصية وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

-استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

-يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تهمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.

-يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

-تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

<sup>1</sup> عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينات، مرجع سبق ذكره، ص 03.

-تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحديها ومستخدميها، كما تشكل مصدراً إضافياً لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

-تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

## 2. 2.2 - المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الحياة الاقتصادية وانعكاساتها الإيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دول العالم، إلا أنها تتلقاها صعوبات ومشاكل تعرقل نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها حيث أن هذه المشاكل ناتجة عن تغير الظروف الاقتصادية ومشاكل اليد العاملة والضغط التنافسية إضافة إلى ذلك نجد مشاكل التسويق والإدارة والإنتاج والتخزين وغيرها وقد يكون أكبر مشكل تتعرض له هذه المؤسسات هو التمويل وطرق الحصول عليه إن هذه العراقيل تحيط بكل المؤسسات سواء الصغيرة أو المتوسطة وحتى كبيرة الحجم إلا أنها أكبر حدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يجب على كل دولة التي تريد النهوض بهذا القطاع لما له من أهمية في زيادة القيمة المضافة وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام وكذا تقوية الصادرات وتوفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل. وبالتالي أصبح من الضروري تحديد أهم المشاكل التي تواجه هذا القطاع وهي متعددة ومختلفة ويمكن ذكرها في الآتي :

-مشاكل تمويلية: تعتبر المشاكل والصعوبات التمويلية أحد أهم هذه المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل هذه المشاكل في صعوبة الحصول على التمويل الخارجي عن طريق التمويل بالاستدانة أي طلب قروض بنكية وهذا بسبب عدم تلاؤم خصائص هذه المؤسسات مع الشروط التي تضعها معظم البنوك التجارية كطلب الضمانات التي لا تملكها مؤسسات حديثة النشأة<sup>1</sup>. تلجأ معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب التمويل من طرف البنك بسبب نقص الموارد المالية من جهة وحثمية الحصول على التمويل

<sup>1</sup> أحمد حسين المشهوروي، وسام أكرم الرملاوي، أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني جوان 2015، ص ص 20-21.

من جهة أخرى من أجل ضمان الاستمرارية، إلا أن البنك يضع عوائق أمام هذه المؤسسات وهذا بسبب أن معدل الخطر مرتفع مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تضع مقابل القرض البنكي ضمانا يعادل قيمة القرض الممنوح، بالتالي أصبحت هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النمو العالي والتي أصبحت مجبرة لتخفيض استثماراتها وبالتالي نسبة التشغيل. كما أجريت دراسة مماثلة بأوروبا أكدت نفس النتائج أي أن المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك التجارية هي المصدر المعتاد والمتوفر للحصول على الأموال اللازمة لدعم دورات الاستغلال والاستثمار إلا أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع تدبير احتياجاتها من البنوك بسبب عدم امتلاكها للضمان الذي يتعين تقديمه للبنوك من أجل منحها قروض.

-مشاكل إدارية: وهي عوائق متعلقة بثقل الإجراءات الإدارية المعتمدة في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة في الساحة الاقتصادية. فالتعقيدات وثقل الإجراءات الإدارية المتبعة في إنشاء هذا النوع من المؤسسات متضمنة في المراحل الرئيسية لتأسيس المؤسسة<sup>1</sup>. وتتخلص أهم المشاكل الإدارية في كل من إهمال التخطيط والتوجيه والرقابة الإدارية حيث أنه تبدأ مظاهر سوء الإدارة في إهمال التخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل وغياب الرقابة والمتابعة وتفقد سير العمل والإشراف لسد كل الثغرات الإدارية في الوقت المناسب إضافة إلى جملة أخرى من المعوقات الإدارية كنقص الخبرة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات، والافتقار للمواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل وأساليب تطوير الإنتاج والافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية الدقيقة حيث أن كل هذه المعوقات تعتبر بمثابة مقدمات لجملة من المشاكل الإدارية التي قد تؤدي إلى فشل المؤسسة وزوالها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>2</sup> رابع خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 77.

-مشاكل نقص المعلومات: نظرا لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنفاق على البحث وتوفير المستشارين والاتصال بمصادر المعلومات، بالتالي فإنها تواجه مشاكل نقص المعلومات والتي تؤثر على نشاطها، حيث أن غياب نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير يجعل من هذه المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة خاصة في بداية إنشائها حيث أنه من المؤكد أن تواجه هذه المؤسسات مشاكل قلة المعلومات لأنها تنشط في محيط معلوماتي ضعيف لا يساعد تنميتها وتطورها. وتتمثل أهم هذه المشكلات المتعلقة بنقص المعلومات في ما يلي:<sup>1</sup>

✓ نقص المعلومات عن الشركات وتطورها وطبيعة نشاطها وحجم إنتاجها وقدرتها المالية، هذا ما يتسبب في وقوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فريسة للمؤسسات والمشاريع الوهمية والغش والاحتيال الخارجي.

✓ نقص المعلومات عن أسواق الموارد ومستلزمات الإنتاج التي تستخدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا ما يجعلها عرضة للاستغلال والحصول على مستلزماتها أو السلع التي تحتاجها بأسعار مرتفعة أو بجودة أقل نظرا لجهل تلك المنشآت بالمصادر الأخرى التي يمكن أن تمدّها باحتياجاتها .

✓ نقص المعلومات عن المنشآت المنافسة في السوق من حيث عددها وطاقاتها الإنتاجية، ومواصفات السلع التي تتعامل فيها والأسعار التي تبيع بها، بالتالي يؤدي هذا إلى عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مسايرة السوق وعزوف العملاء عنها وقد ينتهي الأمر بخروجها من السوق .

<sup>1</sup> الأخضر بن عمر، علي الموشى، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06/05/2013، ص ص 11-12.

✓ نقص المعلومات لدى المسؤولين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض الأنظمة والقرارات، ومن أمثلة ذلك أنظمة استقدام العمالة الأجنبية وأنظمة التأمينات الاجتماعية ومن ثم تقع هذه المؤسسات في مشكلات كان يمكن تفاديها .

-مشكلة العمالة: تعاني هذه المؤسسات من تسرب اليد العاملة المؤهلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة نظرا لما توفره هذه الأخيرة من مزايا و تحفيزات وأجور مرتفعة وترقيات أكبر، وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل يد عاملة جديدة تنقصها الخبرة والكفاءة بالتالي تتحمل المؤسسة أعباء تدريبهم وتكوينهم وهذا من شأنه أن يؤثر على السلع التي ينتجونها أو الخدمات التي يقدمونها .

### 3.2 - مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، وإذا خصصنا بالدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجدها من أكثر أنواع المؤسسات احتياجا إلى التمويل .

وبما أنّ القرارات المالية الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو اختيار التمويل الملائم، لذا وجب التعرف أولا على مختلف مصادر التمويل المتاحة أمامها. فهي تتخذ تصنيفات عديدة تختلف من كاتب لآخر حسب الهدف المنتظر من التصنيف. فهناك من يعتمد على معيار الملكية، وبذلك يفرّق بين الأموال الخاصة والديون. وهناك من يقسّم هذه المصادر إلى تقليدية وحديثة، كما جاء عند منير إبراهيم هندي<sup>1</sup>.

#### 1. 3.2 - مصادر التمويل التقليدية

مصادر التمويل التقليدية هي كل الطرق التمويلية المعروفة والمتاحة أمام المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة. وتختلف معايير التفرقة بين المصادر المختلفة، فهناك من يستخدم عنصر الزمن فتكون هناك مصادر تمويل قصيرة

<sup>1</sup>زغيب مليكة، غلاب نعيمة، (تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للطبيب ومشتقاته)، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة سكيكدة، ص 03.

الأجل ومتوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل، أما بالنسبة للمؤسسات فهناك مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية .

بالاعتماد على المعيار الثاني الخاص بالمنشأة نتطرق إلى:

#### أ- مصادر التمويل الداخليّة

وهي تمثل كلّ الأموال التي استطاعت المؤسسة توفيرها من خلال النتائج التي

حققتها، وهي تلك الإيرادات المدخّرة<sup>1</sup>. وتتمثل هذه المصادر الداخليّة في الآتي:

- المدخرات الفردية: أو ما يطلق عليها أيضا بالمدخرات الشخصية أو التمويل بالأموال الخاصة وهو التمويل الذي يقدمه صاحب المنشأة سواء في بداية التكوين أو عند الحاجة للتوسّع أو لزيادة رأس المال العامل وذلك من خلال تمويل أملاكه لخدمة هذا المشروع<sup>2</sup>.

- المساهمون: وهو نوع من التمويل يتم من خلال إصدار أسهم وشرائها من طرف المساهمون بالتالي توفر المؤسسة أو الشركة مبالغ مالية تحتاجها .

- الإهتلاكات: تعرف أقساط الإهتلاك بأنّها عملية توزيع ثمن شراء أصل من الأصول الطويلة الأجل على عمره الإنتاجي المحتمل، وهو يهدف إلى توزيع تكلفة الأصول الثابتة الطويلة المدى على الحياة الإنتاجية، بالتالي تخصيص أقساط الإهتلاك يسمح بإعادة تمويل استثمارات المؤسسات لأنّه يعتبر مورداً مالياً هاماً<sup>3</sup>.

- المؤنونات: بالنسبة للمؤنونات تعبر عن تدني قيمة الأصول الغير اهتلاكية، وقيمتها تخصص وتستهمل كاحتياطات تلجأ إليها المؤسسة عند الحاجة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان - الأردن، سنة 2000، ص 197.

<sup>2</sup> فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، سنة 2006، ص 196.

<sup>3</sup> عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 09، سنة 2006، ص 47.

<sup>4</sup> مرجع سبق ذكره، ص 47.

ومنه نستخلص أنّ مخصصات المؤنات هي من بين موارد المؤسسة المالية وهي ذاتية بدون فوائد .

-الأرباح المحتجزة: فهي عبارة أن أرباح حققتها المؤسسة إما بغرض استثمارها مجدداً أو لغرض توزيع على المساهمين والمسيرين والملاك فهي أرباح محتجزة<sup>1</sup>، وهي نوع من أنواع التمويل الذاتي تلجأ إليه المؤسسة في حالة الحاجة إلى التمويل .

وكإضافة لما سبق فيما مصادر التمويل الداخلية هناك أنواع أخرى تستعمل في بعض الأحيان:

كالمخزون الذي يتم تحويله إلى موجودات مالية إن كان موجود بوفرة .كذلك استعمال بعض الموجودات الثابتة التي لا تستعمل أو موجودة بوفرة .

وللتمويل الداخلي أو الذاتي عدة مزايا يمكن حصرها في النقاط التالية<sup>2</sup>:

-التمويل الداخلي يزيد من الأموال الخاصة للمؤسسة ويجنبها من الوقوع في أزمات انعدام السيولة أو نقصها، من خلال التكاليف الناجمة عن دفع الفوائد وأقساط القروض .

-يشجع المنشأة على الاستثمار<sup>3</sup>.

-يرفع من القدرة المالية والاقتراضية للمؤسسة كما يكسبها الحرية في التصرف في أموالها الخاصة

-وعموماً يمكن القول بأن هذا النوع من التمويل يوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستقلالية والحرية في اتخاذ القرارات .

### ب - مصادر التمويل الخارجية

عندما لا تغطي مصادر التمويل الداخلية كافة الاحتياجات المالية للمؤسسة تلجأ هذه الأخيرة إلى النوع الثاني من التمويل ألا وهو التمويل الخارجي الذي ينجر من وراءه تكاليف

<sup>1</sup>مرجع سبق ذكره ، ص 48.

<sup>2</sup> أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، سنة 2008، ص 31-32.

<sup>3</sup> ريجان الشريف، بومود إيمان، (بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -تسليط الضوء على فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة )،جامعة باجي مختار، عنابة، ص04.

قد تتحملها المؤسسة، ومصادر التمويل الخارجي متعدّدة ومتنوعة تنقسم إلى نوعين منها ما هو رسمي ومنها ما هو غير رسمي:

### - التمويل الغير رسمي

يحصل عليه من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة. غالباً ما يتم الاقتراض من الأهل والأقارب والأصدقاء وهو المصدر الشائع للاقتراض، تتميز هذه القروض بكونها غالباً ما تتوفر بشروط ميسرة وبدون أية إجراءات معقدة<sup>1</sup>. فعادة ما يقدم هذا النوع من التمويل بدون ضمانات كبيرة وكذا بدونه فوائد ودون آجال محددة بسبب العلاقة الشخصية مع مالك المشروع<sup>2</sup>. أيضاً من مصادر التمويل الغير رسمي مدينو الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان... إلخ<sup>3</sup>. وعليه يمكن الاستنتاج بأن هذا النوع من التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تسمح به الدولة ولكن في ظل الظروف السائدة التي تتصف بها الجهات الرسمية من بيروقراطية وطول المدة وارتفاع معدلات الفائدة يلجأ أصحاب المشاريع الصغيرة بدرجة كبيرة لهذا النوع من التمويل. وهو سائد كثيراً في دول العالم الثالث لقلة التشجيع .

يشكل التمويل الغير الرسمي أحد مصادر التمويل الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من جراء العراقيل والصعوبات الإدارية والفساد والبيروقراطية التي يتلافاها أصحاب هذه المشاريع في الحصول على الأموال من الجهات الرسمية .

### - التمويل الرسمي

وهو الاقتراض من المؤسسات المالية وهو مصدر معترف عليه من طرف الدولة يتمثل في الآتي:

- الاقتراض من البنوك التجارية

<sup>1</sup> ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، سنة 2004، ص 274.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص 275.

<sup>3</sup> ربحان الشريف، بومود إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 04.

الاقتراض من البنوك التجارية، تعتبر البنوك التجارية مصدرا رئيسيا من مصادر الأموال بالنسبة للمشروعات الصغيرة وغايتها القروض وليس تمويل أسهم رأس المال العادية وفي بعض البنوك دوائر خاصة بالقروض الشخصية وكثير من البنوك تمنح قروض صغيرة الحجم إلى الأفراد كقروض شخصية يتم استخدامها لتمويل المشروعات الصغيرة، كما أنّ بعض البنوك قد أنشأت دوائر خاصة بالقروض المقدّمة للمنشآت الصغيرة، وقامت بنوك أخرى بتفويض سلطة تمويل المشروعات الصغيرة إلى موظفين مختصين، وتمنح هذه البنوك قروض محدّدة ولمدّة زمنية قصيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن المبلغ قد يكون كبيرا نوعا ما ويمكن إعادة تجيد القرض إذا ما برهن العمل على نجاحه، بحيث يتم منح قروض بمبالغ أكبر ولفترة زمنية أطول وأغلب هذه القروض يتم منحها اعتمادا على ضخامة موجودات المشروعات، والتي تعتبر كضمان للقرض، كما أنّ البنوك يمكن أن تمنح قروض بدون ضمانات اعتمادا على القدرات الإدارية للشخص وسمعته التجارية الجيدة وتتنوع أشكال القروض الممنوحة من طرف البنوك حيث يمكن تصنيفها إلى:

➤ **قروض لتمويل الاستغلال:** وينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمّال وما إلى ذلك من مدخلات العملية الإنتاجية التي تشكل أوجه الإنفاق الجاري .

➤ **قروض لتمويل الاستثمار:** وتتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جيّدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كافتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأسمالي.

- الهيئات والمؤسسات المتخصصة

أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>1</sup>.

#### - التمويل عن طريق الشركات الكبرى

هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وتقدم لها الخبرات الفنية والإنتاجية، وإن كان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو الربح والفائدة فمثلا بعض الشركات الكبرى تسعى للدخول في المشروع الصغير لضمان توريد منتجاته لها كأحد المدخلات المطلوبة في العملية الإنتاجية الخاصة بها<sup>2</sup>.

#### - التمويل عن طريق السوق المالي

يأخذ هذا النوع من التمويل صيغتين، إما أن يكون عن طريق إصدار أسهم عادية أو ممتازة يعتبر من قبل المشاركة في رأس المال أو عن طريق التمويل بإصدار السندات<sup>3</sup>. بحيث تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تطرح أسهمها في البورصة لكي تستطيع الحصول على التمويل أو عن طريق طرح السندات لاقتراض الأموال اللازمة للتمويل .

### 2. 3.2 - مصادر التمويل الحديثة

فبالإضافة للمصادر التقليدية للتمويل المذكورة سابقا إلا أنه نظرا للخصائص التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جانب التمويل، وجب إيجاد طرق تمويلية مستحدثة تكون كبداية للمصادر الكلاسيكية يمكن ذكر أهمها في الآتي:

<sup>1</sup> دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص49.

<sup>2</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، سنة 2002، ص36.

<sup>3</sup> ریحان الشریف، بومود إيمان، مرجع سبق ذكره، ص05.

### أ - التمويل عن طريق التأجير

يعتبر هذا النوع من التمويل شكلا من أشكال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحصل من خلاله على أموال، بحيث يقوم البنك أو أي مؤسسة مالية بشراء أصل ثابت أو معدات وآلات وتأجيرها لمؤسسات أخرى مقابل مبلغ محدد مسبقاً<sup>1</sup>.

ونظرا لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحدودية مواردها المالية بالتالي فهذا النوع من التمويل يعتبر أكثر شيوعا. وله أنواع نذكرها في الآتي:

- **التأجير التشغيلي:** يتمثل هذا في تقديم التجهيزات وضمان خدمات الصيانة إلى المستأجر، لذلك فإنه يكون عبارة عن عقد استأجر خدمات كالسيارات والشاحنات والكمبيوتر والآلات الإنتاجية في عداد التجهيزات التي يمكن الحصول على خدماتها بعقد استئجار من هذا النوع<sup>2</sup>.

ويتميز هذا النوع بالخصائص التالية<sup>3</sup>:

- يلتزم مالك الأصل بمسؤولية الصيانة على أن تدخل هذه التكاليف ضمن المدفوعات الثابتة التي يقوم المستأجر بسدادها .

- يستمر الإيجار لفترة زمنية معينة عادة ما تكون أقل من الحياة الإنتاجية للأصل .

- يحتوي عقد الاستئجار التشغيلي على بند إمكانية إيقاف عملية الاستئجار قبل انتهاء المدة المتفق عليها وهذه الخاصية ترتبط بشكل كبير مع مصلحة المستأجر بدرجة كبيرة .

- **التأجير التمويلي:** وهو عكس النوع الأول بحيث يعرف على أنه عبارة عن عقد لا

يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه من قبل المستأجر، قيمة الأقساط المدفوعة تساوي قيمة المعدات المستأجرة<sup>4</sup>. وله بعض الخصائص نذكرها في التالي :

<sup>1</sup> تيبال فيصل عطية، هند محمد المظلوم، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2016، ص 104-105.

<sup>2</sup> أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

<sup>3</sup> رابع خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 127.

<sup>4</sup> رابع خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 128.

- لا تقدم أية خدمات صيانة للتجهيزات وهي تكون على عاتق المستأجر .
- عقد الاستئجار التمويلي لا يمكن إلغاؤه .
- إذا تخلف المستأجر عن دفع الإيجار فإن ذلك يؤدي في النهاية إلى إعلان حالة الإفلاس وكثيرا ما يحدث خلط بين التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي، وفيما يلي مقارنة بين هاذين الوسيلتين للتمويل وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول(07) مقارنة بين التمويل التأجيري والتمويل التشغيلي**

| عناصر المقارنة               | التأجير التمويلي   | التأجير التشغيلي  |
|------------------------------|--|---|
| مدة العقد                    | طويلة تصل إلى ما يقرب من العمر الافتراضي للأصل   | قصيرة وعادة ما تتجدد كل سنة   |
| مسؤولية تقادم الأصل          | يتحمل المستأجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل سواء الاهتلاك أو التقادم   | يتحمل المؤجر عدم صلاحية الأصل سواء بالاهتلاك أو التقادم   |
| الصيانة                      | تكاليف الصيانة وإصلاح الأصل خلال فترة العقد تكون على عاتق المستأجر   | تكاليف الصيانة وإصلاح الأصل خلال فترة العقد تكون على عاتق المؤجر مالم ينص عقد الاتفاق على غير ذلك |
| العلاقة بين المؤجر والمستأجر | بسبب طول العقد تكون العلاقة ما بينهما معقدة ومتشابكة بالتالي تحتاج إلى قانون ينظمها ويحفظ حقوق كل طرف                | العلاقة تكون واضحة وبسيطة سهلة ولا تثير أي مشاكل وذلك لقصر مدة العقد                              |
| مآل الملكية                  | يكون للمستأجر حرية الاختيار بين ثلاث بدائل في نهاية العقد :أن يعيد الأصل إلى المؤجر ، أن يعيد تجديد العقد مرة أخرى ، | في نهاية مدة العقد يرجع المستأجر الأصل للمؤجر ولا يجوز له حيازة ملكية هذا الأصل أو شراؤه          |
| نظام إلغاء التعاقد           | لا يمكن إلغاء عقد الإيجار خلال المدة المتفق عليها في العقد من قبل أحد الأطراف ولكن يجب الاتفاق                       | يستطيع المستأجر إلغاء عقد الإيجار أثناء المدة المتفق عليها بالتالي يلتزم المستأجر بسداد الإيجار   |

المصدر : رايح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 129.

- **البيع ثم الاستئجار :** يعتبر البيع وإعادة الاستئجار بأنه عقد بين مؤسسة وطرف آخر قد تكون شركة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى أو شركة تأجير مستقلة، وبمقتضى هذا الاتفاق تقوم المؤسسة التي تملك أرضا أو مباني أو معدّات، ببيع إحدى هذه الأصول إلى المؤسسة

المالية وفي نفس الوقت تقوم باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة يتفق عليها<sup>1</sup>.

ويلاحظ في هذا النوع أنّ المؤسسة المستأجرة تتلقى فورا قيمة الأصل من المؤجر، وفي نفس الوقت تستمر المؤسسة البائعة أي المستأجرة في استخدام والانتفاع بالأصل، ويتم تحرير عقد بيع البائع والمشتري يحدد فيه كلّ الشروط، وتتم عملية دفع الايجار في صورة دفعات متساوية .

▪ **الاستئجار المقرون برافعة التمويل**: يمثل هذا النوع الرابع من أنواع التمويل بالاستئجار وهو يخصص لتمويل الأصول الثابتة المرتفعة القيمة<sup>2</sup>، ومن أهم خصائص الاستئجار المقرون برافعة التمويل هو تدخل ثلاث أطراف أساسية لإتمام عملية التمويل عوضا عن طرفين كما هو متعارف عليه وهي<sup>3</sup>: المستأجر، المؤجر (صاحب الملكية)، والجهة المقرضة، ولا يختلف دور المستأجر عما قيل عنه في العقود المذكورة سابقا بعكس المؤجر الذي يقوم بشراء الأصل المطلوب ويموله جزئيا من أمواله الخاصة ويمول الجزء المتبقي بقرض مضمون طويل الأجل من مؤسسة تمويلية .

#### ب - التمويل عن طريق البنوك الإسلامية

عادة ما تصطدم أغلبية المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، وعلى الخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصعوبات كبيرة في الحصول على التمويل من المصادر التقليدية، وذلك بسبب المنافسة في أسعار الفائدة والضمانات المطلوبة، سواء على مستوى الأسواق الرسمية أو الغير الرسمية، التي أصبحت عاجزة عن تلبية الاحتياجات المالية لهذه المؤسسات بالكمية المناسبة والطريقة المناسبة وفي الوقت المناسب<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، سنة 2004، ص44.

<sup>2</sup> عبد الجليل بوداح، بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطویر دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003

<sup>3</sup> أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص ص105-206 .

<sup>4</sup> مرجع سبق ذكره، ص 132.

وكون عبء هذه التكاليف من معدلات الفائدة أوجدت بعض البنوك الإسلامية في بعض الدول طريقة مختلفة عن تلك المعمول بها في البنوك التجارية يمكن ذكر هذه الصيغ في النقاط التالية:

➤ **صيغة المشاركة:** تعتبر من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية وتعرف بأنها اتفاق بين البنك الإسلامي والمؤسسة أو صاحب المشروع بتقديم المال اللازم دون أن يتقاضى البنك أي فائدة والربح يوزع بينهما بحسب الاتفاق أما الخسارة فحسب مساهمة كل طرف في رأس المال<sup>1</sup>. وهي تنقسم إلى نوعين<sup>2</sup>:

- المشاركة الدائمة: تستخدم البنوك الإسلامية أسلوب المشاركة في العديد من المشاريع، فهي تتمثل في تقديم متشاركين للمال بنسب متساوية ويصبح كلاهما صاحب حصة من رأس مال هذا المشروع وبصفة دائمة وله الحق في الأرباح، وتستمر هذه المشاركة في المشروع إلى حين انتهاء عمره الإنتاجي أو الاتفاق على حله. والبنوك الإسلامية هي الأخرى بدورها تقوم بتمويل العملاء بجزء من رأس المال نظير اقتسام ناتج المشروع حسب المساهمة في رأس المال.

- المشاركة المتناقصة: هي أسلوب جديد مستحدث تعتمد عليه البنوك الإسلامية وهي تختلف عن المشاركة الدائمة فقط في الاستمرارية، فالبنك الإسلامي في هذا النوع يتمتع بكامل حقوق الشريك العادي وعليه جميع التزاماته ولكنه لا يقصد من التعاقد البقاء والاستمرار في المشاركة إلى حين انتهاء الشركة.

➤ **صيغة المضاربة:** تعتبر من بين أهم الوسائل التي تستعملها البنوك الإسلامية، فالمضاربة هي إعطاء المال لمن يستثمر فيه وفق نسبة من الربح، وإن كانت النتيجة خسارة أو ضاع جزء من رأس المال أو كله إذا يتحمل صاحب رأس المال والذي هو البنك

<sup>1</sup> إبراهيم خليل عليان، في المناهج: الاستثمار-التمويل التقليدي-التمويل الإسلامي، مؤتمر بيت المقدس الخامس، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، سنة 2014، ص15.

<sup>2</sup> أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-139

الإسلامي أما المستثمر والذي هو المضارب فيخسر وقته وجهده من جراء الخسارة المتكبدة<sup>1</sup>. وتنقسم هذه الصيغة إلى نوعين مختلفين هما كالاتي<sup>2</sup>:

-المضاربة المطلقة: وهي تعني ذلك الاتفاق الذي يكون بين طرفين ويكون مفتوح بدون تقييد سواء تعلق الأمر بالزمان أو المكان أو نوع معين كأن يقول صاحب رأس المال للمضارب خذ هذا المال مضاربة على أن يكون بيننا على وجه كذا، إلا أن هذا النوع من المضاربة يتسم بصعوبة ممارسته في وقتنا الحاضر .

-المضاربة المقيدة: وهي النوع الثاني من صيغة المضاربة الذي يكون نقيض للنوع الأول حيث يقيد صاحب رأس المال عامل المضاربة بنوع معين من العمل، وهي الأكثر شيوعا واستعمالا من طرف البنوك الإسلامية نظرا لإمكانية متابعة سير أموالها بالوجه الأفضل .

➤ صيغة المربحة: وهي أحد أنواع البيوع وهي تقوم أساسا على كشف البائع لثمن السلعة، وهو أيضا بيع السلعة بسعر التكلفة مضافا إليه نسبة مئوية محددة كريح أو مبلغ مقطوع<sup>3</sup>. ويظهر الجانب التمويلي إذا بيعت السلعة مربحة لأجل أو على أقساط فإن البائع يمنح للمشتري الذي يسدد الثمن فيما بعد من إيراداته إما مرة واحدة أو على أقساط، وتنقسم هذه الصيغة إلى نوعين هما<sup>4</sup>:

-بيع المربحة العادية: وهي نوع من أنواع المربحة والتي تقوم على وجود طرفين هما البائع والمشتري على أن يتوفر في البائع شرط وهو امتهان التجارة دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مربحة بثمن وريح يتفق عليه

<sup>1</sup>حسب الرسول يوسف التوم وآخرون، مخاطر تطبيق صيغ التمويل في الإسلام، مجلة العلوم والبحوث الإنسانية، العدد الخامس، سنة 2012، ص 04.

<sup>2</sup> أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص ص 134- 135 .

<sup>3</sup>ابراهيم فضل المولى البشير، معاوية محمد خاطر بريمة، التمويل بصيغة المربحة وأثره في الأداء الاقتصادي للفترة 2000-2010، مجلة البحث العلمي للعلوم والآداب، جامعة السودان، العدد 15، ص 118

<sup>4</sup>أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-137.

-بيع المرابحة لأمر الشراء: حيث يقوم البنك الإسلامي باستيراد التجهيزات من الخارج أو شرائها من السوق المحلية على أن يتوفر تطابق المواصفات المحددة من طرف المتعامل الاقتصادي المتعاقد معه. بسعر تكلفتها مع ربح يتفق عليه بين هما، ثم يتفق على كيفية السداد .

### ج - التمويل عن طريق تحويل عقد الفاتورة *Factoring*

هي عبارة عن أداة من أدوات التمويل عقد تحويل الفاتورة حيث تقوم بمقتضاه مؤسسة متخصصة "*Factor*" بشراء الحقوق المملوكة من مورد، هو البائع على زبائنه (المحليين أو الأجانب)، وهو المشتري، وهذا مقابل الخدمات المستفاد منها، إذا يمكن للمؤسسات سواء الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة التخلص من حقوقها تجاه زبائنها عن طريق تحويل الدائنية إلى مؤسسة مصرفية مختصة في شراء الفواتير المستحقة جزئياً أو كلياً، وهي بذلك تتخلص من عملية تسيير ومتابعة حقوقه لدى زبائنها، والتخفيض من تكلفتها. ويُستعمل عقد تحويل الفاتورة المستعمل سواء لتمويل الاستغلال أو التجارة الخارجية<sup>1</sup>.

وتتطلب عملية تحويل عقد الفاتورة وجود ثلاثة أطراف تنشأ فيما بينها علاقة تجارية متمثلة في:<sup>2</sup>

-**الطرف الأول:** وهو التاجر أو الصانع أو الموزع لسلعة ما، وهو الطرف الذي يكون في حوزته حسابات أوراق القبض والعملاء التي يقوم ببيعها للمؤسسة التمويلية المتخصصة لتحويل عقد الفاتورة .

-**الطرف الثاني:** وهو عميل الطرف الأول، أي الشخص الذي اشترى السلع من الطرف الأول ولم يدفع ثمنها فوراً بل تعهد بتسديدها في أجل لاحق .

<sup>1</sup> بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور عقد تحويل الفاتورة في تمويل وتحصيل الحقوق، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، بسكرة يومي 21-22 نوفمبر 2000، ص 05.

<sup>2</sup> أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 112.

-الطرف الثالث: وهو عبارة عن مؤسسة مالية متخصصة أو تلك الإدارة المختصة في البنك التجاري التي يتعهد لها بهذا النشاط .

كما يتضمن عقد تحويل الفاتورة ثلاث خدمات متنوعة يمكن أن تمثل مميزات هذا العقد وهي في الآتي <sup>1</sup>:

✓ تأخذ المؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة "Factor" على عاتقها تسيير حسابات الزبائن من تحصيل، إدارة، ومتابعة الفواتير عن طريق تقديم كشف يومي عام ومفصل للتسديدات المحصلة الخاصة بالفواتير، وكذا التسديدات المتبقية.

✓ تقوم المؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة "Factor" بدراسة مجانية حول كل زبائن المورد المتعامل معها، وفي حالات كثيرة هي التي تختار الزبائن التي على المورد التعامل معهم والذين يقبلون التعامل مع المورد باستعمال عقد تحويل الفاتورة بعد إعلامهم، كل هذا لتفادي الوقوع في زبائن غير قادرين على الدفع، وبالتالي تخفيض إمكانية الوقوع في عدم التسديد.

رغم ذلك، وفي حالة عدم سداد الزبون لمستحقاته للمؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة "Factor"، يقوم هذا الأخير ثلاثة أشهر بعد تاريخ الاستحقاق بتغطية زبونه، وتحمل عدم وفاءه في حدود القرض المقدم دون الرجوع إلى المورد مهما كان سبب إعسار المشتري.

✓ يُعتبر عقد تحويل الفاتورة أداة تمويل قصير الأجل للحقوق مقابل تخليها جزئياً أو كلياً على حقوقها تجاه زبائنها لصالح المؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة "Factor" بسعر تفاوضي يُدفع مسبقاً، تفتح هذا الأخير كحليف لمؤسسة مالية في أغلب الحالات خط اعتماد قصير الأجل نقداً، أي تسبيق لأجل محدد بناءً على الفواتير المتنازل عليها.

<sup>1</sup> بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 05-06.

## د - التمويل عن طريق رأس مال المخاطر

هو عبارة عن تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية أو المؤسسات الاقتصادية بواسطة شركات تدعى شركات رأس مال المخاطر، بحيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان بالتالي هو يخاطر بماله ولهذا يرى بأنها تساعد كثيرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التمويل التي تواجه صعوبات في هذا المجال<sup>1</sup>. حيث أن المؤسسات الصغيرة ذات احتمالات النمو المرتفعة بحاجة لتمويل معتبر نسبيا، حيث أن مؤسسات رأس مال المخاطر تلعب دورا حيويا في توفير التمويل والخبرة الفنية والإدارية بالتالي تقوم هذه المؤسسة بدراسة الخطة بدقة فهي تتوفر على مختصين في هذا النوع من الدراسة والتحليل وعموما نسبة قليلة منها يوافق على تمويلها من خلال شراء حصة في حقوق الملكية، حيث إذا قامت بتمويل احتياجات المؤسسة بالكامل في مرحلة البداية، فإنها تتمتع بنسبة ملكية ما بين 80% إلى 90% أما إذا مولت احتياجات المؤسسة بعد مرحلة الإنشاء أو البداية فإنها تحصل على نسبة ملكية ما بين 30% إلى 70%<sup>2</sup>.

## 4.2- الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتكون أي اقتصاد من تشكيلة من المؤسسات من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نالت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة لما حققت من انعكاسات ايجابية على كافة المجالات المختلفة لأي بلد من بلدان العالم .

ومن بين تلك الاهتمامات، الجانب المالي عن كيفية الحصول على مصادر الأموال المختلفة بأفضل الشروط وبأقل تكلفة وفي الوقت المناسب، ويعرف هذا بالهيكل المالي الذي يهتم به أصحاب المصالح داخل المؤسسة من مساهمين، ومقرضين ومسيرين....لما له من تأثير على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها وكذا بقائها لمدة أطول .

<sup>1</sup> برييش السعيد، رأس مال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة شركة سفيان، مجلة الباحث، العدد 05، سنة 2007، ص 07.

<sup>2</sup> أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص ص 125 - 126.

وبما أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصيات تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، نختص بالدراسة الهيكل المالي الخاص بها، فقد تناولته عدّة دراسات نظرية منهم من يعتبر وجود هيكل مالي أمثل ومنهم من يرفض وجوده .

#### 1. 4.2 - محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في هذه النقطة سنحاول التطرق إلى أهم المتغيرات التي تتحكم في الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالآتي:

##### • الحجم

لقد اهتمت العديد من الدراسات والأبحاث بخصوص علاقة حجم المؤسسة بالهيكل المالي لها، وهذا من خلال نسبة الاقتراض والمديونية. فلقد توصلت دراسة Gordon عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاقتراض وحجم المؤسسة<sup>1</sup>. أمّا دراسة Martinet Scoth فقد توصلت إلى أنّ نسبة الاقتراض تختلف بين حجم المؤسسات الصغيرة والكبيرة الحجم<sup>2</sup>.

بالتالي يمكن القول بأنّ حجم المؤسسة وبالخصوص الصغيرة والمتوسطة له علاقة مباشرة بالاقتراض كمصدر من مصادر التمويل، إذا كلما كانت المؤسسة كبيرة الحجم تكون حظوظها أوفر في الحصول على الاقتراض بنسبة كبيرة وتستفيد بامتيازات كثيرة، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون حظوظها أقل في الحصول على الاقتراض بنوعيه الطويل والقصير الأجل .

<sup>1</sup> يوسف قريشي، الياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 433.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص 433.

• المردودية

تلعب المردودية دور مهم في تقييم المؤسسة من قبل المقرضين من جهة وكذا في اختيارات مصادر التمويل من جهة أخرى<sup>1</sup>. لذا توالت الأبحاث والدراسات حول علاقة المردودية بالهيكل المالي للمؤسسة بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة .

فقد توصلت الدراسة التي قام بها *Brigham* إلى أنّ المردودية هو متغير تابع يؤثر على الهيكل المالي للمؤسسة<sup>2</sup>.

وبتعميم هذه الدراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن القول أنّ المردودية تؤثر بشكل مباشر على الهيكل المالي لهذا النوع من المؤسسات، فارتفاع مستوى المردودية يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تغطية احتياجاتها المالية من جهة وكذا تغطية مستحقاتها إن وجدت من جهة أخرى .

• الضمانات ( هيكل الأصول)

ويعبر عنه أيضا في بعض الأحيان بهيكل الأصول، وهو شرط أساسي في الاقتراض، فهناك عدّة دراسات قامت بتحديد العلاقة بين الضمان ونسبة الاستدانة في الهيكل المالي .

فقد خلصت دراسة *Marsh* (1982) بوجود علاقة عكسية بين الضمانات ونسبة الاستدانة<sup>3</sup>، لأنّه كلما زادت الضمانات زاد اعتماد المؤسسة بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة على الأموال الخاصة، وأيضا أنّ ضمان الأصل الثابت يعرض المقرضين لمخاطر أكبر بسبب التصفية .

<sup>1</sup> بوفليسي نجمة، العوامل المحددة لهيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد 12، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، سنة 2016، ص345.

<sup>2</sup> يوسف قريشي، الياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص433.

<sup>3</sup> بوفليسي نجمة، مرجع سبق ذكره، ص 349.

### • معدّل نمو المؤسسة

لقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين معدّل نمو المؤسسة ونسبة الاقتراض<sup>1</sup>. بالتالي كلما كان معدّل النمو مرتفع كلما كان هناك عزوف على الاقتراض بشكل كبير والاعتماد على الأموال الخاصة في التمويل .

أما بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد توصلت بعض الدراسات والأبحاث إلى عكس ذلك فمثلا دراسة *Najet* التي توصل إلى أنّ المؤسسات التي تمتلك معدّلات نمو مرتفعة وغير مدرجة في البورصة هي من المؤسسات الأكثر استنادة<sup>2</sup> .

بالتالي يمكن القول أنّ هناك علاقة طردية بين معدّل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة الاقتراض .

### • طبيعة القطاع

تختلف نسبة الاستنادة من قطاع لآخر، فكل قطاع له مميزات خاصة به واحتياجات تمويل خاصة به، فقد أوضحت العديد من الدراسات احتمال وجود علاقة بين طبيعة القطاع أو النشاط مع نسبة الاقتراض . فمثلا دراسة *Ferri et Jones* التي توصلت من خلالها إلى وجود علاقة بين طبيعة القطاع والهيكل المالي من خلال دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>3</sup> .

#### 2.4.2- المساهمات النظرية المفسرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توالت الأبحاث والدراسات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تتميز به من خصوصيات عن غيرها من المؤسسات الأخرى .

في هذه النقطة سوف نتطرق للنظريات المالية المفسرة للهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر من أهمّها:

<sup>1</sup>Truong Hong Trinh<sup>1</sup> & Nguyen Thao Phuong, « Effects of Financial Crisis on Capital Structure of Listed Firms in Vietnam », *International Journal of Financial Research*, Vol. 7, n °1, 2016,p67

<sup>2</sup>يوسف قريشي، الياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره،ص434.

<sup>3</sup>مرجع سبق ذكره، ص434.

➤ نموذج Modigliani et Miller

توصلت هذه النظرية إلى وجود هيكل مالي أمثل في ظل وجود مجموعة من الفروض من بينها:

- فرضية وجود السوق المالي في حالة منافسة تامّة وهو الأمر الذي لا يتطابق مع حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>1</sup>.
- أمّا الفرضية الثانية في النموذج لسنة 1963 بإدخال أثر الضريبة، توضح بأنّه يوجد علاقة طردية بين معدّل الضريبة ونسبة الاقتراض وهذا لا يتطابق مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالتالي جاء (1985) *Petit et Singer* بأنّ إدخال الضريبة في نموذج *MM* (1963) لا يمكن تعميمه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➤ نظرية الوكالة

غياب تضارب المصالح بين المسير والمالك وهذا في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك راجع لأنّ المسير في هذا النوع من المؤسسات غالباً ما يكون هو نفسه المالك. أمّا 1985 *Charreux* فقد توصل بأنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفضل القروض على الأموال الخاصة ذلك لأنّ تكاليف الوكالة الناتجة عن التمويل بالأسهم أعلى من تلك الناتجة عن التمويل بالاستدانة<sup>2</sup>. وذلك من خلال غياب التناظر في المعلومة بالتالي هناك خطر بالنسبة للدائنين ذوى القروض الطويلة الأجل، بالتالي يمكن الاستنتاج بأنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلجأ إلى القروض القصيرة الأجل مع ضمانات لكي تسهل عليه الاستدانة وتمويل نشاطها دون نشوب صراع وكالة بين الملاك والدائنين .

<sup>1</sup> يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 435.

<sup>2</sup> عبد الوهاب دادن مرجع سبق ذكره، ص 317.

➤ نظرية الإشارة

حسب نظرية الإشارة التي تقوم على مبدأ عدم تماثل المعلومات والمؤسسة يجب أن تعكس إشارات موجبة عن قيمتها في السوق لكي تستطيع الاستفادة من الاقتراض، هذه النظرية لا تنطبق على حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنّ هذه الأخيرة غالباً لا تمول عن طريق السوق المالي أو البورصة وتكتفي بطرق تمويل أخرى .

➤ نظرية الالتقاط التدريجي

هذه النظرية هي الأخرى تقوم على مبدأ عدم التناظر في المعلومات ويجب ترتيب مصادر التمويل المتاحة حسب الأهمية والسهولة. والنموذج الذي جاء به كل من *Myers et Majluf* 1984 هو الأكثر ملائمة مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي واقع الأمر ليس فقط تفضيلات المسير إلي تقرر ترتيب مصادر التمويل لكن أيضاً إمكانيات الوصول والدخول للأسواق المالية<sup>1</sup> .

وعليه يمكن القول أن نظرية الالتقاط التدريجي هي مستعملة بكثرة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لأنه عموماً صاحب هذه المؤسسة هو نفسه المسير، بالتالي يلجأ إلى التمويل الذاتي، وإذا لم يغطي هذا الأخير الاحتياجات المالية يلجأ أخيراً للاقتراض عن طريق قروض قصيرة الأجل .

➤ نظرية دورة حياة المؤسسة

لقد تباينت وجهات نظر الكثير من الباحثين الاقتصاديين حول تفسير دورة حياة المؤسسة، إلا أنّها تقوم على تشبيه المؤسسة بالكائن الحي الذي يولد وينمو ويموت فقد تم تطبيق نموذج *Rostow* لمراحل النمو على المؤسسة .

وكان المفكر الاقتصادي *Marshall* من الأوائل الذين أشاروا إلى نمو المؤسسة كنظام يشابه في تكوره الكائن الحي، وقد تناول المفكر في كتابه الشهير "مبادئ الاقتصاد" أنّ نمو

<sup>1</sup> يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 432.

المؤسسة وتطورها يشبه كثيرا نمو الشجرة التي تتطور حتى تصل إلى النضج والحجم الكامل لها والطبيعي خاضعة في ذلك إلى ضغوطات قانون الطبيعة والمحيط وظروف المكان والزمان حتى يؤدي في الأخير إلى إنهاء دورة حياتها<sup>1</sup>.

وأیضا قد تعددت آراء المفكرين الاقتصاديين حول المراحل التي تمر عليها دورة حياة المؤسسة منهم من أقرها في ثلاث مراحل ومنهم من أقرها في خمس مراحل ومنهم من أقرها في عشر مراحل .

حدد Greiner خمس مراحل تمر عليها حياة المؤسسة فهي تبدأ ب<sup>2</sup>:

الإنشاء، التجميعية، التوجيه، الرسمية، التعاونية.

وكل مرحلة من هذه المراحل تتميز بخصائص ومميزات تفرقها عن المرحلة التي تسبقها أو تليها، فمرحلة الإنشاء تعني الظهور وهي تخص الانطلاقة الأولى للمؤسسة لتليها فيما بعد مرحلة التجميعية يتم تجميع المعلومات حول السوق والمنافسة، ثم مرحلة التوجيه وهي تعني النمو والتطور لتليها فيما بعد مرحلة الرسمية وهي بداية لنشوب الصراعات وظهور الخطر لتنتهي بعدها حياة المؤسسة بالتعاونية .

أما الباحث Adizes فقد حدد عشر مراحل تمر بها حياة المؤسسة وهي في الآتي<sup>3</sup>:

مرحلة الصبا، مرحلة الطفولة، الاستمرار، المراهقة، الشباب، النضج، الارستقراطية، البيروقراطية المبكرة، البيروقراطية، الموت وقد قام هذا المفكر الاقتصادي بتحديد الأنشطة التنظيمية من إنتاج وإدارة، ملكية وتكامل وبين أن كل مرحلة من مراحل دورة حياة المؤسسة تضم إحدى هذه الأنشطة أو بعض منها. وفي الأخير رغم اختلاف آراء المفكرين حول عدد

<sup>1</sup>إلياس بن ساسي، الأبعاد النظرية لنمو المؤسسة وتأثيراته الهيكلية والتنظيمية، مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، ورقة، سنة 2009، ص03، ص03.

<sup>2</sup>Greiner .E. , « Evolution and revolution as organizations grow » Harvard review, july 1972 ,page.42.

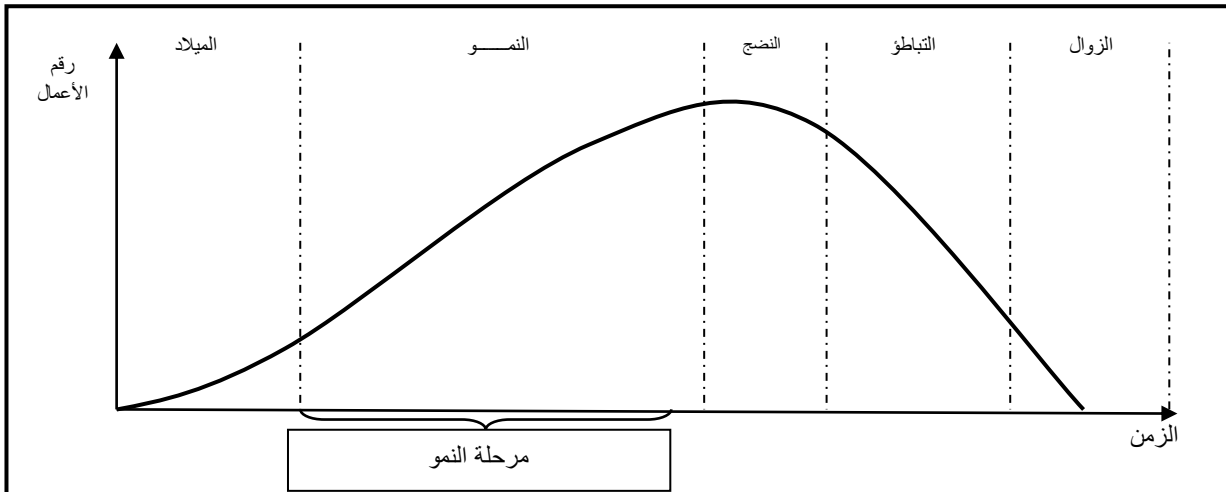
<sup>3</sup>Adizes .J. , « organization passages diagnosing and treating life cycle problems of organization » organizational dynamics,vol08 ,june 1979 ,page.20.

مراحل دورة حياة المؤسسة إلا أنه تم تحديد خمس مراحل وهي الأكثر شمولية وواقعية هي كالاتي<sup>1</sup>:

- مرحلة الولادة: تعني ظهور المؤسسة في الحياة الاقتصادية،
- مرحلة النمو: هي المرحلة التي تنتظم وتتهيكّل فيها المؤسسة بالتالي هي المرحلة الأساسية من دورة الحياة،
- مرحلة النضج: هنا تصل المؤسسة إلى الذروي، وهي المرحلة المثلى التي تسعى لها كلّ المؤسسات،
- مرحلة التباطؤ: هي المرحلة الحرجة في حياة المؤسسة فهي فترة تسبق مرحلة الزوال أو الموت،
- مرحلة الموت: أو نهاية حياة المؤسسة أين تختفي من الحياة الاقتصادية .

إلا أنّ هذه النظرية لاقت العديد من الانتقادات خاصة وأنّه تم تشبيه المؤسسة بالكائن الحي الذي يولد ويعيش ويموت مقرونا بزمن معين، بعكس المؤسسة التي يمكن أن تنمو بصيرورة مستمرة وبدون قيد الزمن .

#### الشكل رقم (11) دورة حياة المؤسسة



المصدر: إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص03.

<sup>1</sup> صبيحة قاسم هاشم، نظريات هيكل التمويل الحديثة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 83، جامعة بغداد، سنة 2015، ص72 .

من خلال الشكل رقم (11) الذي يبين مراحل دورة حياة المؤسسة التي تتكون بداية من مرحلة الميلاد وهي نقطة البداية تليها مرحلة النمو فمرحلة النضج إلى أن تنتهي بمرحلة التباطؤ وأخيرا إلى الزوال. بالتالي يمكن القول أنّ نظرية دورة حياة المؤسسة لا تتطابق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمر بعدة مراحل قبل أن تصبح كبيرة .

حيث تتميز بالمرور السريع إلى مرحلة النمو وبالتالي تحتاج إلى تمويل كبير، في حين أنّ هذا النوع من المؤسسات يعتمد بدرجة كبيرة على التمويل قصير الأجل في هذه الفترة، أمّا في فترة الانطلاق يكون مصدر التمويل الوحيد هو الأموال الخاصة التي يقدمها الملاك<sup>1</sup>، بالتالي يمكن القول أنّ نظرية دورة حياة المؤسسة لا تتطابق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمر بعدة مراحل قبل أن تصبح كبيرة .

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره ، ص433.

## خلاصة الفصل الثاني

ومما سبق ذكره يمكن القول بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستحوذ على اهتمام كبير من قبل العديد من الأبحاث والدراسات وكذا بعض الهيآت والمنظمات الناشطة في هذا المجال، وذلك بسبب النتائج التي حققتها وكذا الانعكاسات الايجابية على الاقتصاد في التنمية بكل مجالاتها وكذا الانتعاش الاقتصادي، والمساهمة الفاعلة والكبيرة حيث كانت ومازالت أداة تنمية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد، أداة تعمل على إحداث الملايين من فرص العمل، وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة، وتعمل كذلك على إحداث طاقة إنتاجية جديدة، وعلى رفع إنتاجية العمل، ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، كما وتعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعلي ميزان المدفوعات وعلى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد، حيث إن كثيرا من المؤسسات الكبيرة ذات رؤوس الأموال الضخمة ما هي إلا تطورات لمؤسسات صغيرة ثم متوسطة نجحت وتوسعت وأصبحت مؤسسات كبيرة.

إلا أنها في نفس الوقت تتميز بخصائص ومميزات جعلتها تختلف عن باقي أنواع المؤسسات من خلال المنشأ إلى مرحلة النمو إلى التطور والانحطاط. هذه الخصائص والمميزات تمثل بشكل مختصر في صغر الحجم وكذا الملكية الفردية أو العائلية وكذا التسيير والإدارة إلى أخيرا مصادر التمويل .

فنظرا لمحدودية قدرات هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم أصبح من الضروري في ظل التغيرات الحالية الأخذ بيدها حتى تستطيع الاستمرار والتطور وأخذ مكانة هامة في الهيكل الاقتصادي لأي دولة بعد تراجع دور المؤسسات الكبرى .

## خاتمة القسم الأول

نستخلص مما سبق أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في انتعاش الاقتصاد والنهوض بالتنمية بشتى أنواعها فقد أصبحت هذه المؤسسات حديث الساعة نظرا لدورها الفعال في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي باعتبارها أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، من خلال سهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى كونها وسيلة إيجابية لفتح آفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل و خلق الثروة، و بإمكانها رفع تحديات المنافسة في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة الخارجية واشتداد حدة المنافسة إلا أن هذا القطاع يتميز بخصائص تجعل منه يفتقر إلى التمويل ويصعب الحصول عليه، لذلك توالت الأبحاث في هذا المجال.

وظهرت عدة نظريات خاص بتمويل المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، فقد أظهرت الدراسة أن كل من نظرية الوكالة ودورة الحياة والالتقاط التدريجي للتمويل تحتل أهمية بالغة في تفسير اختيارات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذا الجزء النظري قد سمح لنا بالإحاطة بتطور النظرية المتعلقة بمحددات هيكل تمويل المؤسسة، فالتراجع التدريجي لقوة فرضيات نموذج *Modigliani-Miller* قد سمح بإبراز أهمية تكلفة الوكالة المرتبطة بعدم التناظر في المعلومة ودور الضريبة في هيكل التمويل وقيمة المؤسسة، فتكاليف الوكالة هذه مرتبطة بطبيعة علاقة الوكالة التي تربط الملاك ومدراء المؤسسة من جهة وكذلك المقرضين والملاك من جهة أخرى في إطار علاقة القرض.

في العموم فقد أظهرت الدراسة أن كل من نظرية الوكالة ودورة الحياة و الالتقاط التدريجي للتمويل تحتل أهمية بالغة في تفسير اختيارات التمويل للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، التحليل الميداني أكد على الخصوصية هيكل الملكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (فمستوى الافتراض يتحدد في الغالب تبعاً إلى القدرات الشخصية للمسير على تحمل المخاطر المالية) وكذلك أهمية مصادر التمويل الأخرى غير البنكية.

## القسم الثاني

دراسة تطبيقية حول تمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا واهتماما بالغا من طرف العديد من المنظمات العالمية والباحثين الاقتصاديين وهذا في ظل التغيرات الحالية التي مست الواقع العالمي، فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والساعية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة، والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم، أن هذا القطاع الحساس الذي يتميز بسرعة الإنشاء واحتياجات محدودة والخصائص الأخرى التي تجعله قطاعا وجب الاهتمام به من أجل التطور الاقتصادي بالتالي هذا القطاع يمثل دورا هاما ويتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. والجزائر كإحدى دول العالم التي أصبحت من الضروري الاهتمام بهذا القطاع خاصة بعد التحول الذي عرفته منذ مطلع التسعينيات إلى النظام الاقتصادي الحر بالتالي برز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التابعة للقطاع الخاص في امتصاص البطالة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا زيادة القيمة المضافة عن طريق الإنتاج وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام. لذلك أصبح على الدولة الجزائرية من الواجب وضع برامج وسياسات واضحة المعالم من أجل النهوض بهذا القطاع الحساس خاصة وأنه يعاني من عدة مشاكل أهمها مشكل التمويل الذي يعد كعقبة أمامه وهذا بسبب قلة موارد هذه المؤسسات، بالتالي وضعت الحكومة هيآت وهياكل من أجل دعم ومساندة هذه المؤسسات التي تعد عرضة لخطر الإفلاس وانتهاء مدة حياتها. وعند إلقاء نظرة متفحصة على واقع هذا النوع من المؤسسات في الجزائر يظهر جليا أن هناك ضعفا في معالجة مشكل التمويل لهذا القطاع وتفعيل دوره وذلك رغم المجهودات التي وضعت لهذا الغرض، بالتالي ارتأينا في هذا الجزء دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الكلي من خلال معرفة تطور هذا القطاع عبر السنوات وكذا أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني وكذا تبيان المجهودات والبرامج التي وضعتها الدولة للرفي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاستفادة من بعض التجارب الدولية في هذا المجال ليتم في الأخير إلقاء نظرة على الواقع المعاش على المستوى الجزئي لهذه المؤسسات .

# الفصل الثالث

واقع تمويل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر

### تمهيد

في ظل التغيرات الحالية يتجه الواقع العالمي اليوم وبشكل ملموس نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة منها العالم النامي أو السائر في طريق النمو فقد توجب على هذه الدول الانتقال من سياسة المؤسسات الكبيرة أو الضخمة إلى سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية وانعكاسها على الاقتصاد بكل خاص .

ففي ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة و كان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي، خاصة بعد ما الت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، وهذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مغيبا لفترة طويلة، وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية والتشريعية والتنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات وتأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول سعت بطريقة أو بأخرى إلى ترقية هذا القطاع الحساس لما له من انعكاس على الدخل والقيمة المضافة للبلاد وامتصاص للبطالة، ونظرا لمحدودية الموارد المالية والمادية لهاته المؤسسات لجأت الجزائر إلى برامج وخطط واضحة المعالم من أجل حل مشكلة التمويل التي تقف كعقبة أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستفيدة بذلك من تجارب الدول الناجحة في ترقية هذا القطاع .

### 1.3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن المحرك الرئيسي للتنمية والتطور الاقتصادي، فهي تساهم في بناء الاقتصاد وإزالة الظواهر الاجتماعية السلبية كظاهرة البطالة من خلال خلق فرص عمل والتي تؤثر على المجتمع، بالتالي معظم الدول اتجهت نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدلا من المؤسسات الكبرى أو الضخمة وذلك لخصائصها المميزة عن غيرها من المؤسسات وانعكاسها على المجتمع من خلال زيادة التشغيل وكذا زيادة القيمة المضافة بالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى المعاملات الخارجية .

فالجزائر وبالرغم من حداثة عملية التحول الاقتصادي بعدما كانت تعتمد على سياسة التصنيع بعد الاستقلال والمؤسسات الكبرى بدأ الشعور بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية وذلك أمام تقويم القطاع العمومي الذي وصلت فيه العديد من المؤسسات إلى أقصى درجات التدهور .

#### 1.1.3 - مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر ثلاث مراحل يمكن ذكرها في:

#### -المرحلة الأولى: 1963 - 1982

إن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان غداة الاستقلال أما قبله فقد كانت أغلبها تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين، وبعد الاستقلال ونتيجة للهجرة الجماعية الفرنسية انتقلت ملكية هذه المؤسسات للجزائريين .

فلقد ورثت الجزائر هيكلًا اقتصاديًا مختلًا مكونًا أساسًا من وحدات صغيرة مختصة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية للمواد الخام الموجهة للتصدير، وفي ظل تبني خيار الصناعات المصنعة فقد استحوذت المؤسسات الكبرى على معظم المشاريع

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الاستثمارية والتي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب، صناعة الميكانيك، الصناعة البتر وكيماوية، صناعة الطاقة والمحروقات، أما الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد احتضنت الصناعات التحويلية لبعض المواد خاصة منها الاستهلاكية وحظيت هذه الأخيرة بأهمية محدودة ومكانة ثانوية إذ انحصر دورها على تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة<sup>1</sup>.

ونظرا لنقص خبرة الجزائريين في إدارتها فقدت معظمها حنكتها الاقتصادية وهو ما جعل الدولة الجزائرية تسند عمليات الإشراف على تسييرها إلى لجان التسيير الذاتي (الأمر رقم 20-62 الصادر بتاريخ 21-08-1962) والمتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 02-62 الصادر بتاريخ 22-10-1962) والمتعلق بتسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، والمرسوم رقم 38-62 الصادر بتاريخ 22-11-1962 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة<sup>2</sup>.

وفي ظل تبني الجزائر للنظام الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية. وقد قامت مديرية الإحصائيات التابعة لوزارة المالية والتخطيط سنة 1964 بتصنيف المؤسسات حسب حجمها والذي تقدمه وفق الجدول التالي:

<sup>1</sup> كتنوش عاشور، طرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 افريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 139.

<sup>2</sup> عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، ناجية صالح، الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 04-05 ماي 2013، ص 02.

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جدول رقم(08) يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب حجمها

| عدد المؤسسات | عدد العمال          |
|--------------|---------------------|
| 411          | من 01 إلى 10 عمال   |
| 298          | من 10 إلى 19 عامل   |
| 300          | من 20 إلى 49 عامل   |
| 195          | من 50 إلى 99 عامل   |
| 253          | من 100 إلى 499 عامل |
| 148          | من 500 عامل فأكثر   |

المصدر: ريمي رياض، ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06/ 05/ 2013، ص08.

وقد شهدت هذه المرحلة ضعف كبير لمنظومة القطاع الخاص حيث أصبحت تغيرات عدم التطور واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر. فلقد أشارت المادة 23 من القانون رقم 63/277 الصادر بتاريخ 26 يوليو 1963 كما يلي: "تتدخل الدولة بالاستثمارات العمومية في إنشاء مؤسسات وشركات وطنية أو شركات مختلطة بمساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني بفرض تحقيق الشروط الضرورية لبناء الاقتصاد الاشتراكي ". بالتالي فهي موجهة للمستثمرين الأجانب بدرجة كبيرة لما تميزت به هذه المرحلة فقد كان الأجانب يسيطرون على حصة معتبرة من الاقتصاد الوطني. بالتالي فنتيجة لتنفيذ السياسة الاشتراكية سجلت هذه الفترة بظاً في تنفيذ المشاريع الاستثمارية فيلاحظ من خلال الجدول رقم(09) تباطؤ في انجاز مشاريع البناء والنسيج في حين إن المشاريع الكيماوية الصغيرة لم ينجز منها شيء أما الصناعات الغذائية فقط أنجزت بمعدل 42% وكذلك الصناعات التقليدية التي أنجزت بمعدل 70% .

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جدول رقم (09) معدلات انجاز وحدات صناعات الإنتاج المحلية سنة 1978

| نوع الصناعات       | عدد المشاريع المسجلة | عدد المشاريع المنجزة | المشاريع الولائية | المشاريع البلدية | معدل الانجاز % |
|--------------------|----------------------|----------------------|-------------------|------------------|----------------|
| مواد البناء        | 268                  | 33                   | 17                | 16               | 12             |
| الصناعات المعدنية  | 84                   | 14                   | 11                | 03               | 17             |
| الخشب والورق       | 75                   | 22                   | 14                | 08               | 29             |
| النسيج             | 32                   | 02                   | 02                | -                | 06             |
| الصناعات الغذائية  | 19                   | 08                   | 01                | 07               | 42             |
| الصناعات التقليدية | 72                   | 51                   | 03                | 48               | 70             |
| الخدمات الحرفية    | 50                   | 04                   | 04                | -                | 08             |
| الكيميائية الصغيرة | 11                   | -                    | -                 | -                | -              |
| السياحة المحلية    | 133                  | 10                   | 10                | -                | 4.5            |
| المجموع            | 744                  | 144                  | 62                | 82               | 19             |

المصدر: ريمي رياض، ريمي عقبة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

-**المرحلة الثانية: 1982 – 1990** منذ بداية الثمانينات، اتخذت الجزائر سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، للتخفيف من حدة الأزمات، وقد كان المخطط الخماسي (1980 – 1984) والمخطط (1985 – 1989) يجسد مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي<sup>1</sup>. عرفت هذه المرحلة بصدور قوانين من بينها القانون رقم 25 – 88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 ومن جملة الأهداف التي جاء هذا القانون لتحقيقها<sup>2</sup>:

- إحداث التكامل الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص .
- خلق نشاطات منتجة ومصدرة خارج القطاع الهيدروكربوني .

<sup>1</sup> ريمي رياض، ريمي عقبة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

<sup>2</sup> أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 35.

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

• دعم القطاع الخاص لتوفير مناصب الشغل في ظل عجز القطاع العام على احتواء الطلب المتزايد في سوق العمل. فمنذ الثمانينات ظهر اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة الجهاز الإنتاجي خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة وفي تلبية حاجات المواطنين والدليل على هذا الاهتمام هو التزايد المستمر لعددها، والجدول التالي يبين لنا هذه الحقيقة :

جدول رقم(10) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال الفترة (1984-1987)

| الفروع          | 1984 |      |       |    | 1987 |       |       |  |
|-----------------|------|------|-------|----|------|-------|-------|--|
|                 | 1    | 2    | %     | 1  | 2    | %     | 1     |  |
| مناجم ومقالع    | 48   | 204  | 14.07 | 10 | 242  | 4.48  | 1.62  |  |
| ص.ح.م.م.إ.ج     | 37   | 1025 | 10.85 | 31 | 1487 | 13.9  | 6.98  |  |
| مواد البناء     | 129  | 1328 | 37.82 | 76 | 1388 | 34.08 | 9.31  |  |
| كيمياء وبلاستيك | 7    | 246  | 2,05  | 10 | 346  | 4.358 | 2.32  |  |
| صناعة غذائية    | 13   | 4378 | 3.8   | 8  | 4659 | 3.58  | 31.27 |  |
| نسيج            | 30   | 3482 | 8.79  | 19 | 2774 | 8.52  | 18.62 |  |
| جلود وأحذية     | 4    | 850  | 1,2   | 1  | 769  | 0.4   | 50.16 |  |
| خشب وورق        | 69   | 2139 | 20.83 | 63 | 2439 | 28.25 | 16.37 |  |
| نشاطات متنوعة   | 4    | 502  | 1,2   | 6  | 795  | 2.6   | 5.33  |  |

المصدر : أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص37.

من خلال هذا الجدول رقم(10) نلاحظ بأنه في سنة 1984 كان التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مواد البناء، الخشب والورق، مناجم ومقالع. أما في سنة 1987 كان التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مواد البناء، الخشب والورق، والصناعة الحديدية.

وقد شهدت هذه الفترة أيضا تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، إلا أنه قد تأثرت البعض منها سلبا خاصة الإنتاجية منها بصدور قانون القرض والنقد

سنة 1990، الذي نادوا بتحرير التجارة الخارجية وتحرير أسعار الصرف واستقلالية المصارف التجارية، مما أدى إلى الانعكاس بالسلب على الأسعار ومن ثم إفلاس هذه المؤسسات<sup>1</sup>.

### - المرحلة الثالثة: ابتداء من سنة 1990 إلى يومنا هذا

نتيجة التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر وعلى ضوء التجارب الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولهذا الغرض كرس القانون المتعلق بالنقد والقرض لسنة 1990 في مادته رقم 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وشجع كل أشكال الشراكة دون استثناء<sup>2</sup>. ثلته إصدار بعض المراسيم التي تمس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ذكرها في<sup>3</sup>:

- في سنة 1991 إصدار مرسوم تنفيذي تحت رقم 91-37 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية .

- في سنة 1993 إصدار مرسوم تنفيذي تحت رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات .

- في سنة 1994 تم اختيار الإطار القانوني لخصوصية المؤسسات العمومية .

- في سنة 1995 تم إصدار قانون الخصوصية .

وللوقوف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلقا من سنة 1994 نورد الجدول التالي الذي يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد انتهاء الجزائر لجملة من البرامج والسياسات التي يمكن أن تغير مسار هذا القطاع فقد اعتنت بهذا القطاع كونه

<sup>1</sup> صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، سنة 2004، ص 27.

ريمي رياض، ريمي عقبة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

<sup>3</sup> ضحاك نجية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسينة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص 156.

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحرك الأساسي للتنمية وكذا أيضا كونه حل لجملة من المشاكل التي تدهور الاقتصاد القومي .

الجدول رقم (11) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (1994-2004)

| سنوات | 1994  | 1995   | 1999   | 2001   | 2002   | 2003   | 2004   |
|-------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| العدد | 26212 | 177365 | 159507 | 179893 | 188893 | 288587 | 312959 |

المصدر : غياط الشريف، بوقموم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 107.

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ تطور ملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة الممتدة من 1994 إلى غاية سنة 2004 بحيث قدر عدد المؤسسات سنة 1994 بـ 26212 مؤسسة ليرتفع العدد تدريجيا إلى 312959 مؤسسة سنة 2004،

الجدول رقم (12): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 بالارقام

| طبيعة المؤسسة      | 2005    | 2006    | 2007    | 2008    | 2009    | 2010    |
|--------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| المؤسسات الخاصة    | 245 842 | 269 806 | 293 946 | 392 013 | 408 155 | 606 737 |
| المؤسسات العامة    | 874     | 739     | 666     | 626     | 598     | 560     |
| المؤسسات التقليدية | 96 072  | 106 222 | 116 347 | 126 887 | 162 085 | —       |
| المجموع            | 342 788 | 376 767 | 410 959 | 519 526 | 570 838 | 607 297 |

المصدر: قدي عبد المجيد، كساب أمينة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر، يومي 18 و 19 أبريل 2012، ص 04.

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن في هذه الفترة تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 26212 مؤسسة سنة 1994 إلى 312959 سنة 2004 وهذا نتيجة لاهتمام الدولة بهذا القطاع وصدور مراسيم تهيأ الأرضية لهذا الاستثمار. وبالنظر للجدول

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رقم (12) أدناه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عند نهاية سنة 2010 عرف تطورا ملحوظا قدر بزيادة إنشاء 426.844 مؤسسة بعدما كان عددها سنة 2005 يقدر بـ 842 245 مؤسسة. والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة، بحيث كان الاتجاه نحو الخصوصية وتلاشي المؤسسات العامة بصفة تدريجية. أما ابتداء من سنة 2005 نلاحظ تطور كبير في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا ما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم (13): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية ديسمبر 2016

| السنوات      | 2013    | 2014    | 2015    | 2016      |
|--------------|---------|---------|---------|-----------|
| PME الخواص   | 747 387 | 820 194 | 896 279 | 1 022 231 |
| PME العمومية | 547     | 544     | 532     | 390       |

Source :Ministère de l'industrie et des mines, bulletins d'information statistique de la pme n°24-26-28-30 ، p.09-08-07-08.

من الجدول رقم (13) نلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى نهاية سنة 2016 وهذا نتيجة للدعم الحكومي لهذا القطاع عن طريق حقنه بمجموعة من البرامج والسياسات وتشجيع الاستثمارات بدرجة كبيرة. بحيث تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخواص على حساب المؤسسات التابعة للدولة إذ ارتفع التعداد سنة 2013 من 747 387 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة إلى 1 022 231 مؤسسة خلال سنة 2016 وهذا نتيجة الدور الذي لعبته الهيآت الداعمة لهذا القطاع. في حين انخفض تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للدولة من 547 مؤسسة سنة 2013 إلى 390 مؤسسة سنة 2016.

### 1.3. 2 - انعكاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني

تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة وكذا المنظمات والهيآت الدولية والإقليمية سواء العالم المتقدم أو الأقل تقدما وذلك بسبب الدوري الحيوي في الإنتاج والتشغيل وتحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد، دفع بالجزائر كغيرها من الدول بسبب انخفاض مداخيلها البترولية إلى إحداث تغييرات جزئية في القطاع المؤسساتي من خلال انتهاج إستراتيجية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل توفير مناصب شغل لامتصاص البطالة وخلق قيمة مضافة بالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام .

### 1.3. 2. 1 - توفير مناصب شغل

أصبحت مشكلة البطالة من بين أكبر المشاكل في الدول النامية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وأخذ حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة إلى القضاء على هذا المشكل وإيجاد حل له<sup>1</sup>، وبعد استفحال هذه الظاهرة في المجتمعات وخاصة المجتمع الجزائري أصبح من الضروري إيجاد استراتيجيات للحد منها وآليات لامتصاصها، ومن بين هذه الإستراتيجيات وضع برامج تشجع الشباب البطال أو العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة توفر هي بدوها مناصب شغل . فهي تساهم بشكل فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، بحيث تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ورقلة، العدد الثاني جوان 2011، ص88.

<sup>2</sup> عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينات، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة- مع الإشارة لبعض التجارب العالمية- مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص04.

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يخلق مناصب عمل هذا ما تشير إليه إحصائيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة وترقية الاستثمار، بحيث أثبتت هذه المؤسسات سنة بعد أخرى نجاحها وفعاليتها خاصة في مواجهة مشكلة البطالة، مما جعل الحكومة الجزائرية تتأكد من ضرورة التوسع في تطبيق هذا الإجراء وتوفير له مختلف الإمكانيات والتسهيلات اللازمة. وتشير إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) أنه سنة 2003 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها حوالي 190000 والتي ساعدت على توظيف حوالي 538000 عامل<sup>1</sup>، ليزيد عددها من سنة 2004 إلى سنة 2009 كما هو موضح في الجدول التالي .

الجدول رقم (14): مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2004-2009

| 2009    | 2008    | 2007    | 2006    | 2005    | 2004   | طبيعة المؤسسة      |
|---------|---------|---------|---------|---------|--------|--------------------|
| 1274465 | 1233073 | 1064983 | 977942  | 888829  | 592758 | المؤسسة الخاصة     |
| 3,357   | 15,79   | 8,9     | 10,03   | 49,95   | -      | نسبة الزيادة (%)   |
| 77.25   | 80.06   | 85.02   | 78.07   | 76.76   | 70.69  | متوسط التشغيل**    |
| 51149   | 52786   | 57146   | 61661   | 76283   | 71826  | المؤسسة العمومية   |
| -3,01   | -7,63   | -7,32   | -19,23  | 6,21    | -      | نسبة الزيادة (%)   |
| 3.1     | 3.43    | 4.22    | 4.92    | 6.59    | 8.75   | متوسط التشغيل**    |
| 324170  | 254350  | 233270  | 213044  | 192744  | 173920 | الصناعات التقليدية |
| 27,45   | 9,08    | 9,5     | 10,53   | 10,82   | -      | نسبة الزيادة (%)   |
| 19.65   | 16.51   | 17.21   | 17.01   | 16.65   | 20.74  | متوسط التشغيل**    |
| 1649784 | 1540209 | 1355399 | 1252647 | 1157856 | 838504 | المجموع            |
| 7,11    | 13,64   | 8,20    | 8,19    | 38,09   | -      | نسبة الزيادة (%)** |

المصدر: قدي عبد المجيد، كساب أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

<sup>1</sup> حاييف سي حاييف شيراز، بركان دليلة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر دراسة خاصة لولاية بسكرة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر سنة 2011، ص 10.

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في زيادة مستمرة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع العمومي بحيث بلغ عددها 592758 مؤسسة في سنة 2004 وتوفر مناصب شغل بمتوسط 70.69 أما المؤسسات العمومية فقد كان عددها يقدر بـ 71826 مؤسسة بمتوسط تشغيل 8.75، في حين الصناعات التقليدية بلغ عددها في نفس السنة 173920 مؤسسة بمتوسط تشغيل 76.74 و 20,74 ليتزايد العدد سنة 2005 إلى 888824 مؤسسة خاصة بمتوسط تشغيل 76.76 و 76283 مؤسسة عمومية بمتوسط تشغيل 6.59 أما الصناعات التقليدية فقد بلغت 192744 بمتوسط تشغيل 16.65 ليبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخواص 1274465 مؤسسة في سنة 2009 وتوفر مناصب شغل بمتوسط تشغيل يبلغ 77.25 أما المؤسسات العمومية فقد تراجع عددها إلى 51145 مؤسسة بمتوسط تشغيل 3.1 وهذا نتيجة لبرامج الدولة لخصوصية المؤسسة وتشجيع الخواص على الاستثمار في حين بلغ عدد الصناعات التقليدية في نفس السنة 324170 مؤسسة بمتوسط تشغيل 19.65، وكاستكمال لبرامج التنمية للمخطط الخماسي السابق للفترة 2005-2009 في المخطط الخماسي لسنة 2010-2014 من أجل إنعاش القطاعات الحساسة كقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير مناصب شغل للطبقة الناشطة .

الجدول رقم (15) يبين عدد المؤسسات المنشأة وكذا عدد مناصب الشغل للفترة 2010 - 2014

| الفترة               | 2010-2014 |
|----------------------|-----------|
| عدد المؤسسات المنشأة | 264559    |
| عدد مناصب شغل        | 2157232   |

Source : Ministère de l'industrie et des mines , Bulletins d'information statistique de la pme , n°26, édition Avril 2015, p .05 .

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ تطور لعدد المؤسسات المنشأة والتي بلغ عددها خلال نفس الفترة 264559 مؤسسة وفرت 2157232 منصب شغل. ويواصل هذا

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

التطور والزيادة في مناصب الشغل وهذا كل ما زاد إنشاء لمؤسسة جديدة وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لسهولة إنشائها والجدول الموالي يبين هذا التطور لمناصب الشغل الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الجدول رقم (16) يبين تطور مناصب العمل المصرح بها لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2016)

| التطور | سنة 2016 |           | سنة 2015 |           | نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                    |
|--------|----------|-----------|----------|-----------|---|
|        | الحصة %  | العدد     | الحصة    | العدد %   |   |
| 7.92   | 98.86    | 2 511 674 | 98.16    | 2 327 293 | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخواص         |
| -33.62 | 1.14     | 29 024    | 1.84     | 43 727    | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العمومي |

Source :Ministère de l'industrie et des mines ,Bulletins d'information statistique de la pme, n °30 ,édition Mai 2017, p.14.

من خلال الجدول أعلاه رقم (16) نلاحظ أن عدد مناصب العمل المنشأة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخواص قد تطور ب 7,92 بحيث بلغ العدد 2 327 293 منصب بنسبة 98,16% ليتضاعف العدد في أواخر سنة 2016 إلى 2 511 674 منصب شغل أي بنسبة 98.86%.

في حين نلاحظ أن عدد المناصب المنشأة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العمومي في انخفاض مستمر وهذا راجع لسياسة الدولة لدعم القطاع الخاص لما له من زيادة في القيمة المضافة وخصوصة معظم المؤسسات العمومية، بحيث بلغ عدد مناصب العمل المنشأة من طرف هذه المؤسسات 43 727 وهذا في سنة 2015 أي بنسبة 1.84% لينخفض العدد ب-33.62 حيث بلغ 29 024 منصب شغل وهذا في أواخر سنة 2016 أي بنسبة 1.14%.

### 1.3.2 - زيادة القيمة المضافة

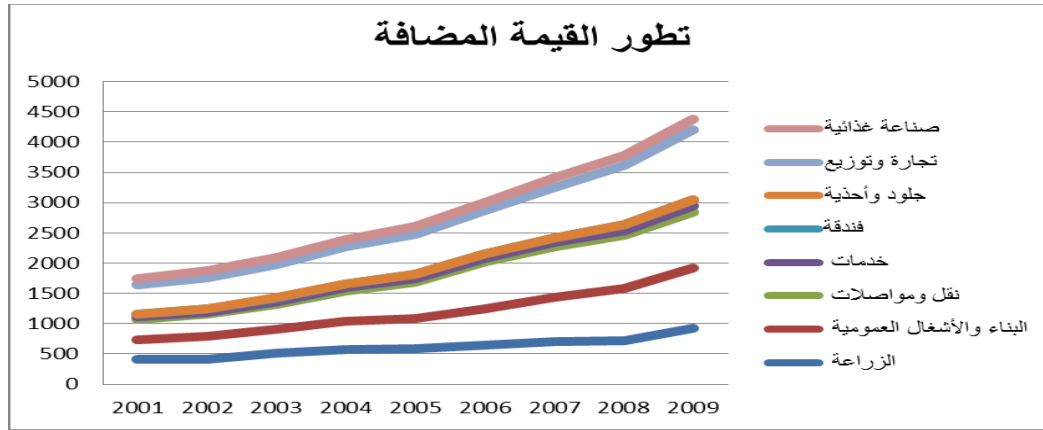
تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أو بآخر في خلق للقيمة المضافة، وذلك من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فلقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ب40% من القيمة المضافة في سنة 1990 و80% من القيمة المضافة في أنشطة الخدمات و65% من التجارة كما ساهمت في نفس السنة ب20% في الصناعة خارج المحروقات و20% في قطاع الأشغال العمومية والبناء.<sup>1</sup>

أما في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2009 كنتيجة للإصلاحات المبرمة من طرف الدولة لزيادة مداخيلها خارج المحروقات عن طرق تشجيع الاستثمار وتطوير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فخلال هذه الفترة كان هناك تطور للقيمة المضافة حسب قطاع النشاط كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): يبين تطور القيمة المضافة لكل نشاط للفترة 2001 – 2009



Source : Ministère de l'industrie et des mines ,Bulletins d'information statistique de la pme , n°06-08-10-12-14-16-18 ,p 39- 48-43-50-52-56-34.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه رقم (12) أن القيمة المضافة في زيادة مستمرة خلال الفترة 2009-2001 في مختلف المجالات وهذا نتيجة إدراج سلسلة السياسات والبرامج التي وضعتها الدولة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها حقل خصب لخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وهذا في مختلف الأنشطة، خاصة الصناعة الغذائية من خلال الشكل نلاحظ أنها قد أنتجت قيمة مضافة معتبرة خلال هذه الفترة فقد بلغت قيمتها سنة 2001 حوالي 107,55 مليار دينار جزائري لترتفع القيمة سنة 2009 إلى 187,55 مليار دينار جزائري أما نشاط التجارة فقد بلغت قيمتها 476,20 مليار دينار

<sup>1</sup> ابن خيرة سامي، بوخلوة باديس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص 06.

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جزائري سنة 2001 لترتفع القيمة سنة 2009 إلى 1151,67 مليار دينار جزائري أما نشاط الزراعة فقد بلغت القيمة المضافة المنشأة من خلال هذا النشاط 412,11 مليار دينار جزائري سنة 2001 لتتضاعف القيمة إلى 926,37 مليار دينار جزائري في سنة 2009 وهذا في نهاية المخطط الخماسي الذي يشجع قطاع الزراعة، وكذلك يدعم قطاع النقل والمواصلات فقد بلغت القيمة المضافة التي أنشأها هذا القطاع 337,22 مليار دينار جزائري وهذا في سنة 2001 وكنتيجة للمخطط الخماسي في نهاية سنة 2009 فقد بلغت القيمة المضافة 914,36 مليار دج وأيضا بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فقد بلغت سنة 2001 قيمة 320,50 مليار دينار جزائري لتتضاعف القيمة سنة 2009 إلى 1000,05 مليار دينار جزائري .

أما الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 سجلت تطور ملحوظ في القيمة المضافة المنشأة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شتى المجالات والجدول الموالي يبين هذا التطور .

### الجدول رقم (17) تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط للفترة 2010-2015

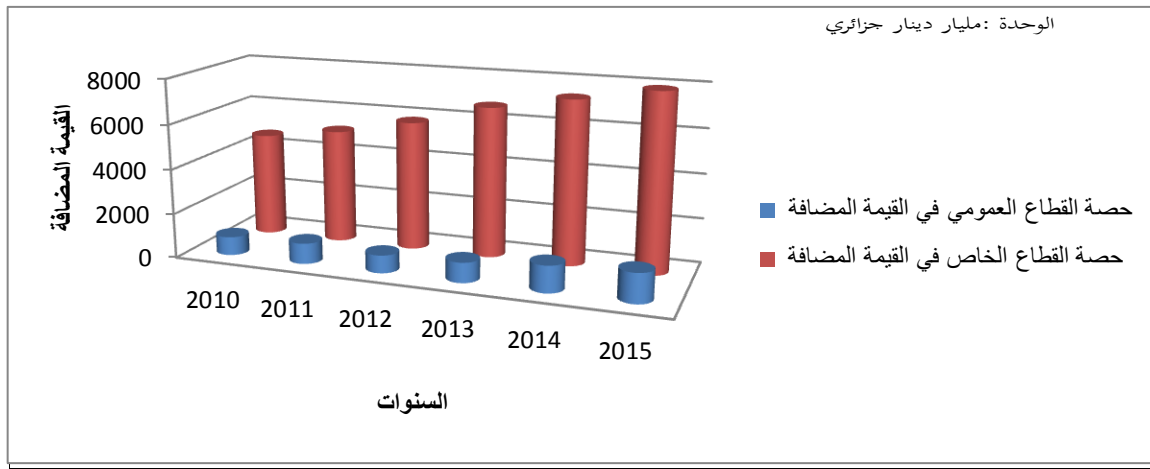
القيمة: مليار دينار جزائري

| النشاط                   | 2010    | 2011    | 2012    | 2013    | 2014    | 2015    |
|--------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| الزراعة                  | 1015.19 | 1173.71 | 1421.69 | 1627.67 | 1771.49 | 1936.37 |
| البناء والأشغال العمومية | 1071.75 | 1262.57 | 1411.15 | 1562.10 | 1562.10 | 1850.76 |
| النقل والمواصلات         | 988.03  | 1049.77 | 1095.27 | 1443.12 | 1443.12 | 1660.75 |
| خدمات تموين المؤسسات     | 122.37  | 137.59  | 154.37  | 172.47  | 172.47  | 214.52  |
| فندقة وإطعام             | 114.39  | 121.43  | 138.94  | 174.10  | 174.10  | 212.78  |
| الصناعة الغذائية         | 197.53  | 231.85  | 266.13  | 285.48  | 330.69  | 353.71  |
| صناعة الجلود والأحذية    | 2.59    | 2.60    | 2.66    | 2.65    | 2.65    | 2.78    |
| تجارة وتوزيع             | 1279.50 | 1444.63 | 1651.55 | 1870.60 | 1870.60 | 2259.33 |

Source : Ministère de l'industrie et des mines ، Bulletins d'information statistique de la pme ، n ° 20-22-24-26-28-30، p 51- 43-51-50-52-43.

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة في القيمة المضافة في مختلف النشاطات وهذا كنتيجة للمخطط الخماسي [2010-2014] الذي دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التابعة للقطاع الخاص الذي تميز بالنجاح في شتى المجالات فهو أساس هذه الزيادة والشكل الموالي يبين مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة خلال نفس الفترة

الشكل رقم(13)تطور القيمة المضافة على حسب الطابع القانوني خلال الفترة 2010-2015



Source :Ministère de l'industrie et des mines،OP . CIT , p 51-.43-51-50-52-43.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه رقم(13) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخواص هي المساهمة بحصة كبيرة في خلق للقيمة المضافة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العمومي خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 حيث بلغت مساهمة الخواص سنة 2010 قيمة 4681,68 مليار دج وبلغت مساهمة القطاع العمومي في نفس السنة قيمة 827,53 مليار دج لتتضاعف القيمة في نهاية سنة 2015 قيمة 7924,51 مليار دج للخواص وقيمة 1313,36 مليار دج كمساهمة للقطاع العمومي .

### 1.3. 2 - زيادة الناتج الداخلي الخام PIB

يمثل انعكاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني في زيادة الناتج الداخلي الخام من خلال زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج. لأن هذه المؤسسات كما ذكرنا سابقا تؤدي إلى رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل وامتصاص للبطالة وبما أن العمل هو أحد أبرز عناصر الإنتاج بالتالي يؤدي إلى الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، أي أنه كلما زاد التشغيل زاد دخل أفراد المجتمع فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار<sup>1</sup>. في الجزائر يولد الناتج الداخلي الخام من مساهمات أربع قطاعات رئيسية في البلاد وهي: قطاع المؤسسات المالية، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، مساهمات قطاع العائلات ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مساهمات قطاع العائلات حيث تساهم هذه المؤسسات بأكثر من 84,77 من الناتج الداخلي الخام<sup>2</sup>. الموالى يبين تطور الناتج الداخلي الخام .

جدول رقم(18) تطور الناتج الداخلي الخام على حسب الطابع القانوني للفترة 1999-2003

الحصة:نسبة مئوية %

| الطابع القانوني              | 1990  | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  |
|------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| حصة م ص م التابعة ق ع في PIB | 24,60 | 25,20 | 23,60 | 23,10 | 22,90 |
| حصة م ص م التابعة ق خ في PIB | 75,40 | 74,80 | 76,40 | 76,90 | 77,40 |

Source : Ministère de l'industrie et des mines , Bulletins d'information statistique de la pme, n°06 édition 2004, p38.

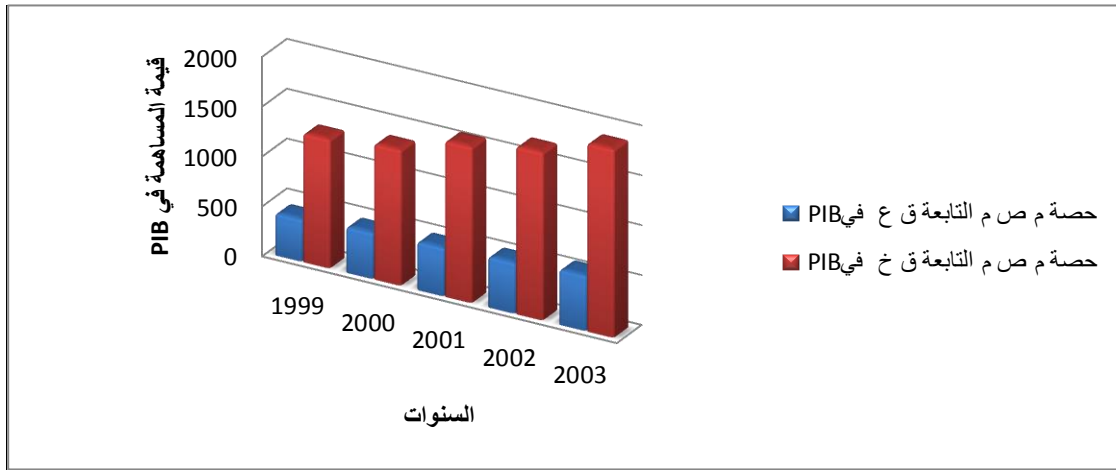
<sup>1</sup> بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013 ص 09.

<sup>2</sup> العلواني عديلة، دور تحفيز الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة تاريخ العلوم، جامعة بسكرة، العدد 08 ج1 - جوان 2017، ص 206.

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخواص تساهم بالحصة الأكبر في الناتج الداخلي الخام مقارنة بحصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العمومي وهذا نتيجة لخصوصية معظم المؤسسات التابعة للدولة بعدما فشلت في تحقيق الاستمرارية والنمو. ويمكن ترجمة بيانات ومعطيات الجدول رقم (18) في الشكل الموالي الذي يبين ويبسط تطور الناتج الداخلي الخام على حسب الطابع القانوني للفترة 1999-2003.

الشكل رقم (14) الناتج الداخلي الخام على حسب الطابع القانوني للفترة 1999-2003



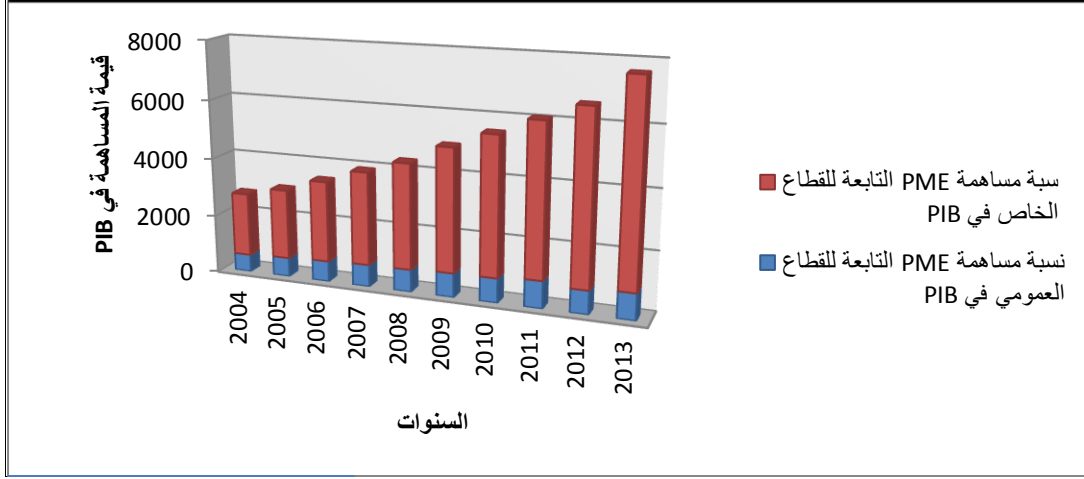
Source :Ministère de l'industrie et des mines، n°06، OP . CIT ,p. 38.

أما مع بداية مخططات التنمية التي وضعتها الدولة لترقية القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات العائلية ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية نهاية سنة 2013 موضحة في الشكل التالي .

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الشكل رقم (15) يوضح تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2004-2013

الوحدة :مليار دج



المصدر: العلواني عديلة، مرجع سبق ذكره، ص 207.

من خلال الشكل رقم (15) نلاحظ أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخص في الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة في تزايد مستمر كل سنة حيث بلغت المساهمة في سنة 2004 ما قيمته 2146,75 مليار دج أي بنسبة 78,20% لتتزايد المساهمة في نهاية سنة 2013 إلى ما قيمته 6741,19 مليار دج أي بنسبة 88,30% حين بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العمومي خلال نفس الفترة ما قيمته 598,65 مليار دج أي بنسبة 21,80% في سنة 2004 لتتخض المساهمة في نهاية سنة 2013 إلى 893,24 مليار دج أي بنسبة 11,70%، وهذا نتيجة لدعم الحكومة للقطاع الخاص وتوليه العناية الخاصة به .

### 4.2.1.3 - ترقية الصادرات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول. كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من

خلال تقليل الواردات.<sup>1</sup> ويتجسد هذا من خلال دور هذه المؤسسات في زيادة قيمة الناتج الداخلي الخام وفي تعبئة المدخرات الوطنية لصالح المشاريع الاستثمارية المحلية، وأيضاً المساهمة الفعالة في زيادة القيمة المضافة وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق خفض الواردات وزيادة الصادرات، حيث أن هذه المؤسسات تساهم بشكل فعال في تنشيط الصادرات وقد أثبتت تجارب كثير من الدول صحة هذه الإستراتيجي<sup>2</sup>. والجزائر باعتبارها واحدة من الدول النفطية التي تكون أغلب صادراتها نفطية، ولكن تقلبات أسعار النفط وانخفاضها حفزت الدولة على التفكير في تنمية الاقتصاد الغير نفطي خاصة بعد الصدمة التي أصابت أسواق النفط العالمية لأجل هذا المشكل رجعت الجزائر إلى تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويره من أجل المساهمة في تغطية طلب السوق المحلي وكذا منافسة المنتجات الأخرى في الأسواق الخارجية بالتالي المساهمة في زيادة صادرات الدولة. وهذا عن طريق جملة من التعديلات منها تحسين إجراءات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء شركات لتأمين وضمان الصادرات وتبني سياسة سعر صرف مشجعة للطلب على المنتج الوطني، بالإضافة إلى إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات يكلف برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات الوطنية، وكذا إنشاء شركات تجارية متخصصة في التصدير من أجل التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضاً تسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التصدير<sup>3</sup>. وبمقارنة صادرات الجزائر مع وارداتها خلال السداسيين الأولين لكل من سنة 2016 وسنة 2017 بعد انخفاض

<sup>1</sup> ربيعة بركات، سعيدة دويخ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011 يومي 18 و 19 ماي 2011، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس. ص 12

<sup>2</sup> العلواني عديلة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>3</sup> قريشي محمد الصغير، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة 2011-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، للسنة الجامعة 2013-2013، ص 180.

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أسعار البترول وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير والمنافسة الخارجية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

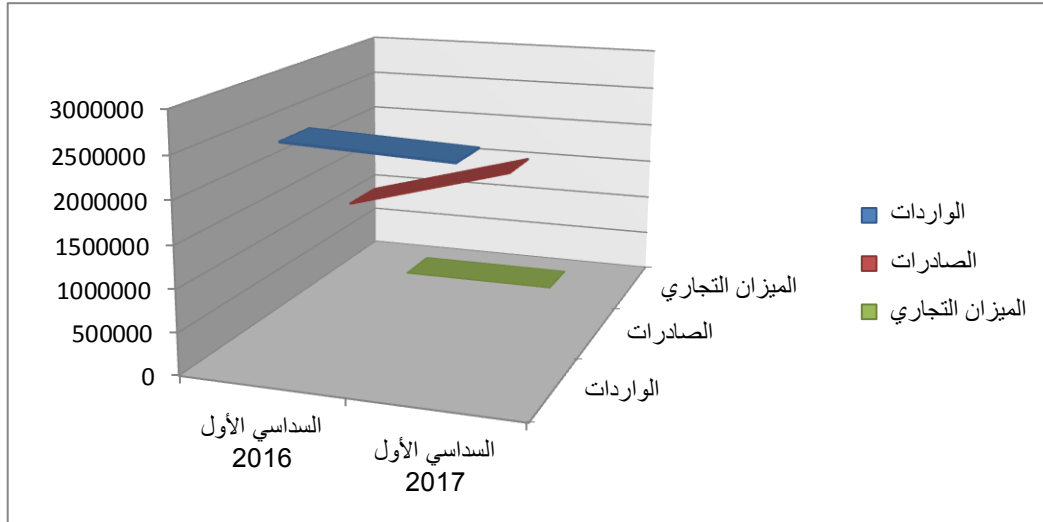
الجدول رقم (19) تطور الميزان التجاري الجزائري (السداسي الأول 2016-السداسي الأول 2017) الوحدة: مليون دولار

|                 | السداسي الأول من سنة 2016 |         | السداسي الأول من سنة 2017 |         | التطور % |
|-----------------|---------------------------|---------|---------------------------|---------|----------|
|                 | الدينار                   | الدولار | الدينار                   | الدولار |          |
| الواردات        | 25973921                  | 23890   | 2516810                   | 22986   | 3,78     |
| الصادرات        | 1448301                   | 13323   | 1986085                   | 18141   | 36,16    |
| الميزان التجاري | - 1149090                 | - 10567 | - 530725                  | - 4845  |          |
| معدل التغطية    | 56                        |         | 79                        |         |          |

Source: Minister de l'industrie et des mines ' bulletin d'information statistique n° 31 , édition Novembre 2017 , p. 39.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أن قيمة الواردات الجزائرية قد انخفضت خلال السداسي الأول من سنة 2017 حيث بلغت قيمتها في السداسي الأول من سنة 2016 قيمة 25973921 دج لتتخفص القيمة إلى 2516810 دج وهذا بسبب انخفاض الدولة من مداخيل البترول بالتالي أصبح من الضروري تخفيض فاتورة الاستيراد من الخارج والاعتماد على الإنتاج المحلي، أما بالنسبة للصادرات فقد ارتفعت قيمتها بعدما كانت تبلغ في السداسي الأول من سنة 2016 ما قيمته 1448301 دج لترتفع القيمة إلى 1986085 دج للسداسي الأول من سنة 2017 وهذا نتيجة إستراتيجية الدولة في تشجيع الخواص من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتصدير وخوض المنافسة الخارجية وبالتالي تقليص عجز الميزان التجاري الذي كان العجز في السداسي الأول من سنة 2016 يبلغ 1149090 دج لينخفض العجز في الميزان التجاري للسداسي الأول من سنة 2017 إلى ما قيمته 530725 دج. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (16) يبين تطور صادرات وواردات الميزان التجاري الجزائري للسداسي الأول 2016 - السداسي الثاني 2017



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (19) .

وعليه يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير في انتعاش الاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كزيادة القيمة المضافة التي تساهم بدورها في زيادة الناتج الداخلي الخام وزيادة الصادرات وكذا لها دور اجتماعي في التخفيض من حدة البطالة عن طريق توفير مناصب شغل. هذا ما جعل الجزائر كغيرها من الدول تعتمد قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الآونة الأخيرة في ظل تقلبات أسعار النفط للخروج من هذه الأزمة التي يمكن أن تخلخل الاقتصاد القومي. بالتالي كثفت مجهوداتها لإنعاش هذا القطاع .

### 2.3- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحتل مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في الأدبيات المهمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات، خاصة مع تزايد أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

والجزائر كغيرها من الدول التي عرفت تدهورا كبيرا في اقتصادياتها الناتجة عن كثير من الأزمات والإصلاحات بالتالي وجب عليها تغيير اتجاهها للاقتصاد بالتالي أصبحت تهتم بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن قطاع المؤسسات الكبرى أو الضخمة، بالتالي لجأت لوضع برامج وخطط وتنظيم قوانين وتشريعات تهدف إلى تنمية هذا القطاع، وبما هذا الأخير يتميز بخصوصيات متميزة من بينها نقص الموارد المالية والتي هي من أهم أبرز العوائق التي تقف أمام نمو هذه المؤسسات، بالتالي وضعت الجزائر هيآت ومؤسسات داعمة لها تمكن الشباب الذين لديهم روح المقاولة إلى إنشاء مؤسسات أو تحقيق مشاريعهم على أرضية الواقع. وتوفير لهم المصادر المالية اللازمة .

### 2.3.1- التمويل المصرفي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر محور خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتالي وجب على السلطات توفير المناخ الملائم لنموها ورفيها ومن بين الاحتياجات المهمة التي تؤثر في هذا النوع من المؤسسات بسبب محدودية مواردها هو التمويل. ولعل أهم مورد تلجأ إليه المؤسسات من أجل الاستدانة هو التمويل المصرفي خصوصا في ظل غياب سوق مالية مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . حيث يقوم البنك بتقديم القروض للمؤسسات لسد حاجياتها التمويلية مقابل حصوله على فائدة ويكون هذا القرض وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين حيث تنقسم هذه القروض إلى قروض قصيرة المدى موجهة لدورة الاستغلال وهي أكثر القروض طلبا لأن غالبية هذه المؤسسات تحتاج الأموال لسد حاجياتها الاستغلالية، وتمويل متوسط وطويل الأجل يكون موجه للاستثمارات .

فعلى حسب إحصائيات بنك الجزائر خلال كل ثلاثي من سنتي 2015 و2016 حول مبالغ القروض الموجه للاقتصاد من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها القروض قصيرة الأجل ومنها قروض متوسطة وطويلة الأجل كما هي موضحة في الجدول التالي:

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جدول رقم (20) يبين تطور قيمة القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2016) الوحدة مليون دج

| 2016    |         | 2015      |           |         |         |  |
|---------|---------|-----------|-----------|---------|---------|--|
| 30 جوان | 31 مارس | 31 ديسمبر | 30 سبتمبر | 30 جوان | 31 مارس |  |
| 1 835,9 | 1 691,4 | 1 710,6   | 1 827,7   | 1 718,3 | 1 614,3 | القروض القصيرة الأجل<br>لتمويل PME           |
| 5 907,1 | 5 711,8 | 5 566,6   | 5 545,4   | 5 352,3 | 5 252,0 | القروض المتوسطة والطويلة<br>الأجل لتمويل PME |

Source: Ministère de l'industrie et des mines, n° 30-OP . CIT, p44 .

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ هناك تطور في قيمة القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا منذ الثلاثي الأول من سنة 2015 فقد بلغت قيمة القروض القصيرة الأجل 1614,3 مليون دج لنتزايد وتصل في الثلاثي الثاني من سنة 2016 ما قيمته 1835,9 مليون دج وتمثل هذه القيمة من هذه القروض بنسبة قليلة مقارنة بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل فهذه الأخيرة بلغت في الثلاثي الأول من سنة 2016 قيمة 5252,0 مليون دج وقد عرفت تزايد بوتيرة مستمرة وبلغت في الثلاثي الثاني من سنة 2016 قيمة 5907,1 مليون دج . وهذا بصفة عامة دون تقسيم القطاعات وفي الجدول الموالي نلاحظ الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخواص .

الجدول رقم (21) تقسيم القروض على حسب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2016)

الوحدة مليون دج

| 2016    |         | 2015      |           |         |         |                    |
|---------|---------|-----------|-----------|---------|---------|--------------------|
| 30 جوان | 31 مارس | 31 ديسمبر | 30 سبتمبر | 30 جوان | 31 مارس |                    |
| 020,04  | 93 79,9 | 93 68,8   | 93 86,5   | 1,33 68 | 63 568, | PME القطاع العمومي |
| 3 723,0 | 3 603,4 | 3 588,3   | 3 507,2   | 3 387,5 | 3 297,7 | PME القطاع الخاص   |
| 7 743,0 | 7 403,2 | 7 277,2   | 7 373,1   | 7 070,6 | 6 866,3 | المجموع            |

Source: Ibid. p. 44.

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن قيمة القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العمومي هي الأكبر مقارنة بقيمة القروض الموجهة لتمويل نفس نوع المؤسسات التابعة للقطاع الخاص، فقد بلغت قيمة القروض الأولى في الثلاثي الأول من سنة 2015 قيمة 3568,6 مليون دج لترتفع هذه القيمة وتبلغ في الثلاثي الثاني من سنة 2016 قيمة 4020,0 مليون دج، أما قيمة القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص بلغت في الثلاثي الأول من سنة 2015 قيمة 3297,7 مليون دج وتتزايد القيمة خلال هذه الفترات لتبلغ في الثلاثي الثاني من سنة 2016 قيمة 3723,0 مليون دج، نستنتج من خلال هذا الفارق الغير كبير جدا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العمومي أكثر طلبا للتمويل بشتى أنواعه من قبل البنوك مقارنة بنفس نوع المؤسسات ولكن تابعة للخواص هذا من جهة، ويمكن أن المؤسسات التابعة للقطاع العمومي تحصل على تسهيلات وامتيازات للتمويل من البنوك في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخواص تقف أمام عدة عراقيل وصعوبات لطلب التمويل .

### 2.3. 2- الهياكل الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بما أن مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحتل أهمية كبيرة لما لهذه الأخيرة من انعكاس فعال على الاقتصاد الوطني لقد قامت السلطات في سبيل ترقية ودعم المحيط المالي لهذه المؤسسات إلى إنشاء هيئات تمويلية متخصصة في انتعاش هذا القطاع الحساس يمكن ذكرها في:

#### -صندوق ضمان قرض الاستثمار CGCI

هو عبارة عن مؤسسة ذات طابع عمومي، تغطي المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية، الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الإعسار الذي قد

تتكبد هالبنوك من جراء القروض الممنوحة لهذه المؤسسات<sup>1</sup>. حيث أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي رقم 134-04 الصادر بتاريخ 19 أبريل 2004 المحدد لهياكل الصندوق، يتم تدعيمه برأسمال قيمته 30 مليار دينار جزائري ويسير 60% من طرف الخزانة العمومية، و40% من طرف البنك الوطني الجزائري BNA بنك الجزائر الخارجي BEA، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية CNMA، BDL وتم التوقيع على اتفاقية ترقية الوساطة المالية المشتركة التي تسمح خلال السنوات الخمس القادمة بالوصول إلى 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وسيعمل طرفا الاتفاق على<sup>2</sup> :

- توفير شروط وفقا لقواعد الحيطة المتعددة المحددة من طرف بنك الجزائر وهذا من أجل ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية الخمسة.

- مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة التصديرية عن طريق التمويل الدائم

- تنظيم برامج تكوينية بين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإطارات البنوك حول إجراءات تقديم القروض المالية .

- وضع سياسة ملائمة لتوجيه القروض البنكية لصالح الأنشطة المنتجة، ذات القدرة الكبيرة على النمو وخلق القيمة المضافة، بالإضافة إلى امتصاص البطالة .

- تطوير منهجية موحدة وذلك بالتعاون مع وزارة المالية من جهة ووزارة الشؤون الخارجية من جهة أخرى لبحث وتعبئة التمويلات الخارجية لدى الممولين الدوليين لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

تاريخ الاطلاع: 2017/11/30 على الساعة 10:58 <http://www.mdipi.gov.dz><sup>1</sup>

<sup>2</sup> بلالطة وآخرون، الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، 25-28 ماي 2003، ص05.

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وتتمثل أهداف هذا الصندوق في تقديم الضمانات للبنوك لتعويض القروض التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمويل استثماراتها وتغطية أي عجز مالي قد يضافها، وتحدد القيمة القصوى للقروض الخاضع للضمان بـ500 مليون دينار جزائري وتحدد قيمة الضمان بـ250 مليون دينار جزائري، وتخول للصندوق التسيير لحساب الدولة ولكل هيئة مانحة كل الأموال الموجهة والمخصصة لضمان تمويل مختلف قطاعات النشاطات. ويتم تسيير هذه الأموال في أطر اتفاقية بين الصندوق والمانح وفقا للمادة 36 من القانون رقم 11-11 الصادر في 18 جويلية والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2011<sup>1</sup>. وتتكون مخصصات هذا الصندوق أساسا من مساهمات الدولة التي حصرها المرسوم في العمليات الآتية: إنشاء مؤسسات، عمليات التوسيع، تجديد التجهيزات أو أخذ مساهمات، كما يمكن له أن يضمن حاجيات رأس المال العامل للاستثمار الممول. تشير إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم من خلال نشرية المعلومة للسداسي الأول من سنة 2016 أن الضمانات المقدمة من طرف الصندوق هي موجهة على حسب النشاطات الأكثر استقطابا للمشاريع، والجدول التالي يبين هذا التقسيم .

### الجدول رقم (22) يبين تموقع الضمانات على حسب النشاط إلى غاية 2016/06/30

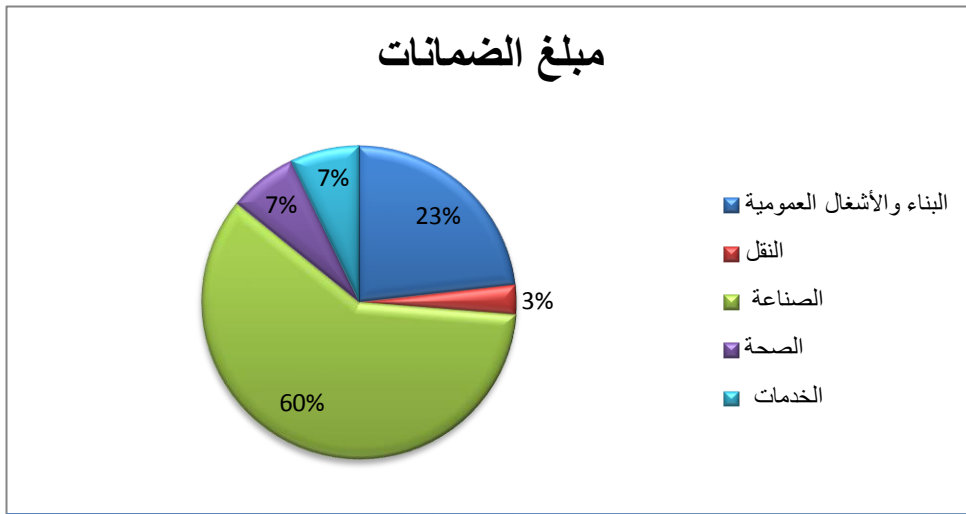
| قطاع النشاط              | عدد الملفات | مجموع الضمانات الوحدة DA | مناصب الشغل المستحدثة |
|--------------------------|-------------|--------------------------|-----------------------|
| البناء والأشغال العمومية | 246         | 8 675 138 181            | 4 308                 |
| النقل                    | 83          | 1 326 846 311            | 814                   |
| الصناعة                  | 347         | 22 636 651 944           | 6 303                 |
| الصحة                    | 56          | 2 869 929 843            | 823                   |
| الخدمات                  | 79          | 2 799 163 505            | 983                   |
| المجموع                  | 811         | 38 307 729 784           | 13 231                |

Source: Ministère de l'industrie et des mines bulletin d'information statistique , n° 29 , édition Novembre 2016. p27.

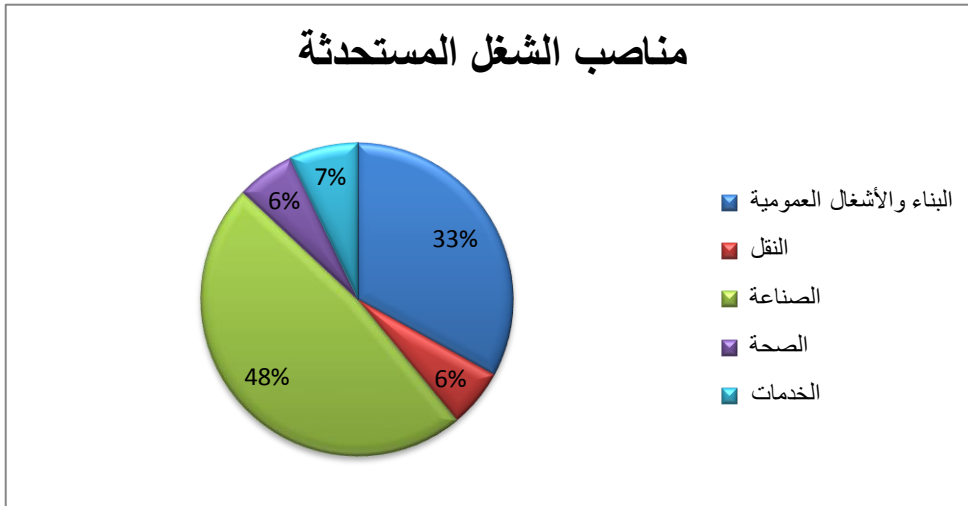
<sup>1</sup> <http://www.elmouwatin.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/11/30: الساعة 10:58

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ أن عدد المشاريع الخاصة بنشاط الصناعة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر من عدد الملفات الموضوعة لدى صندوق ضمان قرض الاستثمار CGCI حيث بلغ عددها في نهاية السداسي الأول من سنة 2016 حوالي 347 لتليها نشاط البناء والأشغال العمومية 246 ملف لدى الصندوق أما النقل فقد بلغ عدد الملفات 83 ملف لتليها نشاط الخدمات 79 وأخيرا نشاط الصحة بـ 56 ملف . ويمكن توضيح هذا التقسيم من النسب المئوية كالآتي:



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (22) .

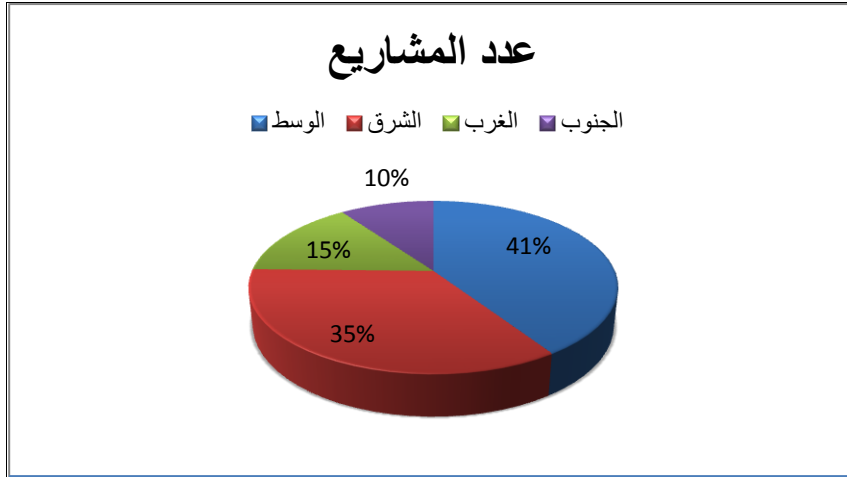


المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (22) .

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتوزع هذه الضمانات المقدمة لهاته المؤسسات على حسب المناطق الأكثر استقطابا للمشاريع وهي مبينة في الشكل الموالي .

الشكل رقم (17) الوضعية الإجمالية للضمانات المقدمة من طرف CGCI على حسب المناطق إلى غاية 2016/06/30



Source: Ministère de l'industrie et des mines , n° 29 , OP.CIT ,p.28 .

هذا التقسيم الموضح في الشكل رقم (17) يبين المناطق الأكثر استقطابا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات التي يقدمها الصندوق للبنوك من أجل تمويل هذه المشاريع، بالتالي نقول أن مناطق الوسط والشرق هي التي تحتل المراتب الأولى من حيث عدد الضمانات المقدمة من أجل التمويل بنسبة 40% لمناطق الوسط أين توجد المركبات الصناعية لتليها منطقتا الشرق الجزائري بنسبة ضمانات مقدمة من طرف الصندوق 35% أما مناطق الغرب والجنوب تتمثل المساهمة بالترتيب 15% و10%.

### -صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11/11/2002 وهو تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بهدف منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتجز استثمارات في مجالات: إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسات بالإضافة إلى متابعة المخاطر

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الناجمة عن منح ضمان الصندوق. وهو يتدخل في منح القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنجزة للاستثمارات<sup>1</sup>. بالتالي الهدف الأساسي أو الرئيسي الذي بسببه تم إنشاء هذا الصندوق هو ضمان القروض الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسهيل الحصول على تمويل بنكي بمنح ضمانات للبنوك التجارية لاستكمال التركيب المالي سواء في مرحلة الإنشاء أو التوسيع<sup>2</sup>. منذ بداية سنة 2004 أصبح هذا الصندوق يضم مجموعة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي مجالات مختلفة لكي يمكنها من منح ضمانات للبنوك من أجل التمويل وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (23) يبين عدد الملفات المسجلة لدى (FGAR) حسب قطاع النشاط من سنة 2004 إلى نهاية 2016

| قطاع النشاط      | عدد المشاريع | %   | مبلغ الضمان دج | %   | عدد التشغيل | %   |
|------------------|--------------|-----|----------------|-----|-------------|-----|
| الصناعة          | 106          | 45% | 3 871 007168   | 60% | 1 865       | 48% |
| ص.ح،ب.ك          | 08           | 3%  | 168 202 001    | 3%  | 139         | 4%  |
| كيمياء وبلاستيك  | 20           | 9%  | 431 267 194    | 7%  | 273         | 7%  |
| الصناعة الغذائية | 43           | 18% | 2 106 355 536  | 33% | 889         | 23% |
| نسيج             | 3            | 1%  | 69 912 080     | 1%  | 9           | 0%  |
| خشب وتوريق       | 7            | 3%  | 168 934 625    | 3%  | 68          | 2%  |
| مواد البناء      | 55           | 23% | 1 019 321 247  | 16% | 992         | 25% |
| الزراعة والصيد   | 5            | 2%  | 254 146 261    | 4%  | 85          | 2%  |
| الخدمات          | 69           | 29% | 1 318 299 791  | 20% | 971         | 25% |

Source: Ministère de l'industrie et des mines, n° 30، OP.CIT، p.45.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (23) بأنه في الفترة الممتدة من بداية سنة 2004 إلى غاية نهاية سنة 2016 نلاحظ أن قطاع الصناعة يأخذ الحصة الأكبر ن عدد

<sup>1</sup> محمد زيدان، الهياكل والآليات لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص 126.

<sup>2</sup> تاريخ الاطلاع 2017/12/01 على الساعة 14:46 <http://www.elmouwatin.dz>

المشاريع بالتالي اكبر مبلغ ضمان مقدر للبنوك من أجل إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو بقيمة 3 871 007168 دج وتوظف % 48 من التشغيل، لتليها قطاع الخدمات الذي يملك 69 مشروع مسجل لدى الصندوق أي نسبة 29% من عدد المشاريع المسجلة ومبلغ ضمان ممنوح للبنوك من أجل تمويل هذه المشاريع مقدر ب: 1 318 299 791 دج وهو مبلغ قليل مقارنة بعدد المشاريع وذلك يعود للتمويل الذاتي الذي يعتمد عليه في أكثر الحالات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في قطاع الخدمات. أما قطاع مواد البناء فهو يملك 55 مشروع مسجل لدى الصندوق ويأتي في المرتبة الثالثة بعد الصناعة والخدمات ومخصص له قيمة ضمان مقدر ب: 1 019 321 247 دج، لتليه قطاع الصناعات الغذائية الذي أصبح ينشط كثيرا في السنوات الأخير فيملك 43 مشروع مسجل لدى الصندوق ومبلغ ضمان كبير مقارنة بنشاط الخدمات ومواد البناء الذي يقدر ب: 2 106 355 536 دج أي نسبة 33% من مبلغ الضمانات لدى الصندوق وذلك راجع لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية تحتاج للتمويل، لتبقى النشاطات الأخرى النسيج والبلاستيك والزراعة والصيد البحري تسجل عدد مشاريع تتراوح ما بين 3 و 20 مشروع .

#### -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI*

تعتبر كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار *APSI* كونها لم تحقق الأهداف المرجوة والتي ظهرت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تعتبر كمؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية، أنشأت الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 282-01 الصادر بتاريخ 24 سبتمبر سنة 2001، تكلف *ANDI* بترقية وتطوير واستمرارية الاستثمارات، الاستقبال والمساعدة وإعلام المستثمرين الوطنيين والأجانب، التأكيد من

احترام الاتفاقات المتوقعة وتحويل الأرباح، تسيير صندوق دعم الاستثمار<sup>1</sup>. ولقد أوكل لهذه الوكالة مهمة ضمان وترقية الاستثمارات وتميبتها من خلال تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم كافة الأدوات والتنظيمات للمصالح الإدارية ذات الصلة بنشاط الاستثمار والذي يقوم أيضا بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية بالتنسيق مع الجهات والهيئات التي لها علاقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى استقبال وتوجيه ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب من خلال تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع<sup>2</sup>. ومن أجل تسهيل مهامها قامت بإنشاء هيئات مكملة لها كالمجلس الوطني للاستثمار والشباك الموحد.

ولقد لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار دورا فعالا في تمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا منذ نشأتها سنة 2001<sup>3</sup>. وهذا من خلال حصيلة الوكالة .

---

<sup>1</sup> سهام شيهاني، طارق حمول، تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية - مع الإشارة الى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية، جامعة المسيلة، أيام، 15، 16 نوفمبر 2011، ص 06

<sup>2</sup> محمد فوجيل، محمد حافظ بوغابة، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة - تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقلة - الجزائر، يومي 18 و 19 أفريل 2011، ص 12

<sup>3</sup> Samia Gharbi, *les PME/PMI en Algérie état des lieux, laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation, université du littoral Cote d'Opale, Mars 2011, page.11.*

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (24) يبين تطور عدد مشاريع الاستثمار الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى وكالة ANDI حسب النشاط خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى غاية 2016/12/31

| النشاط السنوات           | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|--------------------------|------|------|------|------|------|------|
| الزراعة                  | 31   | 84   | 157  | 184  | 244  | 209  |
| البناء والأشغال العمومية | 1367 | 1460 | 1775 | 2013 | 1468 | 912  |
| الصناعة                  | 1004 | 1135 | 1544 | 845  | 2124 | 2509 |
| الصحة                    | 72   | 80   | 88   | 97   | 134  | 142  |
| النقل                    | 4383 | 3864 | 4183 | 5522 | 2572 | 2061 |
| السياحة                  | 55   | 136  | 121  | 167  | 232  | 298  |
| الخدمات                  | 891  | 955  | 1022 | 1075 | 1176 | 1054 |

Source: Ministère de l'industrie et des mines, n° 30 ' OP.CIT , p.45 .

من خلال الجدول رقم (24) الذي بين حصيلة وكالة الصندوق الوطني لترقية الاستثمار خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية نهاية سنة 2016 من عدد الملفات المسجلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها على حسب نوع النشاط نلاحظ أنه هناك ديناميكية في تطور عدد المشاريع وتباين في عدد الملفات المسجلة فعلى سبيل المثال نشاط النقل والصناعة مسجلة بكثرة على غرار النشاطات الأخرى .

### -الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

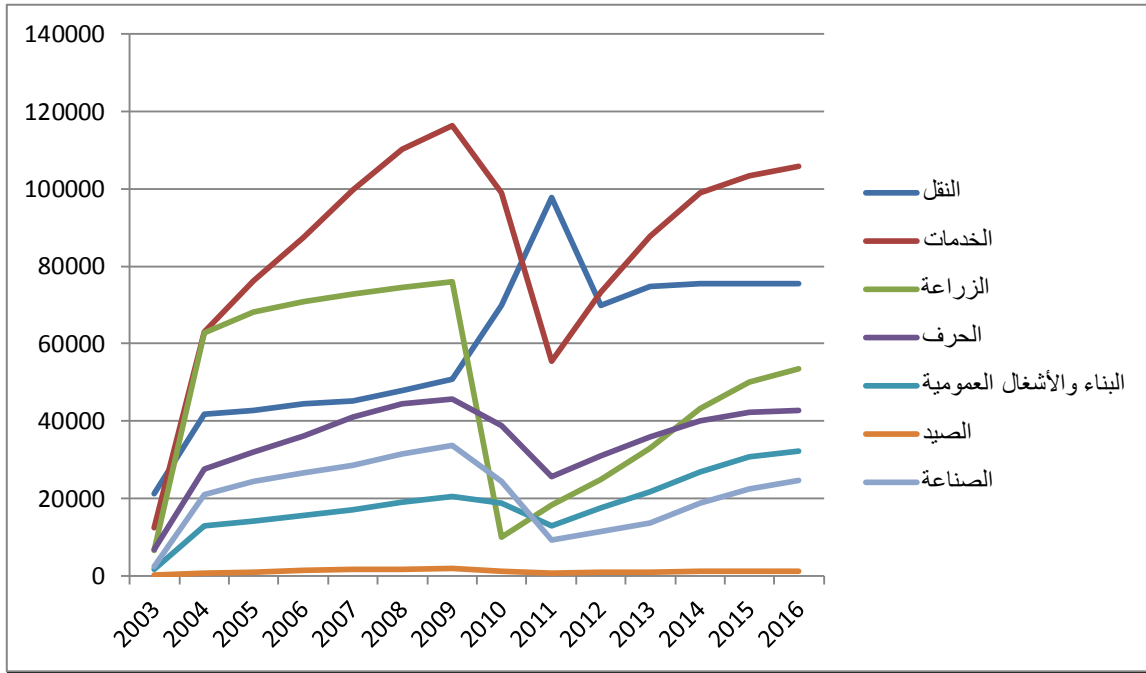
أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996، بهدف دعم، توجيه ومرافقة المقاولين الشباب الذين لهم رغبة في إنشاء مؤسسات مصغرة أو صغيرة، حيث تتكفل هذه الوكالة بالمساعدات المالية لهاته المنشآت. هذا الجهاز موجه للشباب الحاملين لأفكار ومشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات، حيث تقوم الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية لتقديم الاستفسار وتوجيه ومرافقة

الشباب ذوي المشاريع. بالإضافة إلى هذا فلكوالة مهام أخرى جد هامة من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الشباب المقاول، بالتالي تقوم بتحفيز هؤلاء الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة عن طريق منحهم امتيازات تشجيعية وتسهيلات كالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الانجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال وكذا منحهم إعانات مالية كالقروض بدون فوائد وتخفيض نسب الفوائد التي تطلبها البنوك بالإضافة إلى مساعدات أخرى كالاستقبال والإعلام والتوجيه وذلك من أجل دمج فئة الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>. وتقوم أيضا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمتابعة الاستثمارات المنجزة من طرف هؤلاء الشباب المستثمر. وهناك صيغتان للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق التمويل الثنائي الذي يتكون من المساهمة المالية الشخصية لأصحاب المشاريع وقروض بدون فائدة تمنحها الوكالة أما النوع الثاني من التمويل هو التمويل الثلاثي الذي يتكون بدوره من المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون الفائدة الذي تمنحه الوكالة بالإضافة إلى القرض البنكي الذي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الشادلي نور الدين، ختال هاجر، النظام القانوني للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة المفكر، العدد 13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص112.

<sup>2</sup> بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة -دراسة حول ولاية سطيف- ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف يومي 11-12 مارس سنة 2013 ، ص 08.

الشكل رقم (18) يبين عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ من سنة 2003-2016



Source: Ministère de l'industrie et des mines, n°30، OP.CIT، p.48.

بالتالي نلاحظ من خلال الشكل رقم (18) أعلاه تطور عدد هذه المشاريع الممولة من طرف الوكالة خلال الفترة 2003-2016 خاصة نشاط الخدمات .

#### -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

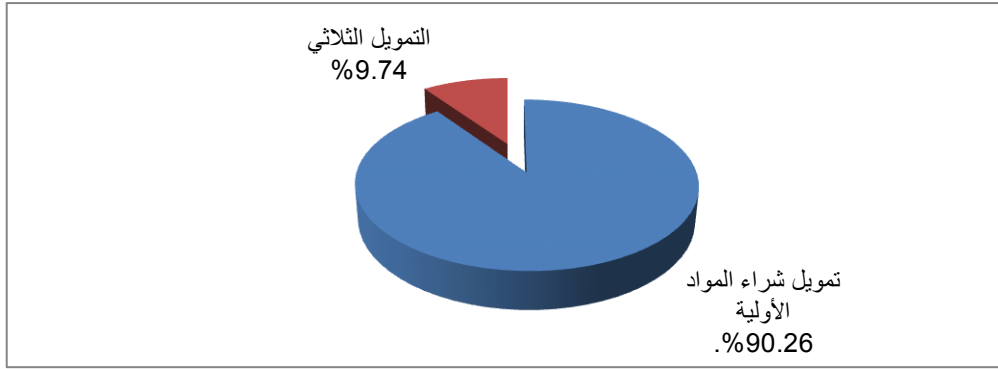
نظرا للارتفاع المتزايد لنسب البطالة في الجزائر جعلها تتخذ عدة إجراءات لتخفيضها ومن بين هذه الإجراءات إنشاء وكالة لتسيير القرض المصغر وكانت أول بوادر الاهتمام بصيغة القرض المصغر صدور المرسوم الرئاسي في 1999/07/22، الذي بين أن القرض المصغر هو سلفة تمنحها الدولة للشباب البطل من أجل اقتناء عتاد بسيط أو شراء مواد أولية ويتم التسديد خلال فترات محددة .

لتنشئ بصفة رسمية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بصفة رسمية وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تستهدف كل الأشخاص الذين لديهم رغبة في العمل فهي تقدم قروض بدون فائدة من

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أجل شراء المواد الأولية اللازمة للمشروع<sup>1</sup>، فهو جهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر 18 سنة فأكثر شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات بالبيت بهدف القضاء فهي أداة لمحاربة البطالة وخلق نشاط يأتي بدوره بقيمة مضافة . وهناك نوعين للتمويل من طرف الوكالة على حسب المشروع إما التمويل الثلاثي أو التمويل لشراء المواد الأولية وتجهيز صغير لبدء نشاط أو حرفة<sup>2</sup>.

### الشكل رقم (19) القروض الممنوحة للتمويل من طرف ANGEM الغاية 2016/12/31



Source: Ministère de l'industrie et des mines, n° 30 ، OP.CIT ,p 47

نلاحظ من خلال الشكل رقم (19) أن التمويل لشراء المواد الأولية هو الذي يستحوذ نسبة كبيرة من إجمالي القروض التي تمنحها الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقدره 90.26% مقارنة بالتمويل الثلاثي الذي يكون بين الوكالة والبنك والمستثمر.

نستنتج أن الوكالة تقدم إعانات وخدمات أهمها المساعدات المالية بحيث تشرف على تقديم المساعدات المالية للراغبين في استحداث مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو توسعة نشاطهم وذلك من خلال صيغ تين للتمويل إما من سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، أو قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج والتي تستدعي تدخل البنك من أجل تمويل ويعفى القرض

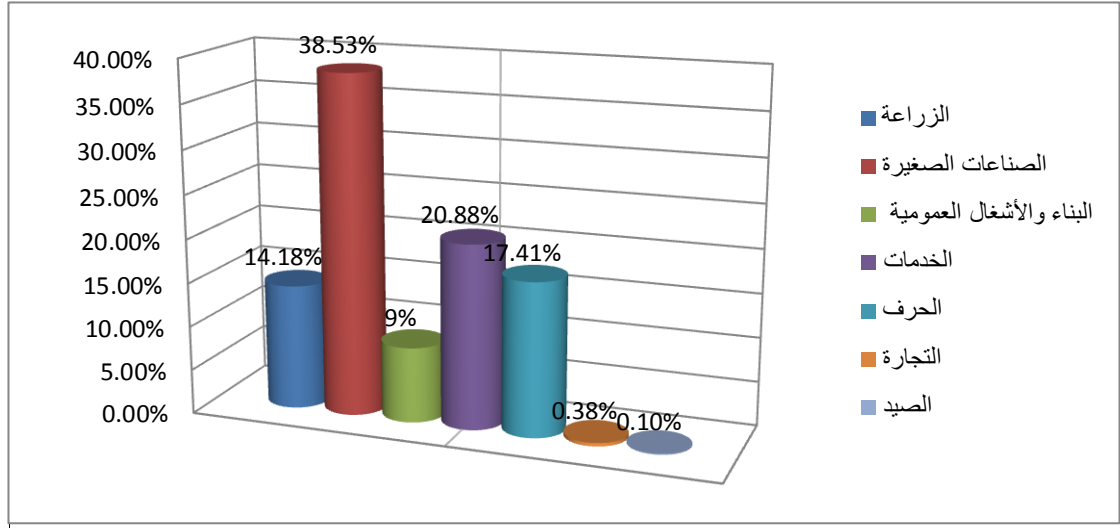
<sup>1</sup>Samia Gharbi , OP. CIT, page 11.

<sup>2</sup>خالد رجم وآخرون، تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر - ولاية ورقلة - الفترة 2005-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06/جوان 2017، ص 78.

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المصغر من تسديد الفوائد كليا والتي يتم تسديدها من طرف خزينة الدولة<sup>1</sup>. وتوزع هذه القروض على حسب النشاط والجدول الموالي يوضح هذا التقسيم.

الشكل رقم (20) توزيع القروض التي تمنحها وكالة ANGEM على حسب النشاط بالغاية 2016/12/31



Source :Ministère de l'industrie et des mines n° 30 , OP. CIT , p 48.

من خلال الشكل نلاحظ أن الوكالة تمنح قروض تمويل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل على حسب النشاط، نلاحظ تفاوت في الأنشطة فمثلا نشاط الصناعات الصغيرة يحتل المرتبة الأولى في استقطاب دعم الوكالة بنسبة 38,53% وهذا في نهاية سنة 2016 ليليها نشاط الخدمات الذي تشكل المساهمة بـ 20,88% ليأتي بعدهما نشاط الحرف بـ 17,41%

### -الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME:<sup>2</sup>

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 تمثل هيئة عمومية ذات طابع إداري تتميز بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية حيث تشرف عليها وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار<sup>3</sup>. و هدفه التمثل

<sup>1</sup>الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقولاتي- دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة- ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 87.

<sup>2</sup>سهام شيهاني، طارق حمول، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>3</sup>الاطلاع 2017/12/13 على الساعة 20:40 تاريخ?http://www.mdipi.gov.dz

الجزئي و الكلي بالأعمال و التجهيزات و تكاليف بعض الامتيازات الخاصة، أما بالنسبة للمشاريع التي يمكنها الاستفادة من خدمات الصندوق فهي المشاريع التي تقع بالمناطق التي يجب تطويرها والمشاريع الخاضعة للرقابة. وطبقا لقرارات مجلس الوزراء المنعقد في 11 جويلية سنة 2010 فإن الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينتمي إلى المؤسسات التي تشغل أحد القطاعات التالية: الصناعة، قطاع البناء والأشغال العمومية، الصيد، سياحة وفندقة، خدمات النقل وأخيرا خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال<sup>1</sup>.

### - الصندوق الوطني لتأمين البطالة CNAC:

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 وهو موضوع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي وهو يسعى إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية بحيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة 36 شهرا، كما كلف الصندوق وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 03/514 المؤرخ في 06 ديسمبر سنة 2003 بعم ومرافقة وإحداث نشاطات جديدة للعاطلين عن العمل أو المسرحين منه<sup>2</sup>. وانطلاقا من سنة 2004 في إطار تطبيق برامج رئيس الجمهورية لمخطط تشجيع ودعم التنمية الاقتصادية ومحاربة البطالة وعدم الاستقرار، تولى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع والبالغين من العمر ما بين 35 سنة و 50 سنة من خلال الاستفادة بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الذي أصبح في حدود 10 ملايين دج بعدما كان لا يتعدى

<sup>1</sup> تاريخ الاطلاع 2017/12/13 على الساعة 21:39 <http://www.elmouwatin.dz/?21:39>

<sup>2</sup> زكرياء مسعودي، حميدانو صالح، دور وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18-19 أفريل سنة 2012، ص10.

05 ملايين دج<sup>1</sup>. وبعد اجتماع مجلس الوزراء في 06 مارس سنة 2011 لتحسين كيفية التمويل خرج بإجراءات جديدة تتمثل في<sup>2</sup>:

- تغيير المساهمة الشخصية إلى 1% بدلا من 20% سابقا إذا كان القرض أقل من 05 ملايين دج و 02% بدلا من 25% سابقا كمساهمة إذا كان القرض يتراوح ما بين 05 ملايين و 10 ملايين دج .

- قروض غير مكافئة تتحملها الخزينة العمومية وهي متمثلة في 500 ألف دج للكراء إذا كان ضروري و 500 ألف دج لشراء السيارات مهياة وأخيرا مليون دج لخريجي الجامعات من أجل الكراء إذا كان مشترك ما بين اثنين أو أكثر في نشاطات كمكاتب الدراسات والأطباء والمحامين .

- زيادة نسبة القروض الغير مكافئة من 60% إلى 80% ومن 80% إلى 95% إذا كانت الاستثمارات في الهضاب العليا والجنوب وحسب القطاعات مثل : الفلاحة، الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، الري وأخيرا الصناعة التحويلية .

- تمديد فترة تسديد القروض إلى ثلاث سنوات للمبلغ الأساسي وأربع سنوات بالنسبة للفوائد.

وحسب إحصائيات وزارة الطاقة حول عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق وأثره في تخفيض البطالة وهو موضح في الجدول الموالي .

<sup>1</sup> زيرمي نعيمة، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السابع حول :الصناعة التأمينية، الواقع العملي آفاق التطوير - تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 03-04 ديسمبر سنة 2012، ص14.

<sup>2</sup> زكرياء مسعودي، حميدات صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جدول رقم(25) المشاريع الممولة عن طريق CNAC على حسب النشاط إلى غاية 2016/12/31

| النشاط        | عدد المشاريع الممولة | مناصب الشغل المستحدثة | قيمة التمويل بمليار دج |
|---------------|----------------------|-----------------------|------------------------|
| الزراعة       | 17513                | 42322                 | 68610,87               |
| الحرف         | 11886                | 31222                 | 37029,45               |
| صيانة         | 795                  | 1910                  | 2249,56                |
| صناعة         | 10740                | 31317                 | 47963,17               |
| صيد           | 404                  | 1462                  | 2784,59                |
| مهن حرة       | 831                  | 1813                  | 2970,57                |
| خدمات         | 30111                | 63430                 | 106551,9               |
| نقل البضائع   | 45844                | 69662                 | 118366,73              |
| نقل المسافرين | 12191                | 18483                 | 28844,08               |
| بناء وأشغال   | 8080                 | 25992                 | 32164,07               |

Source: Ministère de l'industrie et des mines n° 30 ,OP. CIT, p.26.

من خلال الجدول أعلاه رقم(25) أن عدد المشاريع الممولة من نشاط نقل البضائع هي التي تحوز على الحصة الأكبر من تمويل الصندوق حيث بلغ عددها 45844 مؤسسة في نهاية سنة 2016.

### 2.3.3 - حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعود تاريخ ظهور حاضنات الأعمال إلى عام 1959 بالولايات المتحدة الأمريكية عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز الأعمال، أين يتم تأجير وحداتها للأفراد الراغبين في إقامة مشروع جديد مع توفير له النصائح والإرشادات. بالتالي هي عبارة عن مؤسسة تقدم خدمات لشباب يفنقرون إلى المقومات المادية والإدارية وكن لديهم أفكار واختراعات واعدة يمكن أن تتحول إلى منتجات وخدمات مربحة<sup>1</sup>. إذا حاضنات الأعمال تمثل وسيلة دعم ومساندة لتنمية ورعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

<sup>1</sup> عبد الله سعد الهاجري، دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت، مداخلة ضمن الملقى العربي حول: تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، الجمهورية التونسية، يومي 12-14 أكتوبر، 2013، ص 04.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر كغيرها من الدول التي حققت نجاحا في مجال ترقية المؤسسات ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى وضع الأطر القانونية التوجيهية والقوانين التشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل محاضن ومشاتل للمؤسسات ومراكز الابتكار .

وقد تمثلت هذه الأطر القانونية بداية من سنة 2001 بإصدار القانون التوجيهي رقم 18/01 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، وبعدها المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل<sup>1</sup>.

وتسعى هذه الحاضنات إلى تحقيق جملة من الأهداف المترابطة يمكن ذكرها في ما يلي:

- تهتم بتطوير أفكار جديدة تساهم في خلق مشروع إبداعي جديد وتطوير المشروع القائم بحيث تمكن المبتكرين والمخترعين من تجسيد أفكارهم في منتجات أو عمليات قابلة للتسويق<sup>2</sup>.

- دعم المؤسسات الصغيرة الناشئة عند انطلاقها من خلال تقليل المخاطر التي تواجهها من مخاطر مالية، فنية، إدارية، قانونية والتكاليف المرتبطة بها وفي الوقت ذاته تخلق وتشجع ثقافة المقاول لدى المستثمرين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عمار زودة، حمزة بوكفة، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2014، ص 66.

<sup>2</sup> عبد الرزاق خليل، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006.

<sup>3</sup> دراجي كريمو، حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 32-2015، ص 176 .

- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تحسين فرص نجاح المؤسسات وتشجيع الأفكار المبتكرة<sup>1</sup>.

- زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الصناعات خصوصا القائمة على التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني مع تدعيم جهود التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث والتطوير والهيئات الحكومية<sup>2</sup>.

- تهدف إلى الدعم المالي لأن المشاريع الصغيرة أو المتوسطة تحتاج إلى رعاية ومساعدة مالية، فعملية احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمر بعد مراحل إلى غاية تخرج المؤسسة من الحاضنة يمكن ذكر هذه المراحل في مايلي<sup>3</sup>:

- مرحلة إعداد خطة المشروع: يتم في هذه المرحلة إعداد دراسات جدوى متكاملة وتقديم استشارات إدارية تساعد على تصميم هيكل تنظيمي يتلاءم مع احتياجات المؤسسة المحتضنة.

- مرحلة نمو وتطوير المشروع: يتم في هذه المرحلة توفير الخدمات المالية اللازمة وتقديم المساعدات الإدارية والفنية.

- مرحلة التخرج من الحاضنة: وهي آخر مرحلة يمر بها المشروع داخل الحاضنة بعدما حققا نمو وتطورا.

وتعتبر تجربة الجزائر في مجال احتضان الأعمال في بداياتها مقارنة بالكثير من الدول الأخرى التي لها تجربة مسبقة فحتى نهاية السداسي الأول من سنة 2013 وجدت

<sup>1</sup> ريجان الشريف، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول - ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان: " استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، يومي 18 و19 أبريل 2012، ص11.

<sup>2</sup> بن قطاف أحمد، دور برامج احتضان الأعمال في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد، مجلة برج بوعريش، العدد 14-المجلد 01-2016، ص144.

<sup>3</sup> بلعبيدي عبد الله، مقلاني عاشور، المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل التنموي، مجلة شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني، 2017، ص237.

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أربع مشاتل مؤسسات في كل من الولايات التالية: عنابة، وهران، غرداية، برج بوعرييج، احتضنت 46 مشروع يتوقع منها إنشاء 308 منصب شغل وتتنوع هذه المشاريع في القطاعات التالية: الاتصالات، معالجة وإعادة تدوير النفايات، الإعلام الآلي، الصناعات الغذائية... إلخ<sup>1</sup>. أما في نهاية سنة 2016 فقد ارتفع عدد مشاتل المؤسسات إلى 16 مشتلة في الولايات التالية: عنابة، وهران، برج بوعرييج، غرداية، بسكرة، خنشلة، ميله، سيدي بلعباس، ورقلة، باتنة، أدرار، البيض، أم البواقي، بشار، تيارت، وأخيرا البويرة. إذ تشير الإحصائيات إلى ارتفاع تعداد المشاريع المستضافة مقارنة بسنة 2015 وهي موضحة في الجدول التالي .

الجدول رقم (26) يبين تطور المشاريع المستضافة مع عدد المؤسسات المستحدثة (2015-2016)

| السنوات                | 2015 | 2016 |
|------------------------|------|------|
| عدد المشاريع المستضافة | 135  | 158  |
| عدد المؤسسات المستحدثة | 84   | 70   |

Source :: Ministère de l'industrie et des mines n° 30 «OP. CIT» p.23 .

من خلال الجدول رقم (26) نلاحظ أن عدد المشاريع المستضافة في 2015 بلغ 135 مشروع ليرتفع العدد بنسبة 17% أي 158 مشروع وهذا في نهاية سنة 2016، أما عدد المؤسسات المستحدثة فقد بلغ 84 مؤسسة في سنة 2015 لينخفض العدد بنسبة 16% أي بلغ العدد الإجمالي 70 مؤسسة وهذا في نهاية سنة 2016، وهذا متعلق بحاضنات الأعمال في الجزائر، أما مراكز التسهيل التي أوردها المشرع في المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل بلغ العدد الإجمالي لها في السداسي الثاني لسنة 2016 على حسب إحصائيات

<sup>1</sup> ابن قطاف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص150.

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

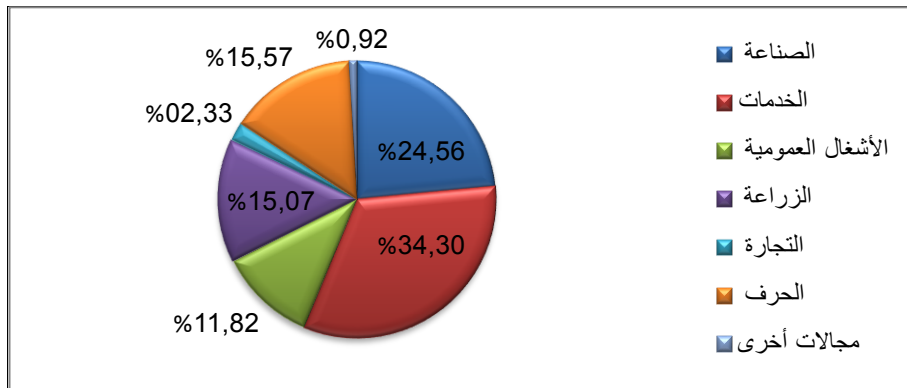
وزارة الصناعة والمناجم 1256 مشروع وهذه المرافقة تهتم أيضا بنوع النشاط المستثمر فيه وهي موضحة في الجدول التالي .

جدول رقم(27) يبين توزيع المشاريع المرافقة بمراكز التسهيل على حسب نوع النشاط إلى غاية نهاية سنة 2016

| عدد حاملي المشاريع | القطاع           | العدد | النسبة % |
|--------------------|------------------|-------|----------|
| 1256               | الصناعة          | 256   | 24.56    |
|                    | الخدمات          | 412   | 34.30    |
|                    | الأشغال العمومية | 142   | 11.82    |
|                    | الزراعة          | 181   | 15.07    |
|                    | التجارة          | 28    | 02.33    |
|                    | الحرف            | 187   | 15.57    |
|                    | مجالات أخرى      | 11    | 0.92     |

Source :Ministère de l'industrie et des mines n° 30, OP. CIT p.22 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (27) أن المشاريع التي لها حركية جيدة هي المشاريع التي تنشط في قطاع الخدمات فق بلغ عددها 412 في نهاية سنة 2016 ثم الصناعة بحيث بلغ عددها 256 مشروع في نهاية سنة 2016، ليليها قطاع الحرف ب187 مشروع، أما الزراعة فقد بلغ عدد مشاريعها 181 مشروع، ليليها قطاع الأشغال العمومية ب142 مشروع ثم التجارة ب28 مشروع وهي موزعة على حسب النسبة في الشكل التالي الشكل رقم (21) توزيع المشاريع المرافقة بمراكز التسهيل على حسب نوع النشاط إلى غاية نهاية سنة 2016 على حسب النسبة المئوية .



Source: Ibid. p. 22.

ومن خلال الشكل نلاحظ أن نشاط الخدمات هو الذي يأخذ الحصة الأكبر في مراكز التسهيل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي بنسبة 34.30% لتليها نشاط الصناعة بنسبة 24.56% أما نشاط الحرف 15.57% فهذه هي ثلاث مجالات الأكثر استقطابا للمشاريع في مراكز التسهيل .

### 3.3- تجارب بعض الدول في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للدول الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد القومي ونظرا لخصائصها المميزة عن غيرها من المؤسسات، نجحت العديد من الدول في الاستفادة من نتائجها وانعكاسها على التنمية ولا يقتصر هذا الاهتمام فقط بالدول السائرة في طريق النمو للنهوض بالتنمية بل تفوقت فيها الدول الصناعية الكبرى وحقت نتائج معتبرة .

#### 3.3.1 - تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول التعرض لبعض تجارب التمويل في بعض البلدان التي حققت نجاحا وتطورا ملحوظا في مجال الاعتماد على تطوير هذا النوع من المؤسسات كوسيلة لبناء نسيجها الاقتصادي مركزين على أساليب التمويل المتوفرة والموفرة بصورة ميسرة لها لتتلاءم مع خصوصياتها وحجمها الاقتصادي.

#### ➤ التجربة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأولى التي أولت اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الكساد العظيم، وفترة السبعينيات التي مثلت الصدمة النفطية وماترتب عليها من انتشار البطالة، وإفلاس العديد من الشركات الكبرى . وللتغلب على آثار تلك الظروف وامتصاص البطالة وكذا زيادة الناتج الداخلي الخام انتهجت الولايات المتحدة

الأمريكية مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة إلى إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الأمريكي منها<sup>1</sup> :

-إنشاء العديد من المنظمات الحكومية لمساعدة وتطوير المنشآت الصغيرة مثل إدارة المشاريع الصغيرة *Small Business Administration (SBA)* وهي مؤسسة حكومية أنشأت عام 1953 لمساعدة أصحاب المشاريع من خلال تزويدها بالخدمات الاستشارية والمساعدات المالية من قروض مباشرة وغير مباشرة .

-تأسيس برنامج تابع لوزارة التجارة الأمريكية يهدف إلى دعم وتشغيل المشروعات الصغرى في مجال التجارة الالكترونية .

-منح إعفاءات ضريبية تصل إلى 20%.

وضع نظام تمويلي يناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>2</sup>.

-وضع فكرة حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد ظهرت لأول مرة بالولايات المتحدة الأمريكية قبل أن تنتقل إلى باقي دول العالم خاصة الدول الأوربية وهي تحظى باهتمام القطاعين العام والخاص بالتالي هي عبارة عن منظمات تنموية تتوفر على مجموعة الخدمات التي تعمل في مجال استقبال ورعاية المشروعات الناشئة التي لا تمتلك كل الوسائل اللازمة لمواجهة متطلبات الإنشاء والتشغيل<sup>3</sup>.

تتمثل مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاث مصادر أساسية تتمثل في: البنوك، شركات رأس المال المخاطر، شركات الإيجار بالإضافة إلى مصادر أخرى أقل درجة منها كصناديق التوفير ومؤسسات

<sup>1</sup>سمير زهير الموص، بعض التجارب الدولي الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مكتب محافظة قليبية، سنة 2010، ص ص 30-31.

<sup>2</sup> خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص 227.

<sup>3</sup>Site internet <https://www.sasapost.com/opinion/some-successful-international-experiences-in-the-field-of-small-and-medium-enterprises/> تاريخ الاطلاع: 2017/12/27 الساعة 15:21

التمويل<sup>1</sup>. وذلك من أجل منح القروض والمساعدات المالية لهاته المؤسسات. أما بالنسبة لمساهمة الدولة في مجال تمويل هذا القطاع تمثل في مساهمة محدودة لأن الولايات المتحدة الأمريكية دولة اقتصاد السوق والحكومة لا تتدخل في الاقتصاد إلا في حالة إعادة التوازن للاقتصاد.<sup>2</sup>

### ➤ التجربة اليابانية

تحظى التجربة اليابانية أهمية بالغة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر اليابان نموذجا للدول المتقدمة التي أولت الصناعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة واعتبرتها هي الدعامه الأساسية للاقتصاد الوطني، كما لا يخفى تأثر كثير من التجارب العالمية بهذه التجربة، نظرا لما اعتمده اليابان من خطة واضحة المعالم لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة باعتبارها ركيزة النمو الاقتصادي. وتمثل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الياباني الدعامه الأساسية للتنمية من خلال عملية التطوير والتصنيع وتقديم فرص عمل كبيرة وخلق لقيمة مضافة، إذ أنها أصبحت تتعايش مع المؤسسات الكبرى لما تتميز به من القدرة على التكامل<sup>3</sup>. حيث انتهجت لذلك عدة سياسات واعتمدت جملة من النظم والبرامج يمكن ذكر البعض منها :

-مكتب للصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي أنشأته عام 1984 وهو تابع لوزارة الصناعة، ويتلخص دوره في تقديم المساعدات الحكومية المجانية للصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال خبراء مختصين في المجالات التقنية والإدارية والتنظيمية<sup>4</sup>.

-اتخاذ اليابان إجراءات مالية عديدة وأنظمة ضريبية داعمة لتشجيع الصناعات الصغيرة كتقديم الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية المتنوعة، كوضع نظام ضريبي خاص يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية، والتخفيض الضريبي على تأجير

<sup>1</sup> رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 167.

<sup>2</sup> رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 170.

<sup>3</sup> فتحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره، ص 63.

<sup>4</sup> مرجع سبق ذكره، ص 162.

الآلات، أو عند ترخيص وتسجيل المباني الخاصة بالصناعات الصغيرة، كذلك الإعفاء الخاص على استهلاك الآلات والمعدات، والإعفاء من ضريبة حيازة ملكية الوحدة الصناعية الصغيرة وغير ذلك<sup>1</sup>.

من خلال ماسبق نلاحظ أن اليابان عمدت إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق خطط توفر ثلاث مصادر أساسية لتمويل هذا النوع من المؤسسات وهي:

البنوك: وهي تمثل الجزء الأكبر من موارد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .  
أما الهيآت التمويلية المتخصصة في تمويل هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة توجد في عدة أشكال هي:<sup>2</sup>

✓ بنوك سوق *lesbanquesSogo*: هي عبارة عن بنوك متخصصة في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يوجد منها 68 بنكا بمجموع 4401 وكالة، يمكنها منح القروض للمؤسسات الكبرى ولكن يجب أن لا تتعدى قيمتها 20% من إجمالي القروض الممنوحة من قبل البنك .

✓ بنوك شانكن *les banquesShinkin*: وهي عبارة عن هيئة مالية موجودة مهامها الأساسية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يمكنها منح قروض لأي نوع آخر من المؤسسات ويوجد 455 بنك شانكن بمجموع 7529 وكالة فرعية .

✓ تعاونيات الإقراض: وهي من بين الجمعيات التعاونية للإقراض المنشأة في إطار قانون 1949 للجمعيات التعاونية، وهي من بين الجمعيات التعاونية التي لم تتحول إلى بنوك من نوع *Shinkin*، مهامها الأساسية هي تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

✓ هيآت تمويلها أخرى: تمثلت في عدة هيآت كشركة التأمين على الحياة، الجمعيات التعاونية الفلاحية، بنوك نورنشانكن *les banques Norinchukin*.

<sup>1</sup> خباياة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 183.

<sup>2</sup> رباح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص ص 163-164.

### ➤ التجربة الإيطالية

لقد أثبتت التجربة الإيطالية جدارتها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون الاعتماد بالدرجة الأولى على الشركات الضخمة، لما لها من مميزات وخصوصيات تتأقلم مع كل الأوضاع الاقتصادية وتتجاوب بسرعة لكل سياسة أو خطة مبرمجة. لذلك أعطت إيطاليا لتجربتها في هذا المجال طابع خاص من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية يمكن ذكرها في <sup>1</sup>:

- تحديث معدات الإنتاج ونقل التكنولوجيا من أجل تحسين تنافسية وإنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تحسين وتثبيت وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الأجنبية ومساعدتها في الدخول إلى أسواق جديدة .

- زيادة حجم الخدمات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدعم المالي .

أما بالنسبة لبنية القطاع الصناعي في إيطاليا يختلف عن تلك الموجودة في الدول الأوروبية الأخرى لأنها تنتج بشكل أساسي سلع الاستهلاك النهائي والسلع متوسطة التقنية، لكن فجوة المقارنة تتسع مع الشركات الأوروبية في المشاريع المتوسطة الحجم التي تستخدم 100-500 عامل وتستقطب أقل من 10% من إجمالي اليد العاملة الإيطالية، بينما تصل هذه النسبة في ألمانيا إلى 17,50% و 16% في فرنسا و 17% في بريطانيا. ولهذا سعت الحكومة الإيطالية لوضع هيآت للدعم المالي تمثلت في: <sup>2</sup>

- ✓ ميديوكريديتو *MEDIOCREDITOR* وهي عبارة عن مؤسسة مالية متخصصة لتقديم القروض المتوسطة الأجل لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ مؤسسة *Simest* وهي مؤسسة مالية أنشئت عام 1991 لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تنشط خارج البلاد من خلال تشجيع الصادرات والاستثمارات الخارجية .

<sup>1</sup>ضو نصر، علي العبيسي، مرجع سبق ذكره، ص04

<sup>2</sup>*Economic and social commission for Western Asia, Uneted nation, New York, publication 2004, P82*

فلقد أظهر قسم الأبحاث في مصرف إيطاليا *Bank Of Italy* أن الأهمية المحدودة للمشاريع المتوسطة الحجم تصبح كبيرة في حال تصنيفها على أساس ملكيتها لأنها غالبا ما تتجمع على شكل مجموعات ضمن تنظيمات تسمى (اتحاد شركات) <sup>1</sup>.

أما على مستوى الصعيد المصرفي فهناك تحسن كبير في إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل لأنه أحد أهم الضروريات التي تنشأ وتتوسع بها هذه المؤسسات وذلك لعدة أسباب منها توحيد القطاع المصرفي من أجل تكامل بلدان أوروبا، بالتالي وجود سوق موحد ودخول منافسين بالتالي زادت حدة المنافسة الأمر الذي أدى إلى تحسن فرص الحصول على القروض المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى إنشاء سوق جديدة عام 1999 التي تتعامل مع الشركات سريعة النمو والعالية التكنولوجيا بهدف تسهيل الحصول على التمويل السهمي، ليلها سنة 2001 انطلاق العمل ببرنامج Star في البورصة المركزية و يضم المؤسسات الصغيرة و يبلغ رأسمالها السوقي 800 مليون أورو.

إذا لقد نجحت إيطاليا في تجربتها مع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك راجع لجملة من الأسباب يمكن ذكر بعض منها في الآتي: <sup>2</sup>

✓ عدم تهميش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارها جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض .

✓ وجود درجة كبيرة من التعاون والتنسيق بينها، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك الشركات مسؤولة عن واحدة منها، ويتيح هذا النموذج المرونة في العمل وسرعة الاستجابة وهذا الذي لا تستطيع المؤسسات الكبرى في بعض الأحيان توفيره .

<sup>1</sup> خباية عبد الله، مرجع سبق ذكر، ص ص 165-166.

<sup>2</sup> محمد راتول، مرجع سبق ذكر، ص 173.

✓ تتميز السياسات التي وضعتها الحكومة الإيطالية من أجل تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية، بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل أو في الخارج بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي .

بعدها تطرقنا لتجارب كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وإيطاليا في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توصلنا إلى النقاط التالية :

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من هذه الدول الثلاث أكثر من 99% من مجموع المؤسسات وذلك من خلال الاهتمام الكبير الذي تقدمه لهذا النوع من المؤسسات كونه يتميز بخصائص مميزة ويساهم في خلق مناصب شغل، وزيادة في الإنتاج وخلق لقيمة مضافة وهذا ما يؤدي إلى تحريك عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد القومي .

- كل من هذه الدول تبرمج سياسات وخطط تدعيميه لأصحاب والمنشآت الصغرى من أجل الاستثمار .

- وجود دعم مالي خاص لهذه المؤسسات في كل من هذه البلدان الثلاث من بنوك ومؤسسات مالية وصناديق متخصصة في تقديم الدعم المالي لهاته المشاريع في كل مراحل نموها .

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هاته البلدان لها فرص كبير ومجالات متاحة من أجل المنافسة وتصدير منتجاتها في الأسواق العالمية .

- خوف هذه البلدان من الانهيار والسقوط دفعها للاعتماد على هذه المؤسسات لأنها تتميز بالمرونة وسهولة إنشائها .

### 3.3. 2- تجارب بعض الدول النامية أو السائرة في طريق النمو

تزامن اهتمام الدول النامية أو السائرة في طريق النمو بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد حصول عدد كبير منها على الاستقلال السياسي بعد فترة طويلة أو قصيرة من الاستعمار، فخرجت هذه الدول باقتصاد متخلف وهش البنية لذلك لجأت إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبناء اقتصادياتها ومن بين هذه التجارب نذكر :

#### ➤ تجربة مصر

تعتبر مصر من بين الدول النامية الرائدة في تشجيع وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الجانب المالي، حيث بدأت تجربتها مع تمويل هذه المؤسسات بداية من سنة 1991 من خلال وضع عدة برامج وخطط لتشجيع المشاريع الصغيرة حيث بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى نهاية التسعينيات أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أمريكي وهذا من خلال تسخير هيآت ومؤسسات متخصصة لتمويل هذا النوع من المؤسسات من بينها:<sup>1</sup>

✓ الصندوق الاجتماعي للتنمية : أنشأ هذا الصندوق سنة 1991، يهتم بصفة كبيرة بخريجي الجامعات والمعاهد العليا، من خلال مساعدتهم في إنشاء لهؤلاء الشباب مؤسسات في مجالات النشاط الاقتصادي كما طرح برنامج المقاول الصغير لخريجي كليات الهندسة، كما يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية مجموعة من البرامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها:

- برنامج المجمعات والأحياء الصناعية وحاضنات الأعمال .
- برنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة .
- برنامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الأعمال،

<sup>1</sup> رايح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكر، ص ص 178-180.

وقد بلغت استثمارات مشروعات البنية الأساسية منها نحو 75.9% ومشروعات التنمية البشرية نحو 16.3% ومشروعات التنمية الاقتصادية 7.8% من جملة استثمارات البرنامج، بينما بلغ عدد المشروعات التي نفذها البرنامج 76138 منها 28764 مشروعاً للبنية الأساسية، 4129 مشروعاً للتنمية البشرية أما المشروعات الاقتصادية فبلغت 43245 مشروعاً.<sup>1</sup>

✓ مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية: يشرف على هذا المشروع جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية على خدمة قطاع المؤسسات الصغيرة القائمة والتي تعمل في أي مجال إنتاجي غير الخدماتي أو التجاري . ومن أجل هذا جعل الحكومة المصرية تزيد من دعمها لهذا القطاع عن طرق مجموعة من الإجراءات يمكن ذكرها في ما يلي :<sup>2</sup>

- مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة .

- تقدير برنامج ضمان بنسبة 50% من الائتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بواسطة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي .

- وضع برامج دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال القروض التي تمنحها العديد من البنوك التجارية من بينها : بنك مصر، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك ناصر الاجتماعي وذلك من أجل مساعدة هذه المنشآت من خلال برامج التمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل .

<sup>1</sup> محمود مرسي لاشين، تجربة جمهورية مصر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، مداخله ضمن الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جامعة الأزهر، يومي 25-28 ماي 2003، ص 05.

<sup>2</sup> سمير زهير الصوص، بعضالتجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة - نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، مكتب قلمية، سنة 2010، ص ص 32-33 .

ولقد أكدت العديد من الدراسات بعد وضع الخطة الخماسية 2002-2007 إلى أن هذه المؤسسات لها قدرة كبيرة في النمو وتوفير مناصب شغل، مما دفع بالحكومة المصرية إلى تكثيف الجهود والسياسات التي تدعم هذا القطاع بعد القفزة التي عرفتتها منذ بداية التسعينيات إلى غاية 2015.

ورغم هذه النتائج المحققة من قبل التجربة المصرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل أصبحت تشكل ما نسبته 98% من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية، والتي تساهم بما نسبته 59% من الناتج الداخلي الخام<sup>1</sup>. إلا أنها تواجه عدة مشاكل وصعوبات يمكن ذكر البعض منها في الآتي :

- نقص التمويل وصعوبة الحصول عليه من القنوات الرسمية،
- ارتفاع تكاليف الحصول على التمويل،
- تعدد الجهات المشرفة على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم وجود تنسيق بينها أدى إلى عدم تطور هذا القطاع .

### ➤ تجربة المغرب

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس النسيج الاقتصادي في المغرب بنسبة تتجاوز 95% من مجموع المؤسسات، فقد شهد الاقتصاد المغربي في الفترة الممتدة ما بين سنة 1998 وسنة 2000 نشاطا متصاعدا فيما يخص عملية الخصخصة وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكذا الإصلاحات الاقتصادية، إذ أنه وعلى حسب دراسات صندوق النقد الدولي *FMI* لقد استطاع الاقتصاد المغربي الخروج من الجمود الذي عرفه سابقا وهذا بعد وضع سلسلة برامج لدعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بالتمويل<sup>2</sup>. ومن أجل النهوض بهذا القطاع وكنتيجة عن هذه البرامج والإصلاحات

<sup>1</sup>محمود المرسي لاشين، مرجع سبق ذكره، ص08.

<sup>2</sup> عطوي عبد القادر، دومي سمراء، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، يومي 25-28 ماي 2003، ص12-13.

## الفصل الثالث واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قام المغرب بوضع مجموعة من الهيآت لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نذكر أهم صندوق أنشئ منذ الاستقلال المغربي وهو :

**الصندوق المركزي لضمان القروض CCG la caisse centrale de garantie**

هو عبارة عن مؤسسة عمومية أنشئ في 1949/07/04 ذات طابع مالي موجه لضمان القروض الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي سنة 1996 تم تعديله فقد أصبح يهدف إلى :<sup>1</sup>

-التكفل بالأسواق المرتبطة بالتصدير أي تدعيم المؤسسات التي تعمل تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج .

-توسيع مجال ضمان الفروض الاستثمارية حيث أصبح الصندوق يغطي من 50% إلى 85% من تكلفة المشروع كما أصبح يقدم مساعدات مالية لتمويل المشاريع المنتجة بنسبة 30% إلى جانب مساهمته في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-وضع آليات جديدة تجعل البنوك المغربية أكثر مساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وضع نظام لتسيير المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إنشاء صندوق لإعادة الهيكلة المالية، لتقديم المشورة المالية للمؤسسات حتى تتجنب مشكلة العسر المالي .

-توسيع مجال نشاطه مع الرفع من نسبة الضمان .

### ➤ تجربة الأردن

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأردني ما يمثل 99.60% من إجمالي المؤسسات خارج القطاع الزراعي، وتقوم هذه المؤسسات المسجلة رسميا بدور هام في مجال توظيف العمالة وزيادة الناتج الداخلي الخام للبلاد، مما يعني ضرورة

<sup>1</sup> محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 15 - 16.

إعطاء الحكومة الأردنية عناية خاصة لهذا النوع من خلال تطويرها وإزالة العقبات التي تحول دون نموها لتكون محركاً أساسياً لقوى الاقتصاد الوطني بمختلف مجالاته .

حيث بدأ الأردن بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بداية السبعينيات من خلال وضع خطة التنمية الاقتصادية الخماسية (1976-1980) والتي شجعت على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتوجه نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج بديلاً للسلع والمنتجات المستوردة، ليليها في عام 1984 تم تأسيس الشركة الأردنية لضمان القروض برأسمال يقدر بـ 10 ملايين دينار وفي عام 1989 تم وضع برنامج اقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وفي عام 1998 وبهدف مكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة قامت الحكومة ومن خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإطلاق برنامج حزمة الأمان الاجتماعي بهدف تحسين الظروف المعيشية، وفي عام 2002 ولنفس الأهداف قامت الحكومة أيضاً بإطلاق برنامج آخر معزز للبرنامج السابق وفي عام 2003 تم دمج البرنامجين<sup>1</sup>.

وكل هذه المخططات التي وضعتها الأردن كلها تسعى إلى توفير الأرضية الخصبة لنمو وتطور هذه المشاريع ومن أهم الاهتمامات كان الاهتمام بتوفير مصادر التمويل لأن التمويل هو العمود الفقري لتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:<sup>2</sup>

- الشركة الأردنية لضمان القروض : وهي شركة مساهمة تأسست عام 1994 برأس مال قدره 7 ملايين دينار أردني، ثم تم زيادة رأسمالها إلى 10 مليون دينار أردني عام 1995، حيث يساهم البنك المركزي الأردني في هذه الشركة بنسبة 47,75% من إجمالي

<sup>1</sup> تائر قنومي، تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن (المعوقات والتحديات)، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية- عمان 11931، الأردن، ص10.

<sup>2</sup> مناوّر حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر )، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006، ص ص 26-27.

المال المصرح به بالإضافة لعدد من البنوك التجارية الأردنية ومؤسسات مالية أردنية أخرى .

• مؤسسة الإقراض الزراعي: تأسست عام 1959 وباشرت عملها سنة 1960 وهي متخصصة في منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة بمجال الزراعة فقط.

• بنك الإنماء الصناعي الأردني: تأسس عام 1965 وهو عبارة عن مؤسسة مالية متخصصة في الإقراض الطويل والمتوسط الأجل للمشاريع الصناعية والسياحية وبعض القطاعات الخدمائية .

• بنك تنمية المدن والقرى: تأسس هذا البنك عام 1979 ورأسماله حوالي 10455 مليون دينار أردني وهو متخصص لتوفير التمويل طويل الأجل لإقامة مشاريع خدمائية، انتاجية وغالبا ما تكون مشاريع صغيرة ومتوسطة .

• الشركة الإقراضية غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة : تأسست عام 1999 وهي شركة ذات مسؤولية محدودة وهدفها توفير القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة في الأردن .

كما قامت الحكومة الأردنية بتوسيع مشروع حاضنات الأعمال ومراكز الإبداع منذ سنة 2005 بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية، تهدف هذه الحاضنات إلى تنمية ثقافة الإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقدم مجموعة من الخدمات الاستشارية المتخصصة لريادي الأعمال منها (التخطيط الاستراتيجي والتسويق، تقييم الفرص وأبحاث السوق، التسويق التكنولوجي .....) هذا وتسعى المؤسسة خلال الفترة 2016-2018 ضمن استراتيجيات التوسع والوصول إلى جميع محافظات المملكة وإنشاء حاضنات جديدة<sup>1</sup>.

تاريخ الاطلاع: 2018/01./21 على الساعة 17:00 <sup>1</sup><http://www.jedco.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=185>

ورغم هذه الآليات والبرامج إلا أن تقرير صادر عن صندوق النقد العربي أوضح بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالأردن ذات ضمانات مالية محدودة، الأمر الذي يحد من قدرتها على الاقتراض، وأضاف أيضا أن الأردن وفر آليات لخفض تكاليف إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال حشد التمويل الخارجي وفتح خطوط الائتمان لتقديم التمويل لتلك المشروعات<sup>1</sup>.

بعدها تطرقنا لتجارب كل من مصر والمغرب والأردن في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توصلنا إلى النقاط التالية:

- ✓ تشترك هذه الدول في كونها تعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة القيمة المضافة للاقتصاد، والتنمية الاجتماعية من خلال توفير مناصب شغل مما يساعد على امتصاص البطالة من المجتمع .
- ✓ كل من هذه الدول وضعت برامج وآليات من أجل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن التمويل يعتبر من أهم العقبات التي تتأثر بها هذه المشروعات .
- ✓ كل من هذه الدول اتجهت نحو خصخصة القطاع .
- ✓ استفادت هذه الدول من تجارب الدول المتطورة الناجحة في هذا المجال .
- ✓ الاهتمام لهذه المشاريع يخص فقط مرحلة الانطلاق بالتالي تحتاج هذه الدول لوضع برامج تساهم في المرافقة المقاولاتية على المدى البعيد .

تاريخ الاطلاع: 21/01/2018 على الساعة 17:33 / <http://alrai.com/article/10418716/>

### خلاصة الفصل الثالث

نستخلص من هذا الفصل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت في الوقت الراهن المحرك الرئيسي للتنمية والتطور الاقتصادي، فهي تساهم في بناء الاقتصاد وإزالة الظواهر الاجتماعية السلبية كظاهرة البطالة من خلال خلق فرص عمل والتي تؤثر على المجتمع، بالتالي معظم الدول اتجهت نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدلا من المؤسسات الكبرى أو الضخمة وذلك لخصائصها المميزة عن غيرها من المؤسسات وانعكاسها على المجتمع من خلال زيادة التشغيل وكذا زيادة القيمة المضافة بالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى المعاملات الخارجية .

فالجزائر وبالرغم من حداثة عملية التحول الاقتصادي بعدما كانت تعتمد على سياسة التصنيع بعد الاستقلال والمؤسسات الكبرى بدأ الشعور بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية وذلك أمام تقويم القطاع العمومي الذي وصلت فيه العديد من المؤسسات إلى أقصى درجات التدهور . بالتالي وجب عليها تأمين التمويل اللازم لإنشاء هذه المؤسسات بالرغم من قلة وبساطة حجم رأسمالها، حيث تقف أمام هذه المؤسسات عوائق وصعوبات من بينها صعوبة الحصول على الأموال سواء من المدخرات الشخصية أو عن طريق البنوك أو المؤسسات المالية وذلك نظرا لبعض الخصوصيات التي تتميز بها .

وبعد انخفاض أسعار البترول أصبح على الدولة التفكير في خطط جديدة للإنعاش الاقتصادي كبديل عن النفط، حيث أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات الهامة التي يمكن أن تتعش الاقتصاد وتحريك التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا عن طريق الاستفادة من تجارب دول أخرى رائدة في هذا المجال، إلا أن تجربة الجزائر في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تعاني من

بعض المشاكل من أبرزها مشكل التمويل الذي أصبح يتقل كاهل هذه المؤسسات التي تتميز بخصوصياتها المتميزة عن غيرها من المؤسسات الأخرى، فهي تلقى مشاكل في الحصول على التمويل اللازم خاصة في مرحلة الانطلاق فكثيرا ما تعتمد هذه المؤسسات على الأموال الخاصة أو القروض العائلية. لهذا السبب وضعت الجزائر جملة من السياسات وكذا هيآت ومؤسسات متخصصة في مرافقة وإنشاء هذه المؤسسات من خلال توفير الأموال اللازمة لمرحلة الانطلاق وحتى تصل لمرحلة النمو .

# الفصل الرابع

دراسة حالة تمويل المؤسسات  
الصغيرة والمتوسطة الجزائرية  
على المستويين الجزئي والكلي

## تمهيد

بعد التطرق في الفصل الثالث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تمويلها وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، سيتم في هذا الفصل عملية الإسقاط على أرضية الواقع من خلال دراسة إحصائية على عينة من المؤسسات في الغرب الجزائري، وذلك من أجل اختبار الفرضيات على أرضية الواقع، وأيضاً الخروج بنتائج من أجل إيجاد حلول لهذه المشكلة التي تقف كعقبة أمام هذا القطاع الحساس والذي يساعد في انتعاش الاقتصاد القومي .

إذا استنادا على الجانب النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماتم دراسته من نظريات وكيفية تطوره في الجزائر، سوف يتم في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي للدراسة، وذلك بالاعتماد على المنهج الاقتصادي القياسي من أجل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيراً في تمويل هذا القطاع في الجزائر . معتمدين في ذلك نموذج الانحدار الخطي المتعدد وبرنامج *Eviews7* وطريقة المربعات الصغرى من أجل تقدير النتائج .

#### 1.4- الدراسة الميدانية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض ولايات الغرب (الشلف، غليزان، مستغانم، وهران)

بعدما تطرقنا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تمويله ومعرفة الهياكل والبرامج التي وضعتها الدولة من أجل مساعدة هذا القطاع الذي يعرف بمحدودية موارده خاصة المالية، وبعد التطرق لتحليل الإحصائيات التي تقدمها وزارة الصناعة والمناجم وكذا المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتأينا أن نقوم بتسليط الضوء على الواقع المعاش وذلك بالتقرب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في التراب الوطني من أجل معرفة كيفية تمويلها وهل استطاعت الاستفادة من هذه البرامج والهيآت المتخصصة لدعم هذه المؤسسات، ومعرفة أيضا أين يكمن مشكل تمويل هذا القطاع .

#### 1.1.4 - جمع البيانات

حتى تكون للدراسة النظرية مدلول واقعي، ويتم الربط بينها وبين الجانب النظري، وقصد استيفاء الدراسة التطبيقية اعتمدت الباحثة على أسلوب التحري المباشر باستخدام الاستبيان من أجل أن يكون للدراسة نوعا من الواقعية وبالتالي معرفة مدى تطابق وجهة نظر الباحثة، مع نتائج الدراسة النظرية ومع ما تستخرجه العينة المختارة من مجتمع الدراسة. والاستبيان كان له دور كبير في جمع المعلومات والحقائق، ولقد عمدنا إلى استعماله كونه الطريقة التي يمكن من خلالها جمع البيانات والمعلومات عن الدراسة كما حاولنا التحكم في البحث من خلال طرح الأسئلة التي إجمالها منصب على الإجابة على الإشكال المطروح، حيث تم تسليم الاستبيان شخصا لمسئولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكانت أحسن الطرق المختارة، لأن بعضهم لم يتمكن من معرفة المطلوب من السؤال، وتخوفه من نشر المعلومات في صحف أو مجلات علمية، والبعض الآخر يظن أن هذه المعلومات ستسلم لمفتشيه الضرائب وغيرها من الاعتقادات هذا ما أدى إلى

رفض البعض منهم الإجابة لذا كنا مضطرين للمقابلة الشخصية بهدف إزالة الغموض وتبيان مجال استعمال المعلومات التي تم الحصول عليها وبالتالي كانت عينة الدراسة 55 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، منها 39 مؤسسة أجابت على الاستبيان و 16 مؤسسة رفضت الإجابة بعد عدة محاولات للإقناع، ومن بين 39 مؤسسة تم استبعاد 5 مؤسسات لم تكن داخل مجال الدراسة للفترة الممتدة من 2006-2016 و 4 مؤسسات أوقفت نشاطها خلال سنة 2016 .

يتكون هذا الاستبيان من 17 سؤال مقسم على ثلاث محاور أساسية هي :

- نوع المؤسسة وتحديد نشاطها .
- مصادر التمويل المتاحة .
- ملئ قيمة الضمانات والقروض ورأس المال لسنوات فترة الدراسة .

وهذه الأسئلة بدورها كانت تتكون من نوعين:

- أسئلة مغلقة كان الهدف منها التنوع في الأسئلة .
- أسئلة مفتوحة كان الهدف منها معرفة مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات، وكذا معرفة المشاكل التمويلية التي تتلقاها هذه المؤسسات .

وترتيب هذه الأسئلة لم يكن عشوائيا وإنما كان وفقا لمنهج الدراسة النظرية، قد تم الحصول على الأجوبة بعد عدة مقابلات مع مسؤولي المؤسسات في ظرف خمسة أشهر . وقد تم اختيار 17 سؤالا وذلك لجعل العينة المدروسة تضع لكل سؤال جواب دون إملالها أو إحراجها لأن التمديد يدفع لعدم الإجابة من جهة والإجابة العشوائية من جهة أخرى، بالتالي تفاديا لكل هذا تم الاختصار .

#### 4. 1. 2- محددات الدراسة الميدانية

في هذا المحور سيتم معرفة منهجية الدراسة قبل الحصول على المعطيات والبيانات التي سوف نستعملها في التحليل من خلال معرفة محدداتها المكونة لهذا الاستبيان وهي كالتالي:

-الحدود المكانية: حيث يغطي هذا الجانب من الدراسة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتيتنشط في بعض ولايات الغرب وهي الشلف، غليزان، مستغانم، وهران . وقد تم اختيارنا لهاته الولايات وذلك لقربها من محل الإقامة .

-الحدود الزمانية: فقد تمثلت الدراسة بالاعتماد على معطيات من سنة 2006 إلى غاية سنة 2016 وهذا من أجل التدقيق في الحصول على البيانات التي سوف تستعمل في الدراسة التحليلية .

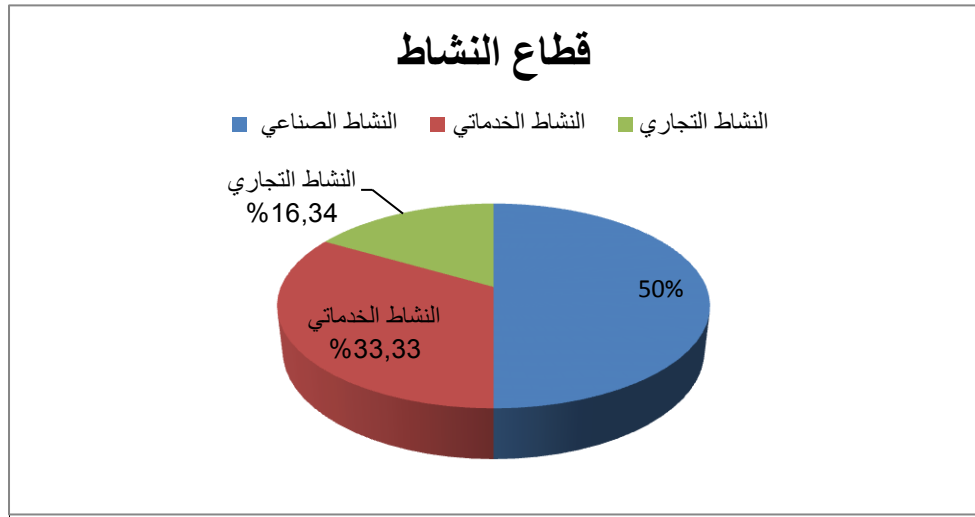
-الحدود البشرية: فقد قمنا بالاتصال بمسيري المؤسسات وكذا بعض الإطارات لدى مديريات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات وكذا الاتصال بمفتشية الضرائب وكذا الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لتزويدنا ببعض المعلومات .

#### 4. 1. 3 - تفرغ المعلومات

بعدها جمعنا المعلومات والبيانات عن طريق استخدام طريقة الاستبيان مع المقابلة الشخصية، توصلنا إلى مجموعة المعلومات من خلال الإجابات المتحصل عليها من طرف مسيري أو مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجب علينا تفرغ هذه المعلومات والبيانات باستعمال برنامج EXCEL لتوضيحها ووضع الأشكال وهذا على حسب المحاور المقسمة في الاستبيان وهي مرتبة على حسب أهميتها .

#### 4. 1. 3. أ- تفرغ المعلومات الخاصة بطبيعة المؤسسة

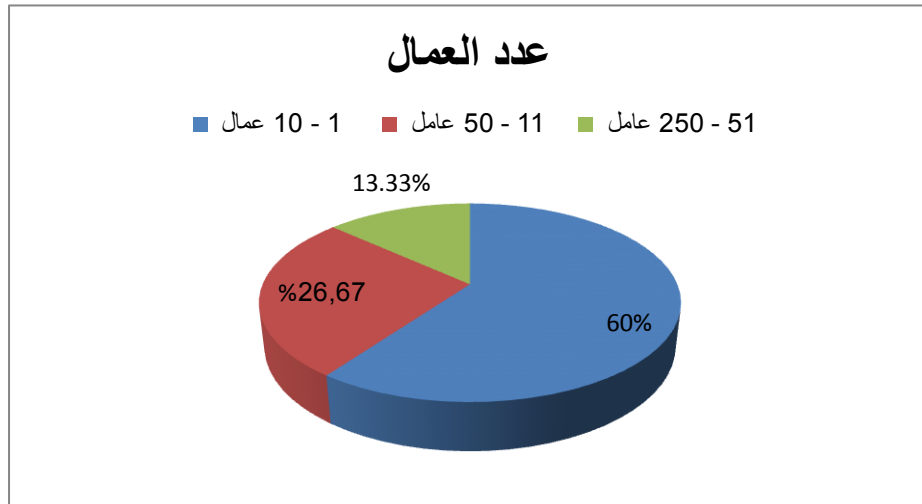
-قطاع النشاط: فيما يخص هذا السؤال فقد أجابت 15 مؤسسة بأنها تزاوّل النشاط الصناعي و 10 مؤسسات تزاوّل النشاط الخدماتي و 5 مؤسسات تزاوّل النشاط التجاري، وهذه الإجابات يمكن تمثيلها بالشكل البياني التالي :



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ أن مؤسسات العينة المتكونة من 30 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يغلب عليها الطابع الصناعي، حيث أن الإجابات كانت عبارة عن نصف الإجابة أي 50% من العينة تزاوّل النشاط الصناعي، و 33,33% من العينة تزاوّل النشاط الخدماتي، و 16,34% تزاوّل النشاط التجاري. هذا دليل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولايات الغرب الجزائري تنشط عموما في القطاع الصناعي أهمها الصناعات الغذائية على غرار القطاعات الأخرى .

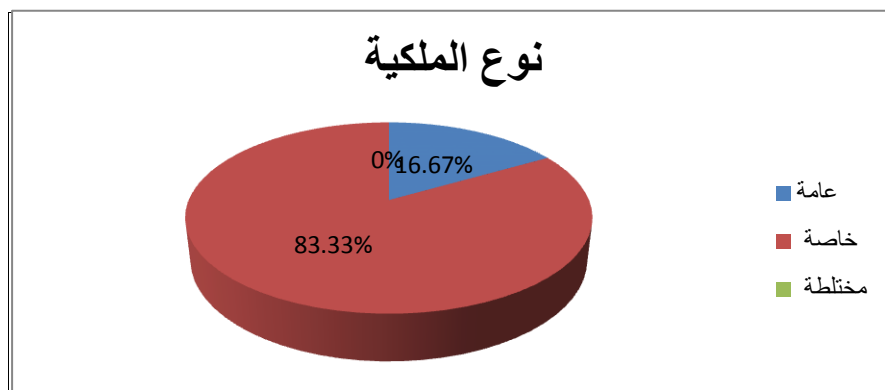
-عدد العمال: فيما يخص هذا السؤال حول عدد العاملين بالمؤسسات محل الدراسة كانت الإجابات على النحو التالي: 18 مؤسسة تشغل من 1- 10 عمال، و 8 مؤسسات تشغل 11- 50 عامل، و 4 مؤسسات تشغل من 51- 250 عامل يمكن تمثيل هذه الإجابات في الشكل التالي:



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ 60% من مؤسسات العينة تشغل ما بين عامل واحد و 10 عمال وهي تمثل المؤسسات الصغيرة التي قد تتكون فقط من صاحب المؤسسة وهي الطابع الغالب للمؤسسات في الجزائر وخاصة من الغرب، والتي تم إنشاؤهم عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب . أما 26.67% هي مؤسسات تشغل ما بين 11 عامل إلى 50 عامل، أما المؤسسات التي تشغل ما بين 51 عامل إلى غاية 250 عامل تمثل نسبة 13,33% من مجموع مؤسسات المكونة لعينة الدراسة، وهذه النسب تمثل عدد العمال التي تشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المؤهلة والغير المؤهلة .

-نوع المؤسسة على حسب الملكية: كانت الإجابات عن هذا السؤال مختلفة، 25 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ذات ملكية خاصة، و 5 مؤسسات ذات ملكية عامة .ويمكن تمثيل هذه الإجابات في الشكل الآتي:

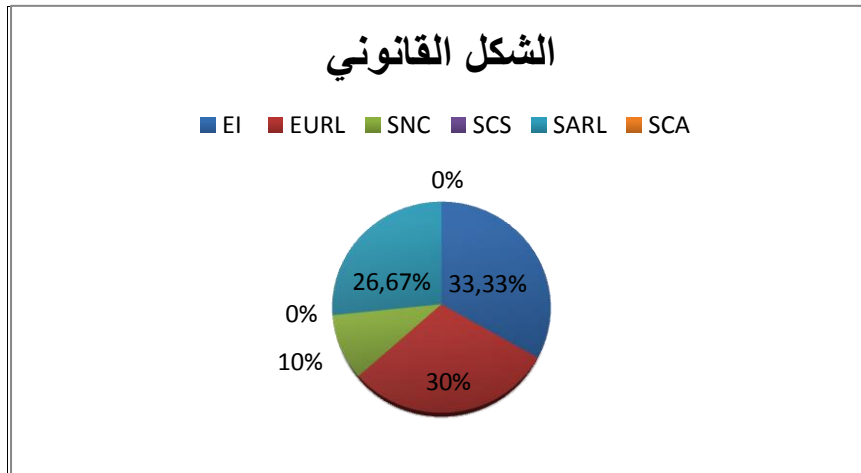


المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة للعينة التابعة القطاع الخاص تمثل نسبة 83,33% والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة للعينة محل الدراسة التابعة للقطاع العمومي تمثل نسبة 16,67%، أما المؤسسات المخلطة لا توجد بالعينة . من خلال هذه النسب نلاحظ أن القطاع الخاص يمثل الأغلبية بعدما اعتمدت الدولة خصخصة المؤسسات، وتشجيع الشباب على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

- الشكل القانوني للمؤسسة: فيما يخص هذا السؤال فقد كانت الإجابات عبارة عن مقترحات متنوعة هي كالتالي:

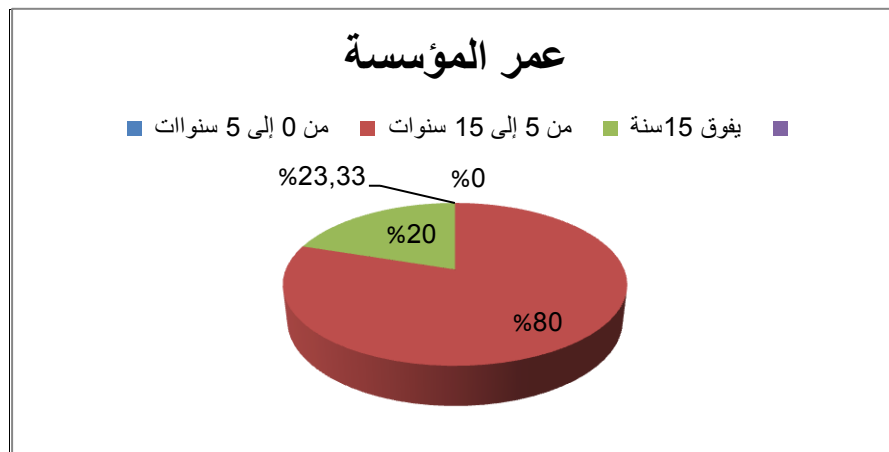
- المؤسسة الفردية (EI)
  - المؤسسة ذات الشخص الوحيد وبمسؤولية محدودة.(EURL)
  - شركة تضامن (SNC)
  - الشركة ذات التوصية البسيطة (SCS)
  - الشركة ذات مسؤولية محدودة (SARL)
  - شركة توصية بالأسهم (SCA)
- والإجابة كانت 10 مؤسسات فردية، و 9 مؤسسات ذات الشخص الوحيد وبمسؤولية محدودة، و 8 مؤسسات ذات مسؤولية محدودة، و 3 مؤسسات تضامن . ويمكن تمثيل هذه البيانات في الشكل البياني الموالي:



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة المؤسسات على حسب الشكل القانوني أن المؤسسات الفردية تمثل نسبة 33,33% وهي نسبة مرتفعة وهي مثال فقط من عينة تتكون من 30 مؤسسة من أربع ولايات للغرب الجزائري والتي تبين أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات فردية، أما الشكل القانوني الثاني وهو المؤسسة ذات الشخص الوحيد وبمسؤولية محدودة وهي تمثل 30%، أما الشركة ذات المسؤولية المحدودة فتمثل 26,67%، وأخيرا شركة التضامن تمثل نسبة 10% من إجمالي العينة .

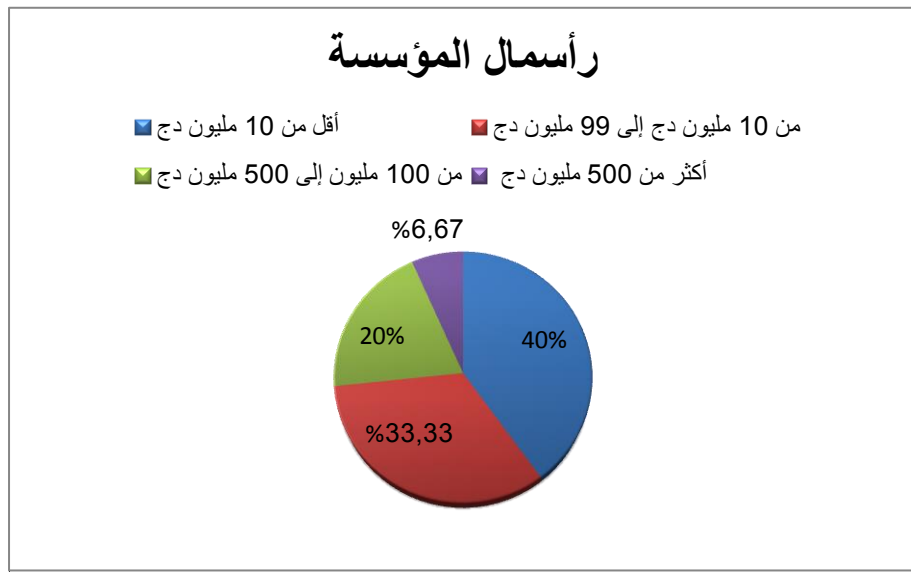
-**عمر المؤسسة:** كانت إجابات مؤسسات العينة في الاستبيان فيما يخص هذه النقطة متفاوتة ولكننا حصرنا هذه النقطة ثلاث فترات وهي كالآتي: 24 مؤسسة كان عمرها يتراوح بين الفترة ما بين 5 و 15 سنة، أما 6 مؤسسات عمرها يفوق 15 سنوات .



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ أن عمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة لعينة الدراسة التي يتراوح عمرها ما بين الخمس سنوات و10 سنوات تمثل نسبة 36,67% من العينة محل الدراسة، والمؤسسات التي يتراوح عمرها ما بين الخمس سنوات والعشر سنوات تمثل نسبة 26,67%، وأخيرا المؤسسات التي يفوق عمرها العشر سنوات تمثل نسبة 23,33% . هذا ما يعكس أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من نقص مدة حياتها وذلك بسبب المشاكل والعراقيل التي تواجهها خاصة في بداية نشاطها وذلك لقلّة ومحدودية مواردها المادية وخاصة المالية بالتالي هي تحتاج للتمويل في بداية نشاطها أثناء مرحلة النمو من أجل ضمان بقاءها واستمراريتها .

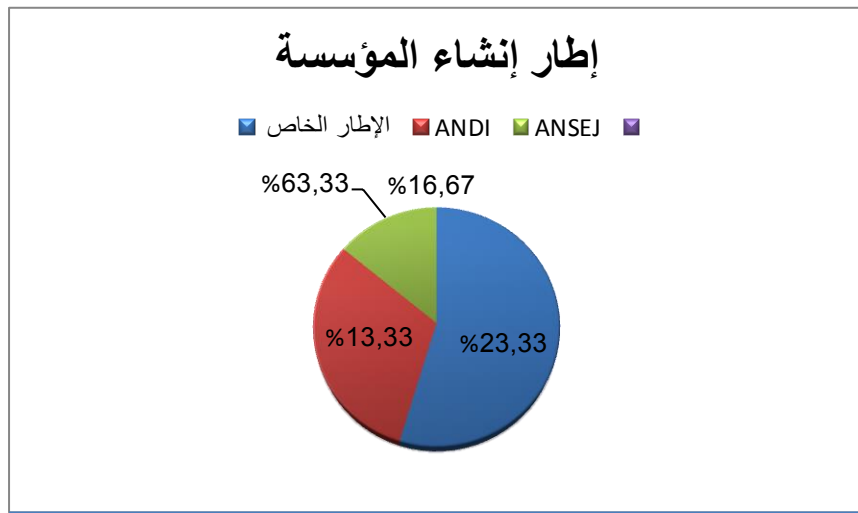
-نوع المؤسسة على حسب رأسمالها: من خلال هذا السؤال حول معرفة نوع المؤسسة بناء على مقدار رأسمالها فكانت الإجابات مختلفة ولكننا من خلال الاستبيان ثم الحصر من خلال مجالات تكون القيمة تتراوح بين إحدى هذه الاقتراحات المقدمة . 12 مؤسسة كان يقل رأسمالها عن 10 مليون دج، و 10 مؤسسات يتراوح رأسمالها ما بين 10 مليون و99 مليون دج، أما 6 مؤسسات تراوح رأسمالها بين 100 مليون و500 مليون دج أما مؤسستين فاق رأسمالهما 500 مليون دج، وهذه البيانات ممثلة في الشكل الموالي



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة لعينة الدراسة التي يقل رأس مالها عن 10 مليون دج تمثل نسبة 40%، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتراوح رأسمالها ما بين 10 مليون دج و 99 مليون دج تمثل نسبة 33,33%، والمؤسسات التي يتراوح رأسمالها ما بين 100 مليون إلى 500 مليون دج تمثل نسبة 20% وأخيرا المؤسسات التي يفوق رأسمالها 500 مليون دج تمثل نسبة 6,67% من مجموع العينة ككل بالتالي هذا يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج للتمويل خاصة تلك التي يقل رأسمالها من 10 مليون دج لكي تتمكن هذه المؤسسات من النمو والتطور وزيادة مدة حياتها .

-في أي إطار تم إنشاء مؤسستكم ؟ هذا السؤال كان موجه لمعرفة إذا كانت معظم هذه المؤسسات المستجوبة نشأت عن طريق الوكالات التي وضعتها الدولة لإنعاش هذا القطاع وإما أن تكون بصفة شخصية بالتالي أجابت 19 مؤسسة بأنها أنشأت على يد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أما 4 مؤسسات فقد أنشأت عن طيف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، أما 7 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أنشأت بطريقة خاصة وهذا ما يبيئه الشكل الموالي :



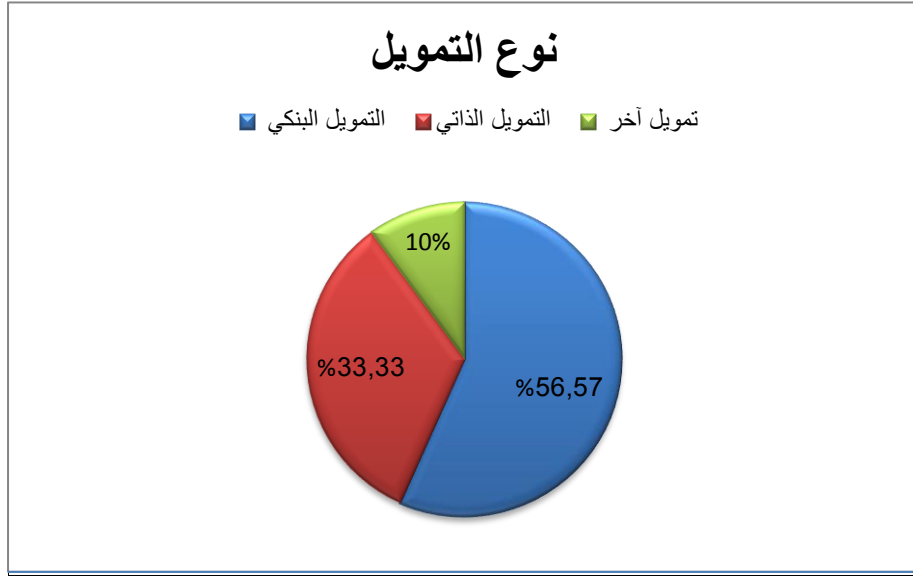
المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة للعينة محل الدراسة التي أنشأت في إطار بعض الهيآت والوكالات التي وضعتها الدولة من أجل مساعدة الشباب الذي يطمحون في إنشاء مؤسسات خاصة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي بلغت نسبة المؤسسات المنشأة من طرفها 63,33% أما المؤسسات التي أنشأت في إطار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 13,33% وأخير نسبة 23,33% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت بطريقة شخصية دون الاستعانة بأية وكالة .

#### 4. 1. 3. ب- تفرغ المعلومات الخاصة بالتمويل

في هذا المحور سيتم جمع البيانات الخاصة بالتمويل، أين يمكن معرفة نوع التمويل الذي تحتاجه هذه المؤسسات وكذا معرفة أهم المشاكل التي تعرقل مسارها، لذلك تم وضع ضمن أسئلة الاستبيان مجموعة من الأسئلة التي تبيّن أيضا نظرة المؤسسات اتجاه التمويل البنكي .

-نوع التمويل: فيما يخص هذا السؤال كان حول نوع التمويل الذي تعتمد عليه المؤسسة فكانت الإجابات كالتالي: 17 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تعتمد على التمويل البنكي وخصوصا تلك التي أنشئت في أطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أما 10 مؤسسات فكانت تعتمد على التمويل الذاتي وخصوصا الأموال الخاصة، أما 3 مؤسسات فقد كانت تعتمد على تمويل آخر وهو من طرف الاقتراض من الأقارب والأصدقاء وهو من أجل تفادي معدلات الفائدة، ويمكن توضيح هذه المعطيات من خلال الشكل التالي:

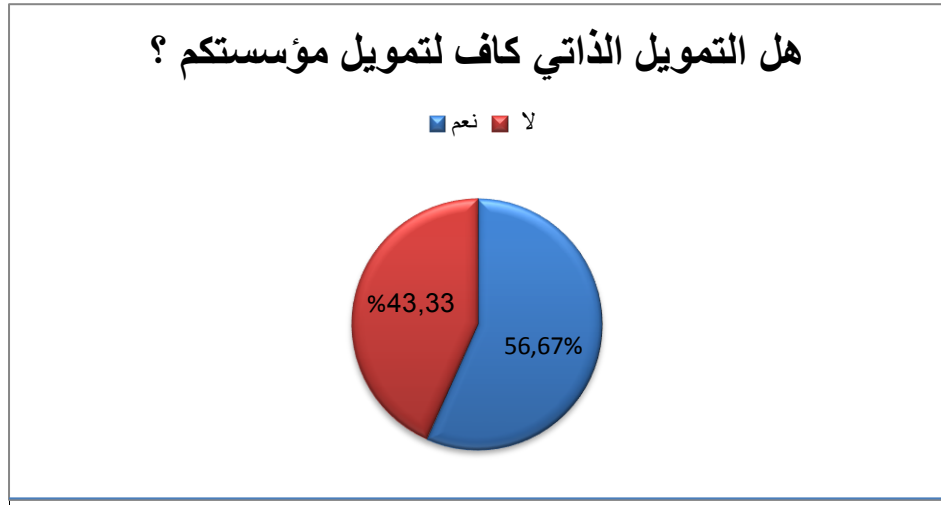


المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على التمويل البنكي تمثل النسبة الأكبر وهي 56,57% من المؤسسات التي أجابت على الاستبيان تعتمد على التمويل البنكي وكان السبب من وراء اختيار هذا النوع من التمويل هو أن بعض هذه المؤسسات تم تمويلها في بداية المسار عن طريق وكالة ANSEJ أو ANGEM وأيضا كان التعليق هو أن التمويل البنكي يتيح لهم الأموال اللازمة لتغطية احتياجات رأس المال العامل، أما نسبة 33,33% تعتمد على التمويل الذاتي وكان التعليق على اختيار هذا النوع من طرف هذه المؤسسات بأنه بدون تكاليف ويوفر الوقت، أما 10% من المؤسسات المستجوبة كانت تعتمد على نوع آخر من التمويل هو التمويل عن طريق الأقارب والأصدقاء الذي يوفر عليهم تكاليف القروض البنكية من معدلات فائدة وضمانات وكذا طول مدة الانتظار .

- هل التمويل الذاتي كاف لتمويل مؤسساتكم ؟ كانت الإجابة عن هذا السؤال محددة وهي مكملة للسؤال السابق عن نوع التمويل فالمؤسسات التي تعتمد على التمويل الذاتي أجابت بنعم وهي 17 مؤسسة أما المؤسسات التي تختار التمويل البنكي أجابت ب لا وذلك بسبب ارتفاع احتياجاتها المالية وهي 9 مؤسسات أما المؤسسات التي تعتمد على

التمويل عن طريق الأقارب والأصدقاء أجابت بلا وهي 3 مؤسسات .ويمكن تمثيل هذه الإجابات عن طريق الشكل التالي:



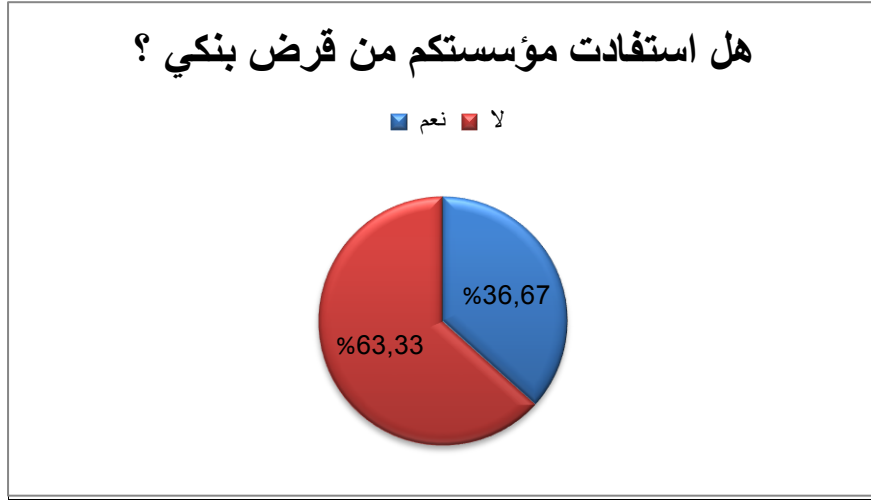
المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر أن التمويل الذاتي هو التمويل الذي يغطي احتياجاتها المالية تمثل 56,67% هذه المؤسسات أجابت بنعم للتمويل الذاتي بدون خطر وتكاليف وأيضا معظم هذه المؤسسات لا تملك ضمانات تقدمها للبنوك بالتالي المصدر الوحيد أمامها هو هذا النوع من التمويل، أما المؤسسات الأخرى التي أجابت بعدم كفاية التمويل الذاتي لتغطية احتياجاتها تمثل نسبة 43,33% من مجموع المؤسسات المستجوبة

وذلك بسبب أن دورة الاستغلال تحتاج لأموال لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطيتها بالتالي تلجأ لتمويل آخر غير التمويل الذاتي من أجل توفير مصادر الأموال أمامها بالتالي تستطيع هذه المؤسسات التطور والتوسع .

- هل استفادت مؤسستكم من قرض بنكي؟ كانت الإجابات عن هذا السؤال مختلفة بالتالي 19 مؤسسة فقط أجابت بنعم أي أنها استفادت من قرض بنكي ومن بينها

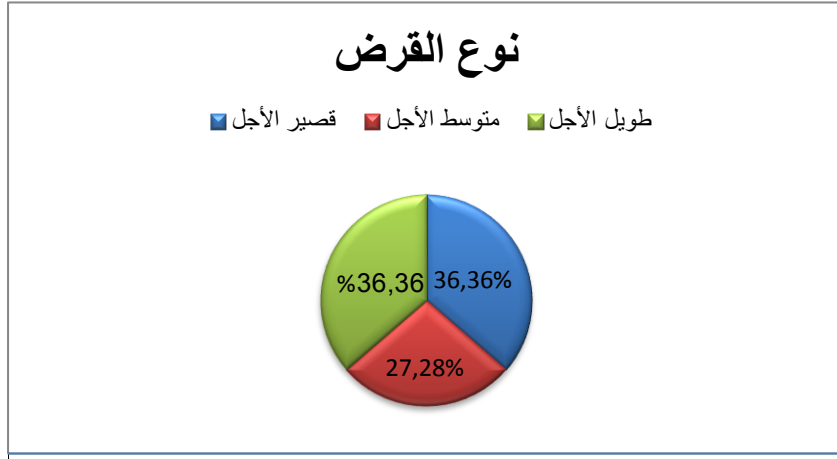
3 مؤسسات استفادت من تمويل وكالة *ANGEM* وهو التمويل الثلاثي، أما 11 مؤسسة لم تستفيد من قرض بنكي وهي موضحة في الشكل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ نسبة 63,33% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستجوبة استفادت من قروض بنكية أما نسبة 36,67% لم تستفيد من قروض بنكية وكان التعليل فبعض المؤسسات يتخوفون من الضمانات ونسب الخطر المرتفعة وبعضهم يتخوف من معدلات الفائدة المرتفعة والبعض الآخر لها تخوف عقائدي أي أنها لا تريد الاستفادة من قروض ربوية .

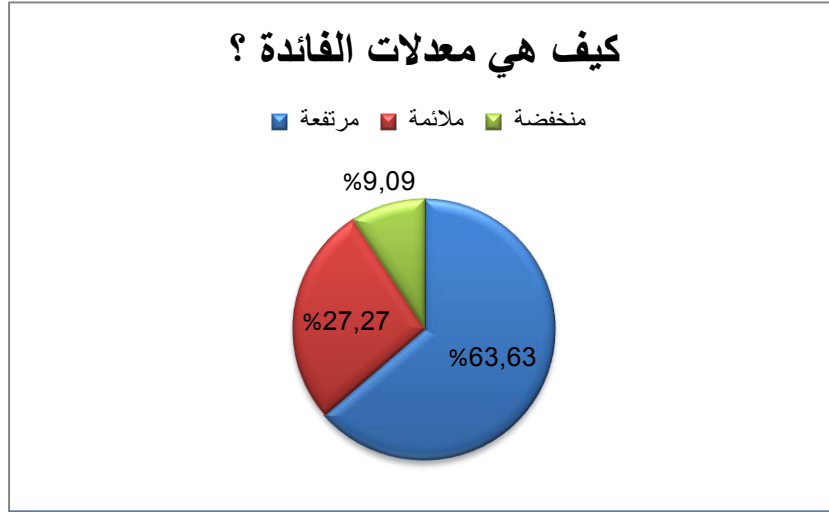
-**نوع القرض:** فيما يخص هذه النقطة فإنها متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحصلت على قرض بنكي هل هو قصير المدة أم متوسط أم طويل المدة، بالتالي من بين 11 مؤسسة التي تحصلت على قرض أجابت 4 مؤسسات بأن القرض كان قصير المدة وذلك من أجل تمويل احتياجات دورة الاستغلال، أما 3 مؤسسات تحصلت على قرض متوسط المدى، و4 مؤسسات تحصلت على قرض بنكي طويل الأجل من أجل تجديد استثماراتها وهي مبينة في الشكل الموالي



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة المؤسسات التي استفادت من قروض بنكية قصيرة الأجل تمثل 36,36% وهذه المؤسسات غالبا ما تحتاج إلى قروض لتمويل دورة الاستغلال، أما نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحصلت على قروض متوسطة الأجل هي 27,28%، وأخيرا نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحصلت على قروض طويلة المدى من أجل تمويل دورة الاستثمار كحشاء أو اقتناء آلات أو عتاد أو أراضي من أجل زيادة الإنتاج أو النمو والتطور .

**-كيف هي معدلات الفائدة ؟ بالنسبة لهذا السؤال كان الهدف منه هو معرفة أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء طلب التمويل البنكي ومن بينها معدلات الفائدة، بالتالي كانت إجابات المؤسسات المستجوبة مختلفة وهي 11 مؤسسة التي أجابت سابقا بأنها تحصلت على قرض بنكي ف7 مؤسسات أجابت بأن معدلات الفائدة التي يفرضها البنك هي معدلات فائدة مرتفعة، أما 3 مؤسسات فقد أجابت بأن معدلات الفائدة هي ملائمة بحجة أن البنك من حقه أن يحقق أرباحا من تقديم القروض، ومؤسسة واحدة فقط أجابت بأن معدلات الفائدة التي يفرضها البنك على القروض التي منحها لها هي معدلات فائدة منخفضة .ويمكن تمثيلها بيانيا:**

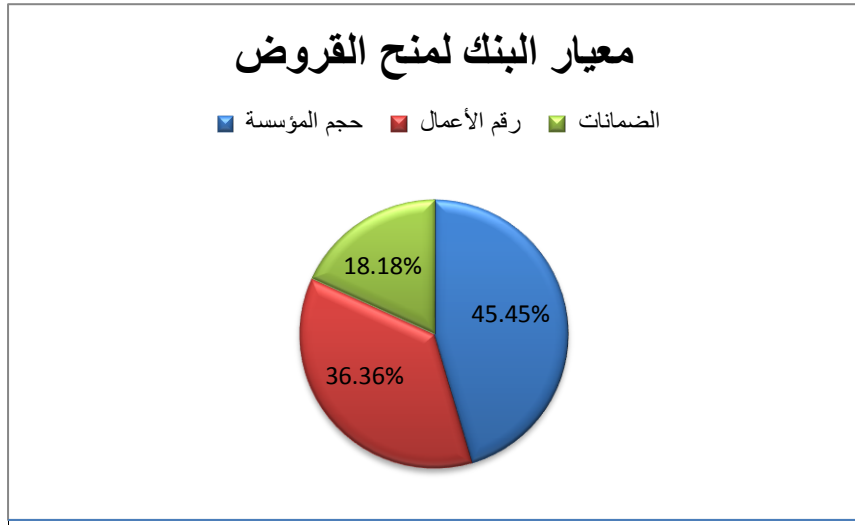


المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستجوبة والتي أخذت قرض بنكي كانت معدلات فائدتها مرتفعة هي 63,63% وهذا يعتبر مشكل وهو سبب نفور المؤسسات وأصحاب المشاريع من طلب القروض من طرف البنوك، أما المؤسسات التي اعتبرت معدلات الفائدة على القروض هي متوسطة كانت نسبة هذه المؤسسات هي 27,27% وهي مؤسسات مع فكرة طلب التمويل من طرف البنوك مقابل معدلات فائدة، وهناك نسبة 9,09% من المؤسسات تعتبر معدلات الفائدة على القروض هي معدلات منخفضة وهذا كان مقارنة بدول عربية أخرى تفرض معدلات فائدة مرتفعة جدا أمام المستثمرين وأصحاب المؤسسات .

- ما هي المعايير التي اعتمد عليها البنك لمنحك قروض ؟ هذا السؤال كان موجه للمؤسسات التي أجابت بأنها أخذت قرض بنكي للتمويل بالتالي فماذا هو المقابل من أجل منح القروض أو على أي أساس منح البنك القروض لهذه المؤسسات فكانت الإجابات على حسب الاقتراحات المقدمة فقد أجابت 5 مؤسسات من بين 11 مؤسسة التي تحصلت على قرض بنكي من العينة الكلية المستجوبة على أن المعيار المعتمد من طرف البنك لمنحها قروض هو الحجم أما 4 مؤسسات أجابت بأن معيار البنك الذي يقابله منحها

البنك قرض هو الضمانات، أما مؤسستين أجابت بأن البنك منحها القرض على أساس معيار رقم الأعمال .ويمكن توضيح هذه البيانات من خلال الشكل البياني التالي :



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة المؤسسات التي تحصلت على قرض بنكي وكان معيار البنك لمنحها القرض هو حجم المؤسسة هي 45,45% أما نسبة 36,36% من مجموع المؤسسات التي تحصلت على قرض بنكي كان معيار البنك هو الضمانات الممنوحة، أما نسبة 18,18% من المؤسسات كان معيار البنك لمنحها قرض هو رقم الأعمال، بالتالي نستنتج أن كل بنك له المعيار المناسب له وكذلك المؤسسة يمكن أن تتوفر لها معيار من هذه المعايير التي تمكن البنك من منحها قروض .

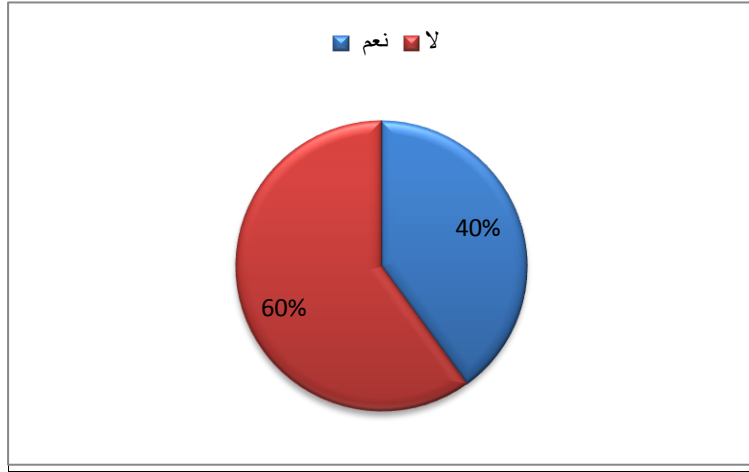
-هل تحقق مؤسستكم ربحية ؟ فيما يخص هذا السؤال كان الهدف منه معرفة أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف نمو وتطور وهل لديها فعلا انعكاس، بالتالي كانت الإجابات بنعم أو لا، وقد أجابت 23 بأنها تحقق ربحية أم 7 مؤسسات أخرى أجابت بلا أي أن مؤسستهم لا تحقق ربحية وذلك لمجموعة من الأسباب ويمكن تمثيل هذه الإجابات في الشكل البياني الموالي :



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة للعينة المستجوبة تحقق ربحية في نشاطها وكانت هذه الإجابة بنسبة 76,67% وهذا يمكن لملائمة ظروف النشاط أو توفر المصادر المالية والمادية وكذا وجود يد عاملة ذات كفاءة وذات إنتاجية، أما نسبة 23,33% من المؤسسات المستجوبة بعدم تحقيق مؤسستهم لربحية وهذا بسبب مشاكل تعرقل النشاط .

- هل استفادت مؤسستكم من أي إعانات مالية من قبل الهيآت التي وضعتها الدولة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ كانت الإجابات عن هذا السؤال محددة بنعم أو لا، و 12 مؤسسة أجابت بنعم أي أنها استفادت من تدعيم الدولة لها عن طريق الهيآت التي وضعتها لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما 18 مؤسسة الأخرى أجابت بلا أي أنها لم تحصل من أي إعانة من طرف الهيآت التي وضعتها الدولة وأنها نشأت وتطورت بفضل الجهود الذاتية ويمكن توضيح هذه الإجابات بالشكل البياني :



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاستبيان .

من خلال الشكل نلاحظ أن 40% فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستجوبة بأنها استفادت من إعانات مالية من قبل الهيآت والأجهزة التي وضعتها الدولة لتمويل هذا القطاع وهذا يدل على أنها تعتمد على الموارد الذاتية بدرجة كبيرة، ونسبة 60% من المؤسسات أجابت بأنها لم تستفيد من أي إعانات الدولة المالية .

#### 2.4 - نمذجة إجابات الاستبيان قياسيا

استنادا إلى إجابات مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة للعينة المدروسة على الاستبيان، وماتم من تفريغ لهذه الإجابات سوف يتم في هذا المحور القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة وذلك بالاعتماد على منهج الاقتصاد القياسي من أجل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا في الاستدانة .وعلى هذا الأساس سوف يتم أولا تحديد النموذج المستخدم والتعرف على متغيراته ثم بعد ذلك تقدير النموذج وتفسيره من الناحية الإحصائية الاقتصادية والقياسية .

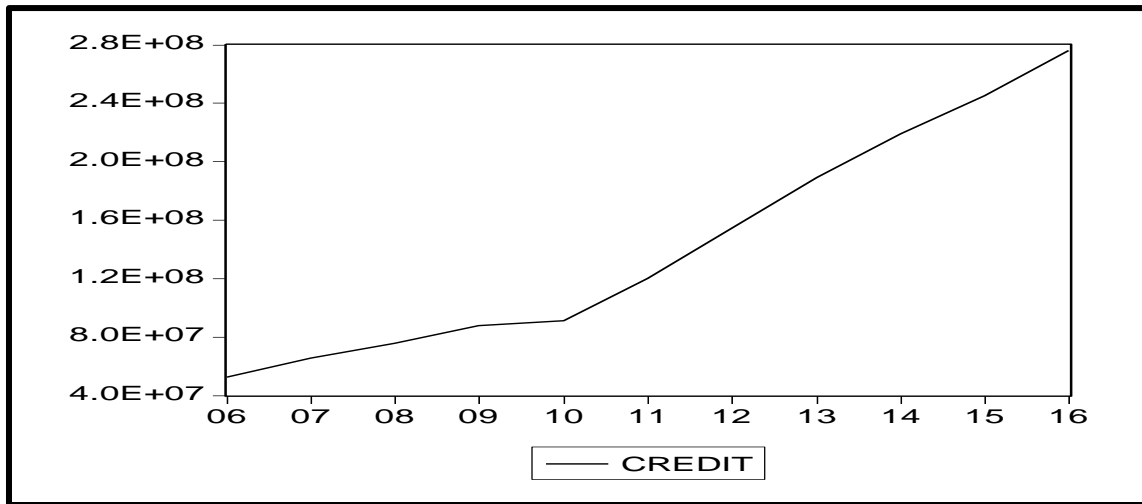
#### 1.2.4 - تحديد متغيرات النموذج الجزئي

بعدها تم التوصل في الجانب النظري إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتب مصادر تمويلها على مبدأ النظرية التسلسلية بالتالي تبدأ هذه المؤسسات لتغطية احتياجاتها التمويلية بمواردها الذاتية من الأموال الخاصة لأنها متوفرة لديها ولا ينجر عنها

فوائد، وإن لم يكفي هذا المصدر أو عدم وجوده تلجأ المؤسسات للاقتراض من البنوك التي تطلب مقابل منح القرض التمويلي ضمان بالتالي تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتحكم فيه محددات من بينها هذه المتغيرات التي استعملت لبناء النموذج القياسي والتي يمكن قياسها هي: الربحية، رأس المال، الضمانات بالتالي هي متغيرات مستقلة، وحجم القروض هي متغير تابع في النموذج.

القروض: يعتبر أهم العناصر المؤثرة على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث يوضح المنحنى التالي تطور القروض لدى المؤسسات التي شملها الاستبيان الموزع عليها والتي أجابت على الأسئلة المقترحة .

الشكل رقم (22) يوضح تطور حجم القروض لمؤسسات العينة المدروسة في الفترة الممتدة (2016-2006)

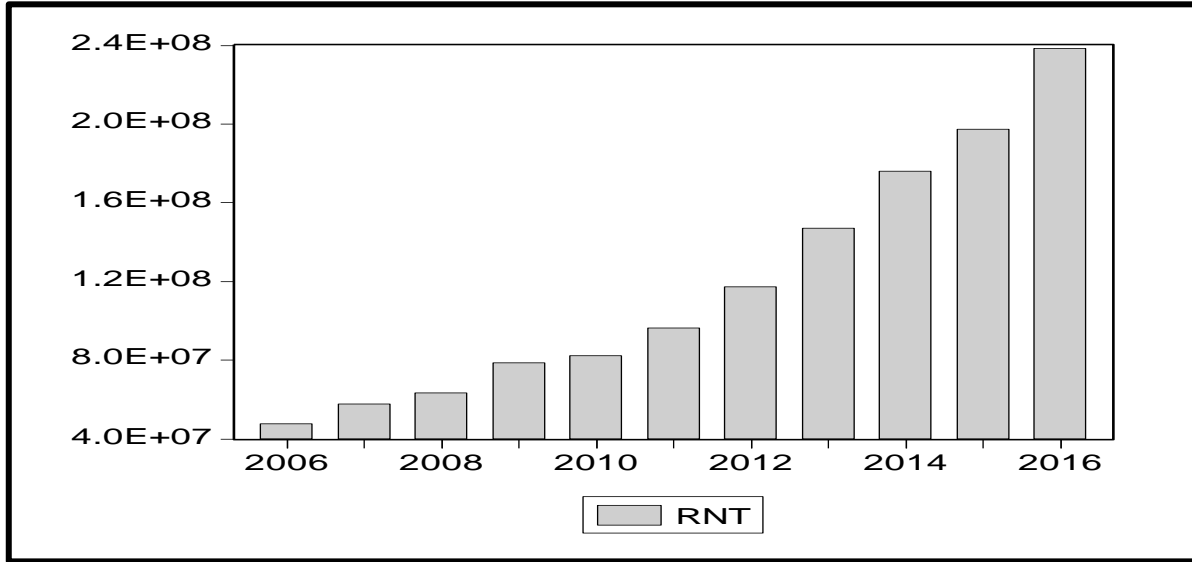


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 7 والملحق رقم 02

بحيث يوضح المنحنى أعلاه الارتفاع المستمر لتطور القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المكونة للعينة حسب سنوات الدراسة، خاصة بعد افتتاح صناديق القروض الوطنية لتدعيم المؤسسات.

الربحية: يعتبر أهم العناصر المؤثرة على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث يوضح الشكل البياني التالي تطور الربحية لدى المؤسسات التي شملها الاستبيان الموزع.

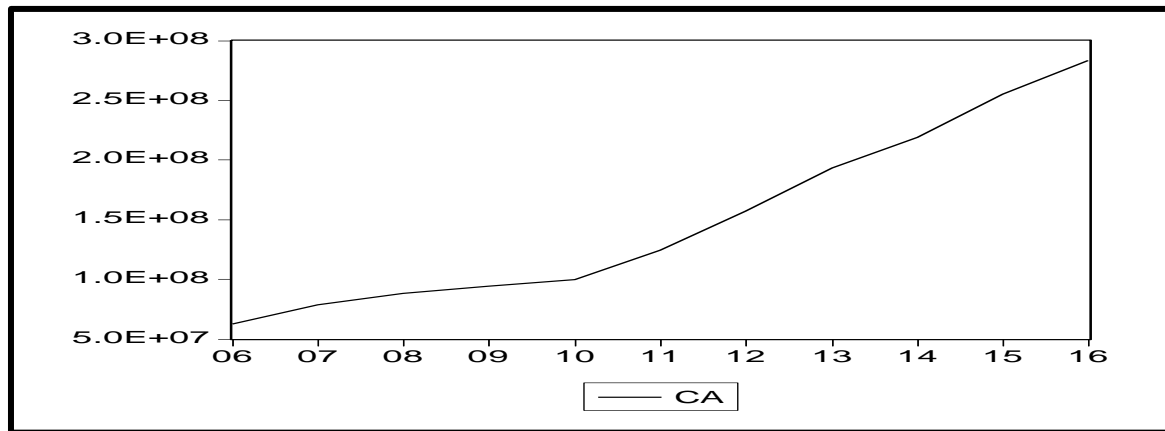
الشكل البياني رقم(23) يوضح التطور الذي شهدته ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة للعيينة خلال فترة الدراسة(2006-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج: *Eviews 7* والملحق رقم 02

نلاحظ الارتفاع في مؤشر الربحية في الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية سنة 2016 حسب معطيات الاستبيان، والذي يوضح نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمن استمراريته و توسعها. رأس المال: يمثل متغير أساسي يتحكم في الطلب على القروض البنكية بحيث يوضح المنحى التالي تطور القروض لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستبيان الموزع عليها والتي أجابت على الأسئلة المقترحة .

الشكل رقم (24) يبين تطور رأس المال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المكونة للعيينة خلال الفترة (2016-2006)

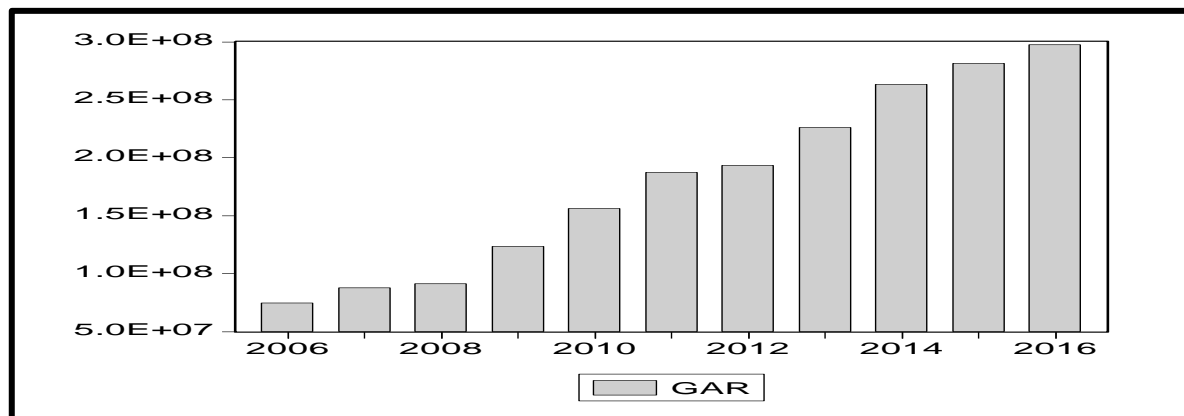


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج: Eviews 7 والملحق رقم 02.

نلاحظ من خلال الشكل، الارتفاع المستمرة في رؤوس أموال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2016 وذلك بسبب اهتمام السياسة الاقتصادية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إستراتيجية لتشجيع هذا القطاع و ذلك بتخصيص أغلفة مالية لإنعاشه .

الضمانات: تعتبر ضرورية لمنح القروض وهي مرتبطة بحجم القروض المطلوبة وهي الأخرى عرفت تطورا خلال فترة الدراسة .

الشكل رقم (25) تطور الضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعيينة المدروسة خلال الفترة (2016-2006)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: Eviews 7 والملحق رقم 02.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن الضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة منذ سنة 2006 وذلك من أجل الحصول على قروض مالية لتدعيم المؤسسات ماليا.

4. 2. 2 - بناء نموذج قياسي لحجم القروض الممنوحة لتمويل *pme* العينة المدروسة  
نقترح المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المفسرة لحجم القروض المطلوبة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل احتياجاتها المالية .

➤ المتغير التابع: يتمثل في القروض الممنوحة من طرف البنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالعينة المدروسة ونرمز لها في النموذج ب *Crédit*.

➤ المتغيرات المستقلة: تتمثل في

- الضمانات ونرمز لها ب *Gar<sub>E</sub>*

- الربحية ونرمز لها ب *Rnt*

- رأس المال ونرمز له ب *CA*

بعد التعرف على مختلف المتغيرات التي سوف يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع كل البيانات الخاصة بكل متغيرات الدراسة . سوف يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج الذي يعد من أولى وأهم مراحل بناء نموذج قياسي .

بالتالي يمكن صياغة دالة التقدير بالشكل التالي

$$Crédit = F(Gar_E, CA, Rnt) \dots\dots\dots(1)$$

سيتم استخدام الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية *MCO* وصيغتها الرياضية الاقتصادية من الشكل التالي:

$$Crédit = B_0 + B_1 Gar_E + B_2 CA + B_3 Rnt + U_i \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

- *i* : يمثل عامل الزمن .

- *Crédit*: يمثل قيمة القروض بـ: د.ج .
  - *Gar<sub>E</sub>*: يمثل قيمة الضمانات التي تمنحها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبنوك بـ د.ج .
  - *CA*: يمثل قيمة رأس المال بـ د.ج .
  - *Rnt*: يمثل قيمة المردودية بـ د.ج .
  - $B_3 B_2 B_1 B_0$ : تمثل معاملات النموذج .
- وبمأن النموذج القياسي يتميز بالطابع الاحتمالي، تم إدراج حد الخطأ  $U_i$  الذي بدوره ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في استنادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يصعب قياسها.
- تم قياس درجة الارتباط الخطي ما بين المتغيرات المستقلة بالاعتماد على برنامج *Eviews 7* والنتائج كالتالي .
- جدول رقم (28) يوضح نتائج الارتباط الخطي لمتغيرات نموذج دالة التقدير لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض .

|               | <i>Crédit</i> | <i>CA</i>      | <i>Gar<sub>E</sub></i> | <i>RNT</i>     |
|---------------|---------------|----------------|------------------------|----------------|
| <i>Crédit</i> | 1             | 0.998859446657 | 0.97733752198          | 0.994600665166 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علمخرجات برنامج *Eviews 7* .

بالتالي نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بحيث توجد علاقة طردية قوية ما بين القروض ورأس المال والتي بلغت 0.998، وكذا علاقة قوية أخرى ما بين القروض والضمانات والتي بلغت 0.97، أما علاقة القروض بمؤشر المردودية والتي بلغت 0.99 مما يسمح لنا بتقدير الدالة .

بعد صياغة النموذج القياسي سوف يتم تقدير واختبار المعادلة المشكلة للنموذج وتحليل مختلف نتائجها وذلك من أجل التأكد من مدى صحة فرضية البحث أو

نفيتها اعتمادا على الحزم الإحصائية لبرنامج *Eviews 7* واستنادا على طريقة المربعات الصغرى لنموذج الانحدار المتعدد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (29) يبين نتائج تقدير نموذج دالة التقدير لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض .

| Method: Least Squares      |             |                       |             |          |
|----------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Date: 15/01/18 Time: 03:15 |             |                       |             |          |
| Sample: 2006 2016          |             |                       |             |          |
| Included observations: 11  |             |                       |             |          |
| Variable                   | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
| GAR                        | 0.131862    | 0.053420              | 2.468423    | 0.0429   |
| CA                         | 0.892353    | 0.154022              | 5.793670    | 0.0007   |
| RNT                        | -0.005185   | 0.176361              | -0.029400   | 0.9774   |
| C                          | -14065349   | 2846234.              | -4.941741   | 0.0017   |
| R-squared                  | 0.998781    | Meandependent var     |             | 1.43E+08 |
| Adjusted R-squared         | 0.998259    | S.D. dependent var    |             | 78238248 |
| S.E. of regression         | 3264507.    | Akaike info criterion |             | 33.11040 |
| Sumsquaredresid            | 7.46E+13    | Schwarz criterion     |             | 33.25509 |
| Log likelihood             | -178.1072   | F-statistic           |             | 1912.283 |
| Durbin-Watson stat         | 2.318034    | Prob(F-statistic)     |             | 0.000000 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 7* .

وفق الجدول رقم (29) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد لدالة حجم القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي :

|  |
|--|
| Estimation Command:  |
| MCO :CREDIT GAR <sub>E</sub> CA RNT C  |
| Estimation Equation:   |
| CREDIT = C(1)*GAR <sub>E</sub> + C(2)*CA + C(3)*RNT + C(4)                               |
| Substituted Coefficients:  |
| Credit* = 0.1318622273GAR <sub>E</sub> + 0.8923534235CA - 0.005184959805RNT - 14065349.1 |
| T-Statistic : 2.4684235.793670-0.029400-4.941741   |
| Prob : 0.04290.00070.97740.0017  |

نستنتج من خلال النتائج أن المتغير المستقل المردودية غير معنوي في النموذج المقدر بسبب أن:  $\text{prob}(Rnt) > 0.05$  بالتالي سنقوم بحذف هذا المتغير  $Rnt$  من النموذج المقدر للتمويل بالتالي تصبح نتائج التقدير الخطي المتعدد كالتالي:

جدول رقم (30) يوضح نتائج الارتباط الخطي ما بين متغيرات النموذج دالة التقدير لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض .

|               |               |                |               |
|---------------|---------------|----------------|---------------|
|               | <i>crédit</i> | CA             | $GAR_E$       |
| <i>crédit</i> | 1             | 0.998859446657 | 0.97733752198 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: Eviews7.

إذا نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بحيث توجد علاقة ارتباط قوية طردية ما بين رأس المال وحجم القروض الممنوحة والذي بلغ معامل الارتباط حوالي 0.99 والضمانات الذي بلغ 0.97 بالتالي يصبح نتائج تقدير النموذج على الشكل التالي:

الجدول رقم (31) نتائج تقدير النموذج لدالة التقدير لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض بعد حذف المتغيرات الغير معنوية

|                            |             |                       |             |          |
|----------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Dependent Variable: CREDIT |             |                       |             |          |
| Method: Least Squares      |             |                       |             |          |
| Date: 15/12/17 Time: 05:32 |             |                       |             |          |
| Sample: 2006 2016          |             |                       |             |          |
| Included observations: 11  |             |                       |             |          |
| Variable                   | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
| $GAR_E$                    | 0.131817    | 0.049952              | 2.638884    | 0.0298   |
| CA                         | 0.888137    | 0.052505              | 16.91518    | 0.0000   |
| C                          | -14036025   | 2493732.              | -5.628521   | 0.0005   |
| R-squared                  | 0.998781    | Meandependent var     |             | 1.43E+08 |
| AdjustedR-squared          | 0.998476    | S.D. dependent var    |             | 78238248 |
| S.E. of regression         | 3053855.    | Akaike info criterion |             | 32.92871 |
| Sumsquaredresid            | 7.46E+13    | Schwarz criterion     |             | 33.03723 |
| Log likelihood             | -178.1079   | F-statistic           |             | 3277.795 |
| Durbin-Watson stat         | 2.295934    | Prob(F-statistic)     |             | 0.000000 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: Eviews7.

فوفقا للجدول رقم (31) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد لدالة حجم القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

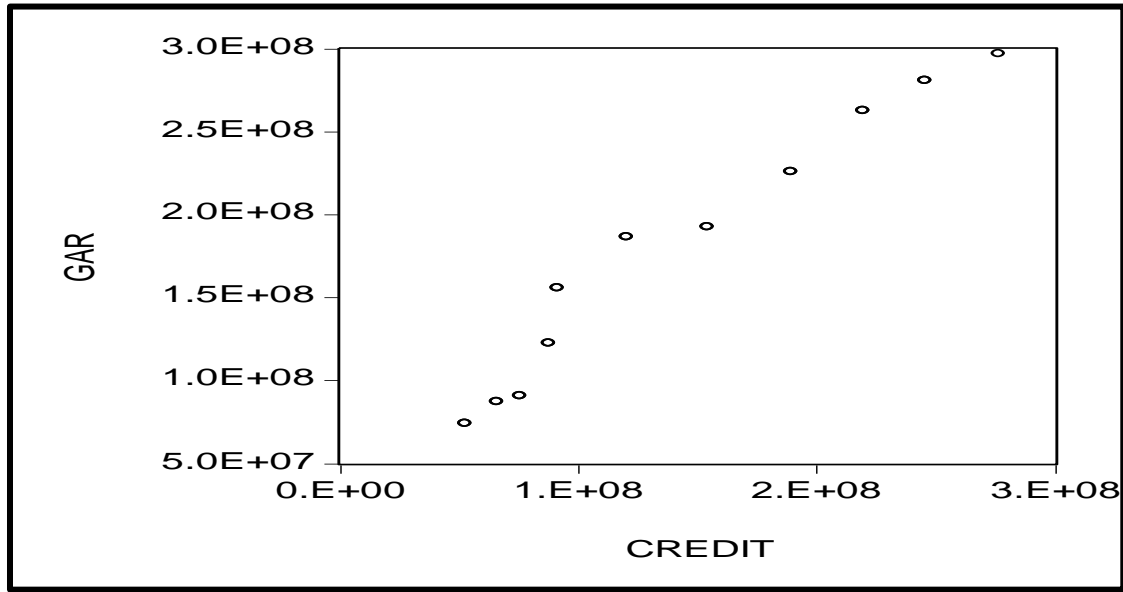
```
Estimation Command:
MCO CREDIT GARE CA C
Estimation Equation:
CREDIT = C(1)*GARE + C(2)*CA + C(3)
Substituted Coefficients:
Credit* = 0.1318169226GARE + 0.8881365885CA - 14036025.42
T-Statistic : 2.63888416.91518-5.628521
Prob : 0.0298 0.00000.0005
R2 =0.998781 Adjusted R2 =0.998476 Durbin-Watson stat=2.295934
F-statistic = 3277.795 Prob – F-statistic= 0.000
S.E. of regression 3053855.
```

### حيث:

- *F-statistic* تمثل إحصائية فيشر .
- *T-Statistic* هي عبارة عن قيمة إحصائية *T* ستودنت .
- *Durbin-Watson stat* تمثل الإحصائية المقدرة لاختبار درين واتسون .
- *S.E. of regression* تمثل مجموع الأخطاء من التقدير الخطي وهي العوامل الأخرى الغير مشخصة .

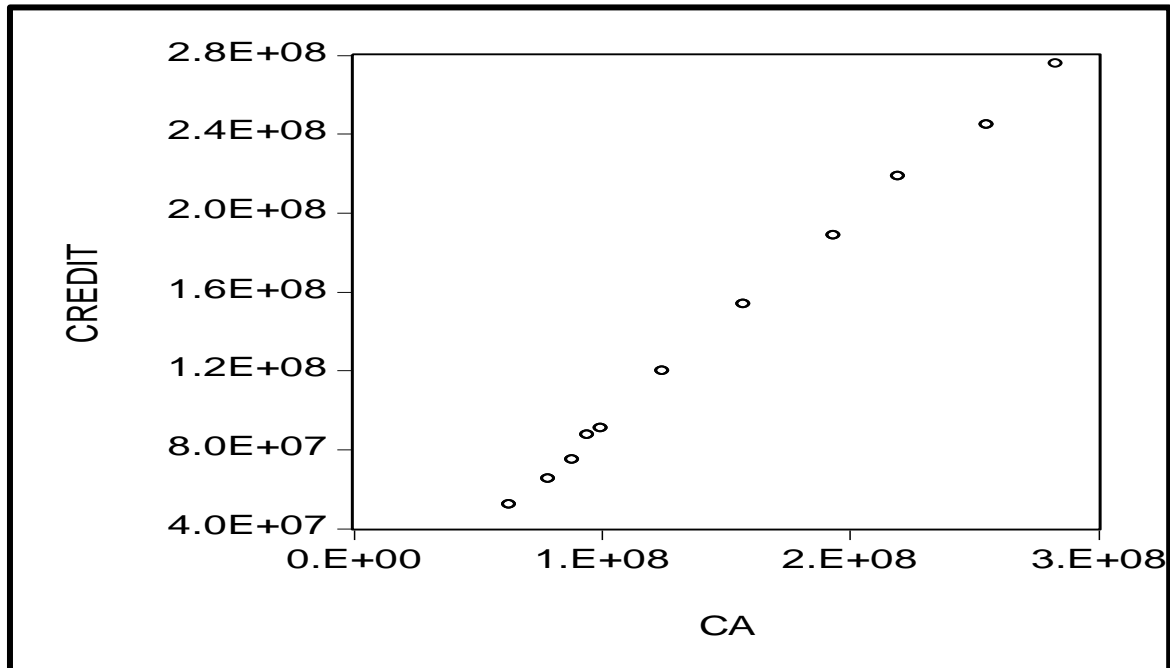
أما بالنسبة لتوزيع السحابة النقطية ما بين حجم القروض والضمانات يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (26) يوضح العلاقة الخطية ما بين Credit و Gar خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: Eviews 7.

ومن خلال شكل أعلاه، فالانتشار الذي يوضح أن العلاقة التي تجمع ما بين حجم توسع القروض وحجم توسع الضمانات خطية لأن النقاط تنتشر في شكل خط مستقيم. الشكل رقم (27) يوضح العلاقة الخطية ما بين Credit و CA خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: Eviews 7.

ومن خلال شكل أعلاه، فالانتشار الذي يوضح أن العلاقة التي تجمع ما بين حجم توسع القروض و حجم توسع رأس المال خطية لأن النقاط تنتشر في شكل خط مستقيم. وهذا ما يؤكد العلاقة القوية ما بين المتغيرين .

ومن أجل دراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بعلاقة المتغيرات المستقلة وهي الضمانات ورأس المال مع المتغير التابع وهي القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التمويل سوف يتطلب ذلك إجراء العديد من الاختبارات من أدل معرفة مدى صلاحية النموذج من منظور النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية .

#### 4. 2. 2. 1- اختبار معنوية المعامل

من خلال الجدول المقدر رقم (31) نلاحظ ما يلي:

-معامل الحد الثابت (C 3): نلاحظ أن إشارته سالبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية أي أنه في غياب المؤشرات المستقلة التي تفسر النموذج سيكون هناك عجز في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا يمثل عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في حجم القروض الممنوحة لتمويل هذه المؤسسات .

تقدر الإحصائية بـ: 14036025.42 -وله معنوية إحصائية وذلك لأن :

$$\text{prob}(C 3) = 0.0005 < 0.05$$

أما بالنسبة لمعامل رأس المال (C 2) نلاحظ أن إشارته موجب وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية ويقدر ب 0.8881365885 + أي أنه إذا تغير رأس المال بوحدة واحدة سيتغير حجم القروض الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب + 0.8881365885 وحدة وله معنوية إحصائية وذلك لأن :

$$\text{prob}(C 2) = 0.0000 < 0.05$$

أما بالنسبة لمعامل الضمانات (C 1) نلاحظ أن إشارته موجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية ويقدر ب 0.1318169226 أي أنه كلما تغيرت الضمانات بوحدة واحدة

سيتغير حجم القروض الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب  
0.1318169226 وله معنوية وذلك لأن :

$$\text{prob}(C_1) = 0.0298 < 0.05$$

➤ اختبار ستيودنت للمعالم *Tstudent*

يساعد هذا الاختبار على التعرف على مدى معنوية معاملات النموذج حيث أنه تم تقدير النموذج فإنه من خلال النتائج سوف يتم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من خلال اختبار الفرضيات الخاصة بالمعاملات المقدر كما يلي:

$$H_0 = C_1 = C_2 = C_3 = 0 \quad - \text{فرضية العدم}$$

$$H_1 = C_1 \neq C_2 \neq C_3 \neq 0 \quad - \text{الفرضية البديلة}$$

ويمكن توضيح نتائج اختبار *T student* من خلال الجدول الموالي الذي يوضح القيم المحسوبة  $T_{CAL}$  للمعاملات المقدر والقيم الجدولية  $T_{TAB}$  وأدنى مستوى معنوية  $prob$  وذلك عند مستوى معنوية 5% حيث تستخرج القيمة الجدولية  $T_{TAB}$  من جدول ستيودنت وبالتالي غالبا ما تكون بالتقريب تساوي 2.

الجدول رقم (32) يبين نتائج اختبار *T student* للنموذج المقدر لدالة حجم القروض للعينة المدروسة

| <i>prob</i> | $T_{TAB}$ | $T_{CAL}$ | المعاملات | المتغيرات        |
|-------------|-----------|-----------|-----------|------------------|
| 0.0005      | 2.306     | 2.638884  | $C_1$     | Gar <sub>E</sub> |
| 0.0000      | 2.306     | 16.91518  | $C_2$     | CA               |
| 0.0298      | 2.306     | -5.628521 | $C_3$     | C                |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج *EvIEWS 7*.

القيم الجدولية  $T_{TAB}$  عند درجة الحرية  $8 = 11 - 3 = N - K$  و عند درجة معنوية:  $\alpha = 5\%$ ،  $K$  تمثل عدد المعلمات و  $N$  حجم العينة: قيمة ستيودنت الجدولية هي:  $T_{tab} = 2.306$ .

$T_{cal_{C_1}} > T_{tab_{C_1}} \Rightarrow 2.638884 > 2.306$  نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة

إذن المعلمة معنوية احصائيا.  $T_{cal_{C_2}} > T_{tab_{C_2}} \Rightarrow 16.91518 > 2.306$

$$\| Tcal_{C_3} \| > Ttab_{C_3} \Rightarrow \| 5.628521 \| > 2.306$$

وأيضاً نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة إذن المعلمة معنوية إحصائياً.

➤ **معامل التحديد  $R^2$** : يهدف هذا الاختبار إلى تبيان القدرة التفسيرية للنموذج وبمعنى آخر مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وبالنظر إلى مخرجات البرنامج كانت القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد

$$R^2 = 0.998781$$

أي أن 99% من التغيرات تفسرها المتغيرات المستقلة و التي تؤثر في حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النموذج أما 1% فتفسرها المتغيرات الباقية

تتمثل في المتغيرات غير موجودة في النموذج و نفسرها بـ:  $U_i$ .

➤ **معامل التحديد  $R^2$** : هو لا يتأثر بالمتغيرات المستقلة وهو يعبر عن العلاقة القوية ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع و قيمته تبلغ بـ: 0.998476، أما الباقي فيعود إلى العوامل الغير المشخصة في النموذج المقدر وتعبر عن الأخطاء أثناء عملية القياس والتقدير .

✓ **معنوية النموذج**: يتم اختبار معنوية النموذج من خلال:

➤ **اختبار فيشر  $fischer$** : يهدف إلى اختبار معنوية النموذج من خلال الفرضيتين التاليتين:

-فرضية العدم: تفرض انعدام العلاقة ما بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

$$H_0 = C_1 = C_2 = C_3 = 0$$

-الفرضية البديلة: يوجد على الأقل متغيرة من المتغيرات المستقلة لها علاقة مع المتغير التابع

$$H_1 = C_1 \neq C_2 \neq C_3 \neq 0$$

القيم الجدولية -  $F-Statistic$ : عند درجة الحرية:  $3=8$  و  $N-K=11$  عند درجة معنوية:  $5\% = \alpha, K$ : هي عدد المعلمات و  $N$  حجم العينة: قيمة فيشر الجدولية هي:  $FTAB_{N-K}^K - 1 = FTAB_8^2 = 4.46$  و يتم مقارنتها مع القيمة المقدره: إحصائية فيشر المقدره

$$PROB - F =: \text{وبالإضافة لأن} FCAL > FTAB_{25}^2 \Rightarrow 3277.795 > 4.46$$

$$.0.000 < 0.05$$

إذن نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة أي أن النموذج معنوي إحصائياً أي الدالة المقدره لحجم القروض الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معنوية إحصائياً .

#### 4 . 2 . 2 -دراسة استقرارية النموذج المقدر لدالة حجم القروض لتمويل مؤسسات العينة .

لا بد من دراسة استقرارية النموذج طول فترة الدراسة لذا نستخدم اختبار *Chow* ويتم هذا الاختبار باستخدام جدول فيشر  $FTAB_{N-K}^{K-1} = FTAB_8^2 = 4.46$  وبما أن القيمة المحسوبة في الجدول الموالي أعلى من القيمة الجدولية بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل بالفرضية البديلة أي أن النموذج مستقر خلال فترات الدراسة .

جدول رقم (33) يوضح نتائج اختبار *CHOW* لاستقرارية دالة حجم القروض لتمويل مؤسسات العينة المدروسة

| Chow Forecast Test: Forecast from 2010 to 2016 |          |             |          |
|--|----------|-------------|----------|
| F-statistic                                    | 3.346533 | Probability | 0.398393 |
| Log likelihood ratio                           | 35.15201 | Probability | 0.000010 |
| Chow Forecast Test: Forecast from 2015 to 2016 |          |             |          |
| F-statistic                                    | 5.977145 | Probability | 0.037321 |
| Log likelihood ratio                           | 12.05677 | Probability | 0.002409 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: *Eviews 7*.

بحيث:

$$.PROB - F > FTAB_8^2$$

$$.35.15201 > 4.46$$

إذن نستنتج أن النموذج المدروس خلال الفترة مستقر .

بالإضافة إلى ان:  $PROB - CHOW = 0.000010 < 0.05$ .

إذن النموذج مستقر منذ : سنة 2006 و إلى غاية سنة 2016 .

#### 4. 2. 2. 3- الدراسة القياسية الاقتصادية للنموذج الخطي المتعدد للعينة المدروسة

الغرض من هذه المرحلة معرفة مدى انسجام النموذج مع الفرضيات المقترحة لصياغته.

➤ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء - *Durbin-Watson Test*: يقوم هذا الاختبار على

فرضيتين:

- فرضية العدم: تنص على انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء  $H_0: \rho = 0$

- الفرضية البديلة: تنص على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء  $H_1: \rho \neq 0$

مع الأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات 11 والمتغيرات المستقلة 2 وهي التي تحدد

مساحة الاختبار فإن عدد العينة المعتبر لا يسمح لنا باختبار *Durbin-Watson Test* ومنه

فنتيجة الاختبار غير حاسمة حسب مايلي: وقد تم استخلاص قيمة درين واتسن المقدرة :

$Durbin-Watson\ stat = 2.295934$  ونجد عند مستوى معنوية:  $\alpha = 5\%$

لحجم العينة:  $N = 11$  ونجد قيمة:  $D_1 = 1.08$  و  $D_2 = 1.36$  على التوالي في المجال  $[-4$

$0]$  كالآتي:

جدول رقم (34) يوضح نتائج اختبار *Durbin-Watson* للعينة المدروسة

|   | $D_1$ | $D_2$ | نتيجة غير حاسمة عدد المشاهدات غير مناسبة | $4 - D_1$ | $4 - D_2$ |   |
|---|-------|-------|--|-----------|-----------|---|
| 0 | 1.08  | .36   | $DW = 2.295934$                          | 2.92      | 2.64      | 4 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: *Eviews 7*.

من خلال الجدول يتضح وجود مشكلة تحديد ارتباط الأخطاء من عدمها بالتالي

نلجأ لاختبار ثاني

➤ اختبار: *ARCH Test*: يقوم هذا الاختبار على فرضيتين:

1-فرضية العدم: تنص على الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة  $\rho = 0$   $H_0$ :

2-فرضية البديلة: تنص على الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة  $\rho \neq 0$   $H_1$ :

جدول رقم(35) يوضح نتائج اختبار *ARCH Test* للعينة المدروسة

| ARCH Test:    |          |             |          |
|---------------|----------|-------------|----------|
| F-statistic   | 0.158970 | Probability | 0.700538 |
| Obs*R-squared | 0.194840 | Probability | 0.658918 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: *Eviews 7*.

إذن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء تلغى عند الدرجة  $PROB - ARCHTest = 1$

$$0.658918 > 0.05$$

نقبل الفرضية الأولى أي انعدام وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة 1.

نستخلص أيضا من النموذج المقدر للارتباط الذاتي من الدرجة الاولى غير معنوي و ذلك لأن:

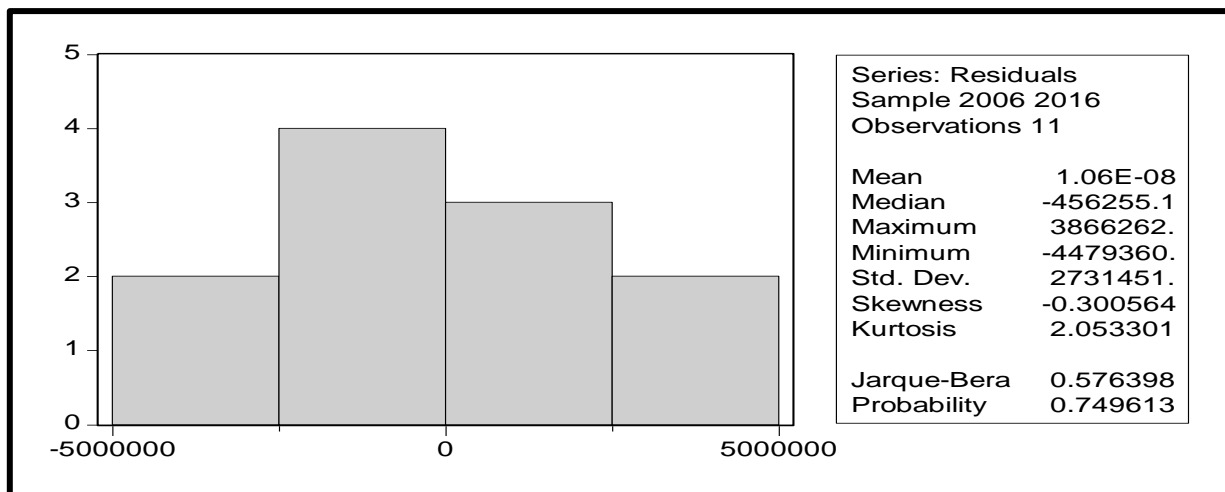
$$PROB - F - Test = 0.658918 > 0.05$$

فرضية طريقة المربعات الصغرى العادية تتحقق بحيث انعدام وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

➤ اختبار التوزيع الطبيعي-*Jarque-Bera*: لمعرفة طبيعة توزيع البواقي للنموذج

المقدر سوف يتم اعتماد *Test De JarqueBera* .

الشكل رقم (28) يوضح اختبار *JarqueBera* لتوزيع الأخطاء للنموذج المقدر للعينة المدروسة



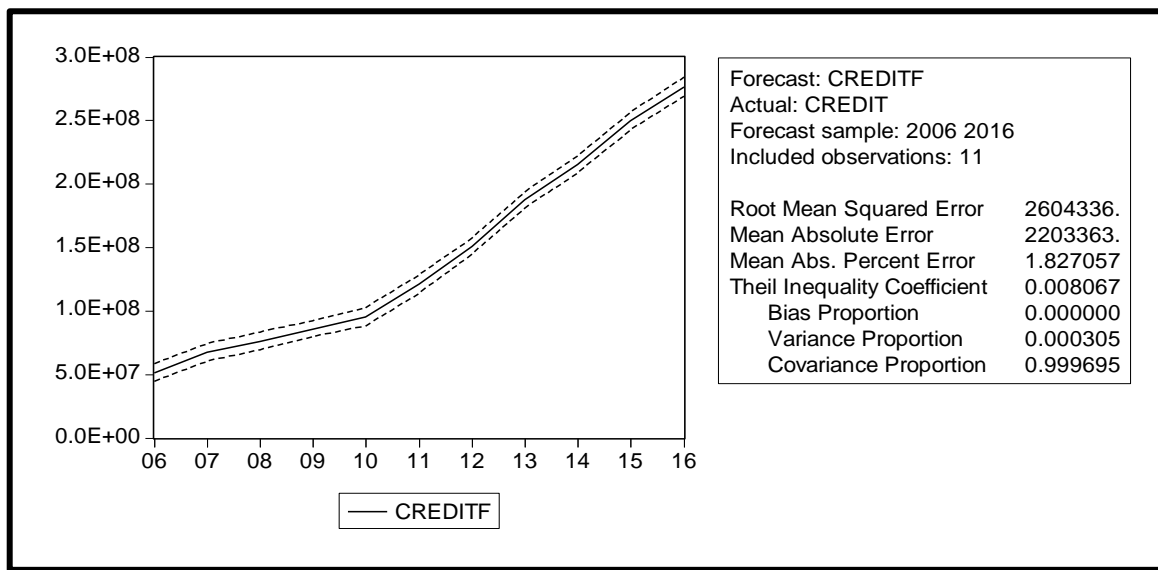
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج: *Eviews 7*.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن دالة القروض المقدرة الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة للعينة تتبع التوزيع الطبيعي.

### ➤ اختبار ثايل *test De Thail*

يلعب هذا الاختبار دور كبير في اختبار معنوية المعلمات ومدى قدرة هذا النموذج على التنبؤ مستقبلا .

الشكل رقم (29) يوضح *test De Thail* مقدرة النموذج للعينة على التقدير خلال السنوات المقبلة



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: *Eviews 7*.

يتضح من خلال الشكل أن الدالة المقدرة ممثلة بشكل جيد بحيث أن التقدير خلال سنوات الدراسة منذ سنة 2006-2016 يماثل القيم الحقيقية للسلاسل الزمنية لحجم القروض في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

### ➤ اختبار ثبات تجانس التباين *test de white*

يقصد به ثبات الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري ولاكتشاف عدم ثبات التباين لحد الأخطاء سوف يتم الاعتماد على اختبار *white* وذلك من أجل الكشف عن ما إذا كان هناك عدم التجانس بين الخطأ أم لا .

الفرضية العدم: يوجد ثبات تباين الأخطاء.

الفرضية البديلة: لا يوجد ثبات تباين الأخطاء.

جدول رقم (36) يوضح نتائج اختبار وايت *White*- للدالة المقدرة لحجم القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

| <i>White Heteroskedasticity Test:</i> |          |                    |          |
|---------------------------------------|----------|--------------------|----------|
| <i>F-statistic</i>                    | 0.661369 | <i>Probability</i> | 0.641110 |
| <i>Obs*R-squared</i>                  | 3.365950 | <i>Probability</i> | 0.498551 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج *Eviews 7*.

نقوم باستخراج *WH* عند مستوى معنوية:  $\alpha = 5\%$  درجة الحرية *K* وتعطى بالصيغة التالية:  $= 2$

وتم استخلاص القيمة من الجدول:  $\mathfrak{N}_{K,\alpha} = \mathfrak{N}_{2,5\%} = 5.991$

$$WR = NR^2 = 3.365950$$

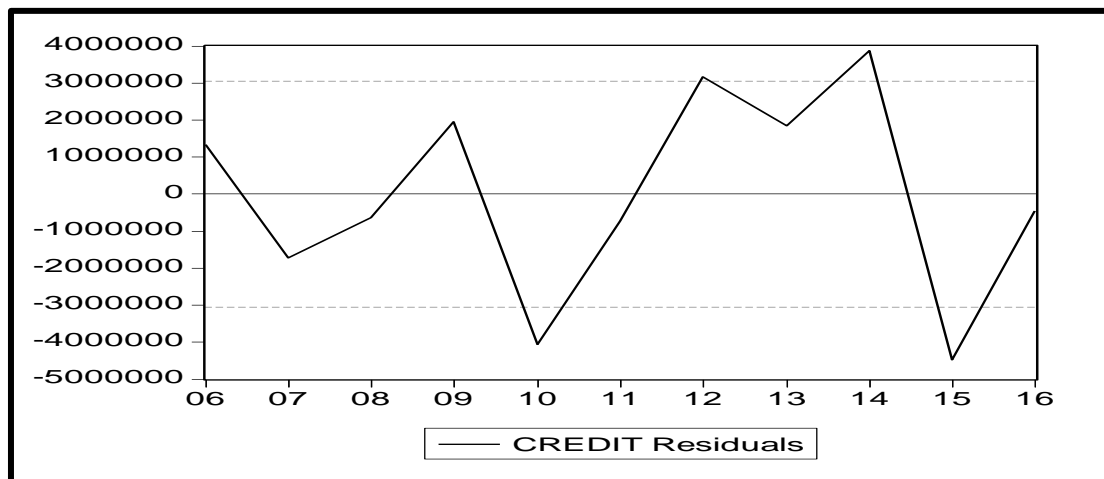
بما أن:  $WR = NR^2 = 3.365950 < \mathfrak{N}_{K,\alpha} = \mathfrak{N}_{2,5\%} = 5.991$

بالتالي نقبلوا فرضية العدم أين يوجد ثبات لتباين الأخطاء .

#### ➤ توزيع بواقي الأخطاء المقدرة

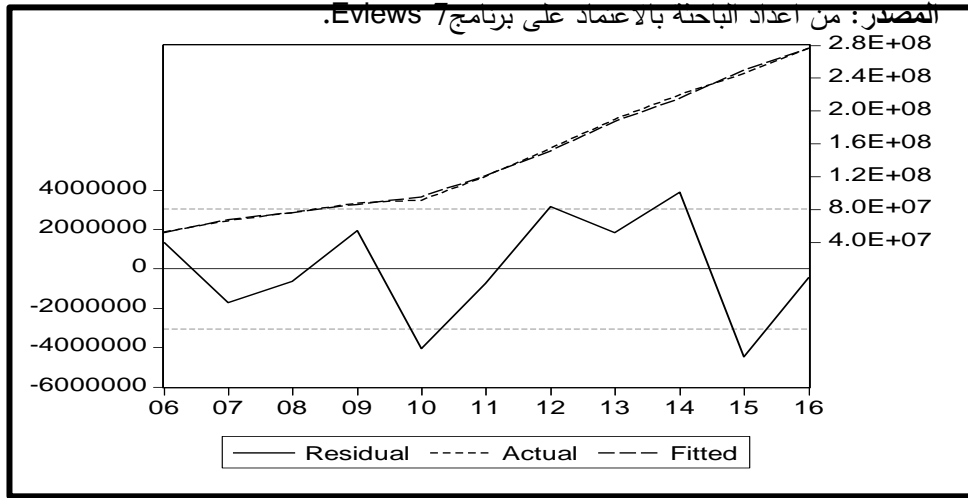
نستعمل هذا الاختبار من أجل معرفة شكل توزيع الأخطاء للنموذج المقدر .

الشكل رقم (30) يوضح توزع أخطاء الدالة المقدرة لحجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج *Eviews 7*.

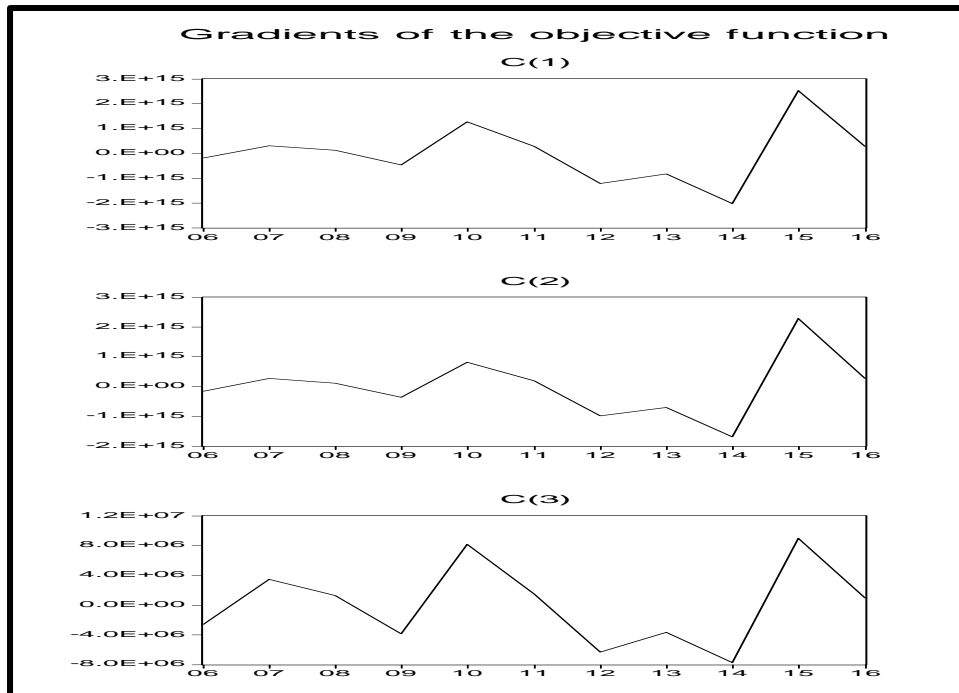
الشكل (31) رقم يوضح مقارنة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة لحجم القروض خلال فترة الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 7.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن مسار المعلمات المقدرة يتجه في اتجاه و مسار واحد وهذا يخدم النظرية الاقتصادية.

الشكل رقم (32) الاتجاه العام البياني للمعلمات المقدرة في الدالة المقدرة حسب السنوات الدراسة



من خلال جميع الاختبارات الإحصائية والقياسية التي تم اعتمادها في الدراسة

القياسية تبينت صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية .

إذن نستنتج من خلال النموذج الجزئي أن الضمانات وحجم رأس المال هي توتران في حجم القروض الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة للدراسة خلال الفترة 2006-2016 وبما أن عامل رأس المال خاص بالمؤسسة هي نفسها بالتالي لا نستطيع التحكم فيه من أجل تمويل هذه المؤسسات بالتالي بقي العامل الآخر وهو عامل الضمانات الذي يمكن للدولة المساهمة في دعم هذا القطاع من خلال وضع هياكل تساعد المؤسسات في منح الضمانات من أجل الحصول على قروض .

هذا ما يؤدي إلى التساؤل حول هياكل الدعم لتمويل هذا القطاع التي وضعتها الدولة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لانتعاش الاقتصاد الوطني، فهي تدعم هذه المؤسسات في مختلف مراحلها خاصة في بداية الإنشاء وكذا مرحلة التوسيع .

#### 4. 3 - دراسة تمويل الدولة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق صندوق

##### ضمان القروض FGAR

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج للتمويل بالتالي تلجأ للاقتراض من البنوك التجارية وهذه الأخيرة تطلب ضمانات من أجل منح القروض وهذا ما يصعب على هذا النوع من المؤسسات توفيره للبنوك بالتالي وضعت الدولة مجموعة من الآليات لدعم هذا القطاع خاصة في مجال التمويل ووفرت عدة صناديق ومؤسسات تساعد على إزالة هذا المشكل من بينها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تقدم ضمانات للبنوك من أجل منح هذه المؤسسات التمويل اللازم لتلبية احتياجاتها في مرحلتي الإنشاء والتوسعة .

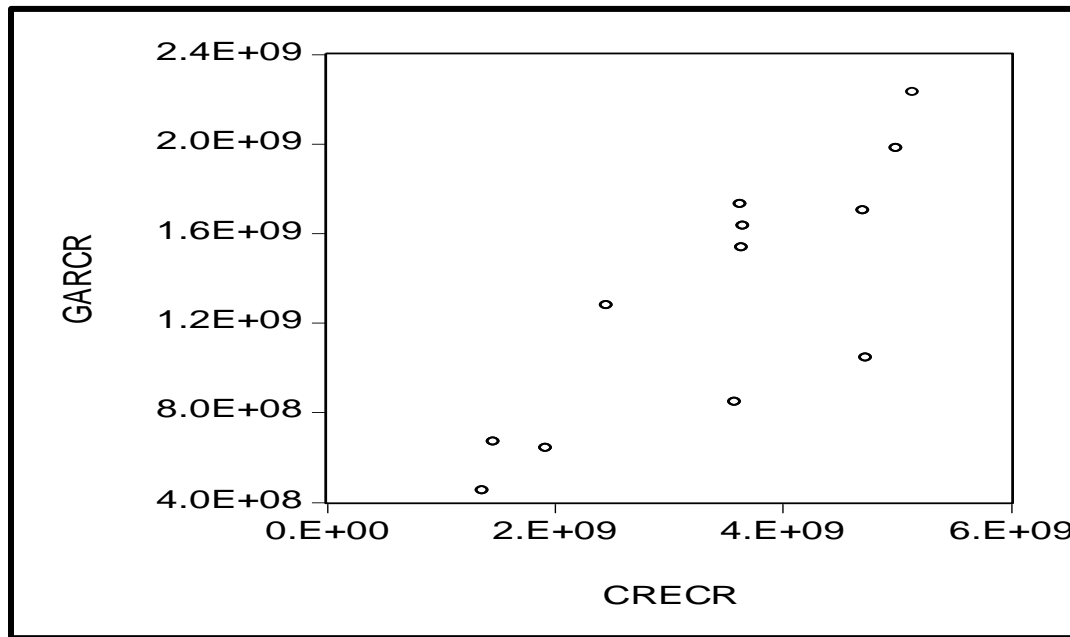
بالتالي ارتأينا أن نسلط الضوء على هذا الصندوق من أجل معرفة مدى أهميته في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الحصول على قروض خلال الفترة 2005-2016 وكيف يؤثر تدخل الدولة.

#### 4. 3. 1- بناء النموذج القياسي الخاص بحجم القروض الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الإنشاء

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل خاصة في بداية نشاطها أين تكون تعاني من نقص مواردها المالية، بالتالي تلجأ هذه المؤسسات للآليات التي وضعتها الدولة من أجل إنعاش هذا القطاع من بينها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة *FGAR*.

#### 4. 3. 1.1- متغيرات النموذج في مرحلة الإنشاء

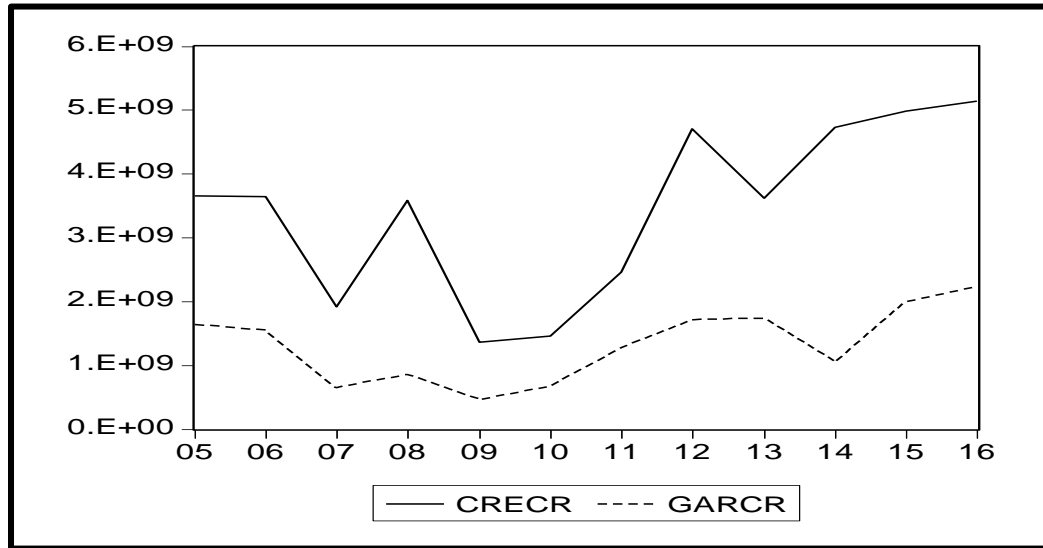
سوف يتم تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج الخاص بعلاقة القروض الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الضمانات .  
الشكل رقم (33) شكل السحابة ( الانتشار ) لمتغيرات النموذج المقدر خلال فترة الدراسة لمرحلة الإنشاء



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews*.

من خلال شكل سحابة الانتشار نلاحظ وجود علاقة ارتباط بين حجم القروض وحجم الضمانات الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الإنشاء .

الشكل رقم (34) يبين مختلف المتغيرات الداخلة في النموذج خلال فترة الدراسة لمرحلة الإنشاء



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.

ومن خلال الشكل أعلاه، فالانتشار الذي يوضح أن العلاقة التي تجمع ما بين حجم القروض وحجم الضمانات التي تمنح لتمويل هذه المؤسسات في مرحلة الإنشاء هي علاقة خطية لأن النقاط تنتشر في شكل خط مستقيم.

بالتالي سوف نشير إلى رموز المتغيرات التي تشمل النموذج التالي:

➤ المتغير التابع: يتم تلقي حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مرحلة الإنشاء و نرمز لها ب:  $CRE_{CR}$ ،

➤ المتغيرات المستقلة المفسرة: تتمثل في حجم الضمانات المقدمة من طرف  $FGAR$  من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الإنشاء و نرمز لها بالرمز:  $GAR_{CR}$ ،

تحدد دالة التقدير لمحددات التمويل بالشكل الاقتصادي التالي:

بعد تجميع البيانات اللازمة لكل المتغيرات الاقتصادية الكلية تحدد دالة التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالشكل التالي:

$$CREDIT_{CR} = f(GAR_{CR}) \dots (1).$$

سيتم استخدام في التقدير القياسي الانحدار المتعدد بطريقة:  $MCO$ ، و صيغته الرياضية من الشكل:

$$CREDITCR = B_1 GARCRCR_i + U_i \dots (2).$$

بحيث:  $i$ : عامل الزمن أي قيمة المتغير عبر فترة الدراسة 2005-2016

وتم الاعتماد على الملحق رقم 03 في صياغة النموذج الكلي لدالة حجم القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مرحلة الإنشاء. والجدول الموالي يوضح الارتباط ما بين المتغيرات.

الجدول رقم (37): يعبر عن الارتباط الخطي ما بين المتغيرات الخاصة بمرحلة الإنشاء

|       | CRECR          | GARCR          |
|-------|----------------|----------------|
| CRECR | 1              | 0.812170718794 |
| GARCR | 0.812170718794 | 1              |

المصدر: من إعدادا لطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews و على الملحق رقم 03.

وجود علاقة ارتباط قوية طردية ما بين المتغير التابع و المتغير المستقل، مما

يسمح لنا بتقدير العلاقة الخطية فيشكل انحدار بسيط.

الجدول رقم (38) التقدير الخطي البسيط للنموذج الكلي المقدر الخاص بمرحلة الإنشاء

| Dependent Variable: CRECR    |             |                       |             |          |
|------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Method: Least Squares        |             |                       |             |          |
| Date:: 13/ 02/18 Time: 00:05 |             |                       |             |          |
| Sample: 2005 2016            |             |                       |             |          |
| Included observations: 12    |             |                       |             |          |
| Variable                     | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
| GARCR                        | 1.908132    | 0.433453              | 4.402163    | 0.0013   |
| C                            | 9.27E+08    | 6.18E+08              | 1.500130    | 0.1645   |
| R-squared                    | 0.659621    | Meandependent var     |             | 3.44E+09 |
| Adjusted R-squared           | 0.625583    | S.D. dependent var    |             | 1.35E+09 |
| S.E. of regression           | 8.29E+08    | Akaike info criterion |             | 44.06002 |
| Sumsquaredresid              | 6.87E+18    | Schwarz criterion     |             | 44.14084 |
| Log likelihood               | -262.3601   | F-statistic           |             | 19.37904 |
| Durbin-Watson stat           | 2.251991    | Prob(F-statistic)     |             | 0.001331 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews7

فوفقا للجدول أعلاه كانت نتائج التقدير الخطي المتعدد لدالة إنشاء حجم القروض

للمؤسسات

|                                  |
|----------------------------------|
| Estimation Command:              |
| MCO :CRECR GARCR C               |
| Estimation Equation:             |
| CRECR* = C(1) GARCR + C(2)       |
| Substituted Coefficients:        |
| CRECR* = 1.908132GARCR +9.27E+08 |
| T-Statistic : 4.4021631.500130   |
| Prob : 0.00130.1645              |

#### 4. 3. 1. 2- تقييم النموذج الخاص بمرحلة الإنشاء إحصائيا واقتصاديا

بعد تقدير معلمات النموذج المختار وهي بمثابة الخطوة الأولى للدراسة القياسية الاقتصادية، تأتي مرحلة اختبار معنوية المعالم بالتالي سنقوم ببعض الاختبارات من أجل معرفة استقرارية النموذج من عدمها نبدأ ب:

➤ اختبار ستيودنت: يستعمل هذا الاختبار لتحديد معنوية المعالم المقدرة في النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. من خلال بناء فرضيتين:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: C_1 = C_2 = 0 \\ H_1: C_1 \neq C_2 \neq 0 \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{الفرضية البديلة:} \end{array}$$

يمكن توضيح نتائج الاختبار بالجدول أدناه، الذي يوضح القيم المحسوبة للمعلمات المقدرة و القيم الجدولية المستخرجة من جدول ستيودنت عند مستوى 5%.

الجدول رقم (39) يوضح نتائج اختبار سيودنت لدالة حجم القروض الكلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مرحلة الإنشاء

| المقدرات | المعلمات | القيم المحسوبة t-Statistic | القيم الجدولية: t-Statistic | prob   |
|----------|----------|----------------------------|-----------------------------|--------|
| Garcr    | $C_1$    | 4.402163                   | 2.262                       | 0.0013 |
| الثابت   | $C_2$    | 1.500130                   | 2.262                       | 0.1645 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: Eviews 7.

القيم الجدولية-T-Statistique: عند درجة الحرية:  $N-K=12-3=9$  و عند درجة معنوية:  $\alpha=5\%$ .

**بحيث:** N: حجم العينة، K: هي عدد المعلمات المقدرة، و منه:  $T_{TAB}=2.262$ .

$TCAL_{C1} > TTAB_{C1} \Rightarrow 4.402163 > 2.262$  نرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة إذن المعلمة معنوية إحصائيا.

$TCAL_{C2} > TTAB_{C2} \Rightarrow 1.500130 < 2.262$  نقبل بالفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة. ويمثل مجموع الأخطاء بحيث يقدر بـ:  $S.E. \text{ of regression}=8.29E+08$  و هو يعبر عن كل الأخطاء الموجودة في القياس و التقدير.

➤ **معامل التحديد  $R^2$ :** إن القيمة المتحصل عليها تقدر بـ: 0.659621 بحيث أن: 66% من التغيرات تفسرها المتغيرات المستقلة و التي تؤثر في حجم القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وهي في النموذج أما 24% فتفسرها المتغيرات الباقية تتمثل في المتغيرات غير موجودة في النموذج و نفسرها بـ:  $U_i$ .

➤ **معامل التحديد  $\overline{R^2}$ :** ويقدر بـ: 0.625583، أما الباقي فيعود إلى العوامل غير المشخصة في النموذج المقدر.

➤ **اختبار فيشر:** حيث يهدف إلى اختبار معنوية النموذج الكلي المقدر لدالة حجم إنشاء القروض من خلال الفرضيتين التاليتين:

|                             |  |
|-----------------------------|--|
| $H_0 = C_1 \neq C_2 \neq 0$ | انعدام العلاقة ما بين جميع المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.              |
| $H_1 = C_1 = C_2 = 0$       | توجد على الأقل متغيرة من بين المتغيرات المستقلة لها علاقة مع المتغير التابع. |

القيم الجدولية-F-Statistique: عند درجة الحرية:  $N-K=12-3=9$  و عند درجة معنوية:  $\alpha = 5\%$  بحيث:  $N$ : حجم العينة،  $K$ : هي عدد المعلمات المقدرة، و منه:  $FTAB_{N-K}^{K-1} = FTAB_9^2 = 4.26$ .

يتم مقارنتها بالقيمة الإحصائية المقدرة لاختبار فيشر فنجد:

$$FCAL > FTAB_{25}^2 \Rightarrow 5077.553 > 4.26$$

وبالإضافة لأن:  $PROB - F = 0.000 < 0.05$ .

إذن نرفض الفرضية العدمية و نقبل بالفرضية البديلة أي النموذج معنوي إحصائيا، أي أن الدالة المقدرة لحجم القروض المنشأة معنوية إحصائيا.

➤ اختبار الاستقرارية *Chow*: دراسة الاستقرارية لدالة التقدير الكلية لحجم القروض المنشأة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقدرة بحيث نتأكد من استقرارية النموذج طول فترة الدراسة و ذلك من خلال افتراض وجود عدة نقاط انعطاف بالنظر إلى تاريخ نشأة القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .....

و يتم هذا الاختبار باستخدام جدول فيشر:  $FTAB_{N-K}^{K-1} = FTAB_{25}^2 = 4.26$

الجدول رقم (40) يوضح نتائج اختبار *Chow* لاستقرارية لدالة حجم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الإنشاء.

| Chow Forecast Test: Forecast from 2010 to 2016 |          |             |          |
|--|----------|-------------|----------|
| F-statistic                                    | 1.595157 | Probability | 0.379793 |
| Log likelihood ratio                           | 18.62687 | Probability | 0.009440 |
| Chow Forecast Test: Forecast from 2012 to 2016 |          |             |          |
| F-statistic                                    | 1.932323 | Probability | 0.243550 |
| Log likelihood ratio                           | 12.90954 | Probability | 0.024241 |

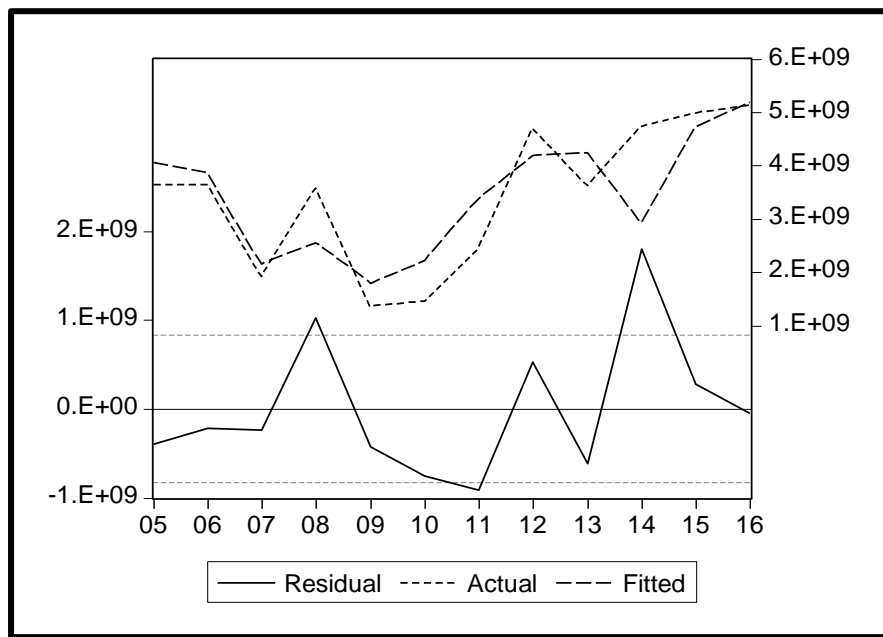
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews والملحق رقم: 3.

بما أن القيمة المحسوبة في الجدول أعلاه أقل من القيمة الجدولية، بالإضافة إلى أن:  
 $.PROB - CHOW < 0.05$

فإننا نقبل بالفرضية البديلة و نرفض الفرضية العدمية أي النموذج مستقر لدالة حجم القروض النشأة خلال فترات الدراسة من خلال نقاط الانعطاف في فترة الدراسة.

أيأن النموذج مستقر خلال فترة الدراسة: ( 2005-2016).

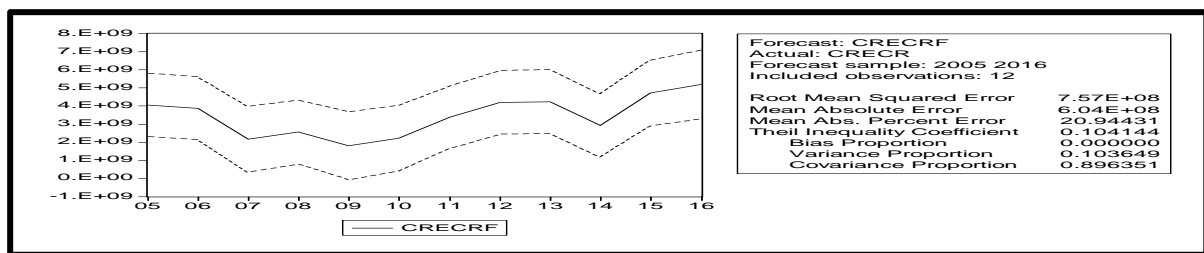
الشكل رقم(35) توزيع الأخطاء لدالة حجم القروض لتمويل pme في مرحلة الإنشاء خلال الفترة ( 2005-2016)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 7 للملحق رقم 3.

➤ اختبار تايل *thail*: نستنتج مقدرة فعالة للدالة على التقدير و التنبؤ خلال فترات الدراسة وهذا خلال 2005-2016 وهذا ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (36) اختبار تايل للدالة المقدرة لتمويل pme في مرحلة الإنشاء خلال فترة الدراسة (2005-2016)

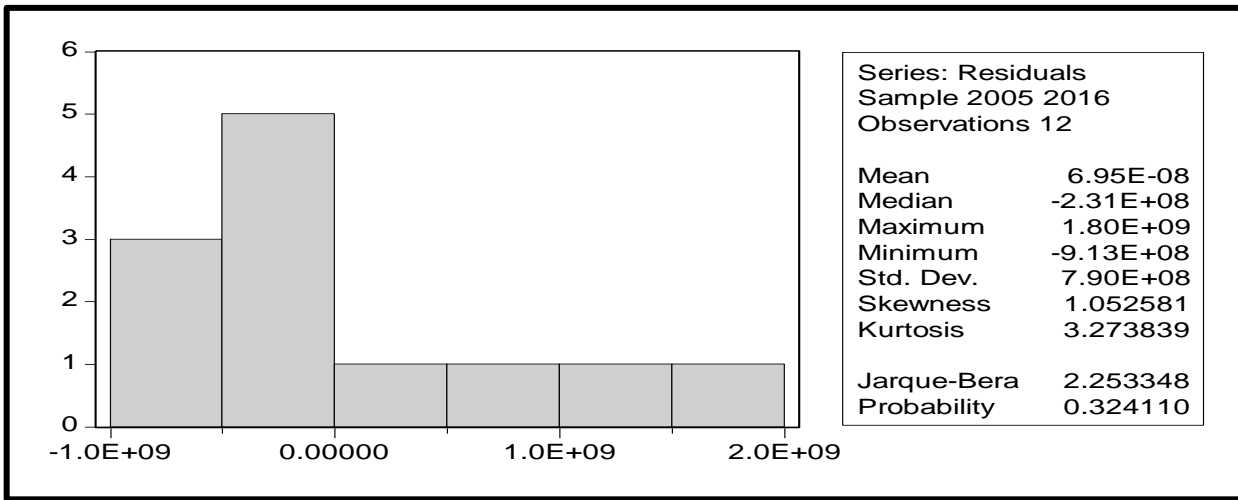


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 7.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ مقدرة الدالة جيدا على التقدير و التنبؤ خلال فترة الدراسة.

➤ اختبار *Jarque- Bera* : يستعمل هذا الاختبار لمعرفة طبيعة توزيع البواقي للنموذج المقدر وهي موضحة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (37) يبين اختبار *Jarque- Bera* لتوزيع البواقي بحجم القروض لتمويل *pme* في مرحلة الإنشاء .

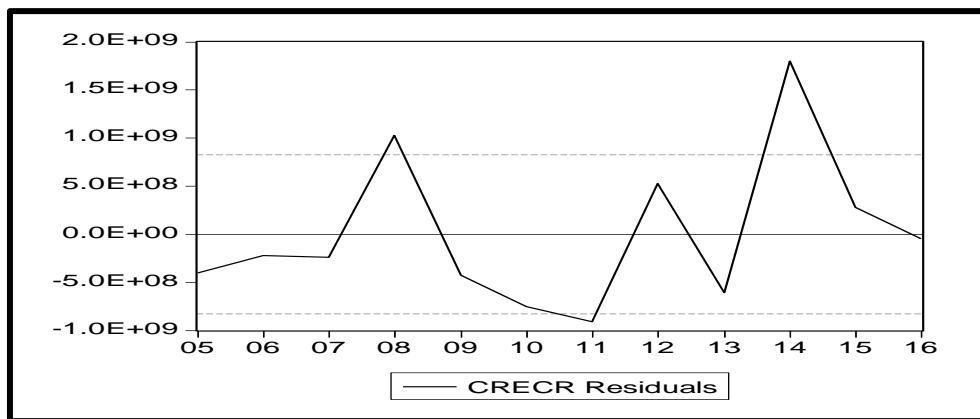


المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 7 والملحق رقم 3.

يتضح من خلال الشكل أن قيمة الاحتمال  $p = 0.324110$  وهي أكبر من 5% وهذا

ما يدل على أن سلسلة البواقي تتمتع بتوزيع طبيعي .

الشكل رقم (38) يوضح توزيع الأخطاء الناتجة عن التقدير (البواقي) لمرحلة الإنشاء خلال فترة الدراسة (2016-2005).



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 7 والملحق رقم 3.

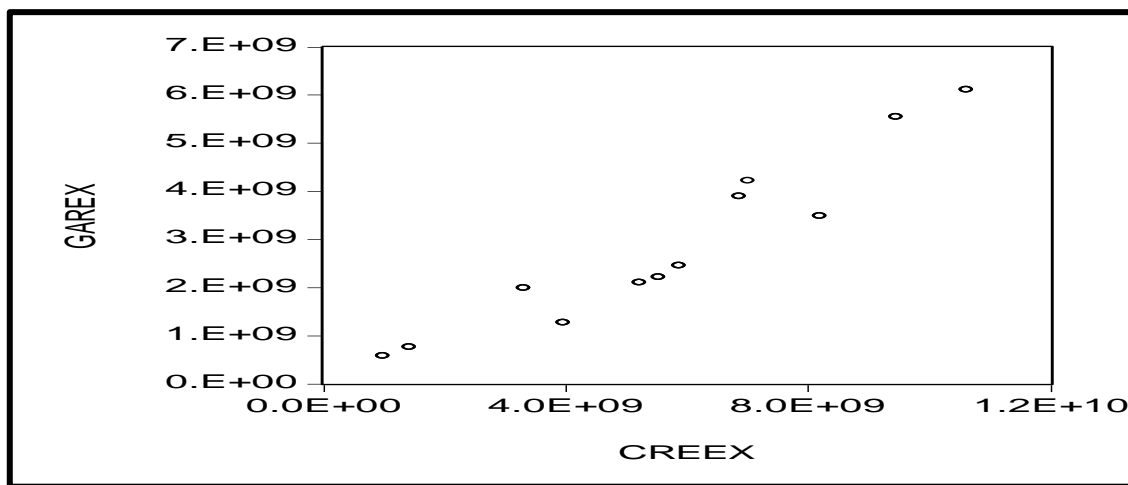
من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن البواقي تتمحور حول الصفر وهي ضئيلة. بالتالي من خلال جميع الاختبارات الإحصائية والقياسية التي تم اعتمادها في الدراسة بينت صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية .

#### 4. 3. 2- بناء النموذج القياسي الخاص بحجم القروض الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التوسع

من أجل توسعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج أيضا إلى التمويل بالتالي في غياب الموارد الذاتية للمؤسسة تلجأ هذه الأخيرة للاقتراض من البنوك من أجل تغطية حاجياتها المالية أثناء عملية التوسعة .

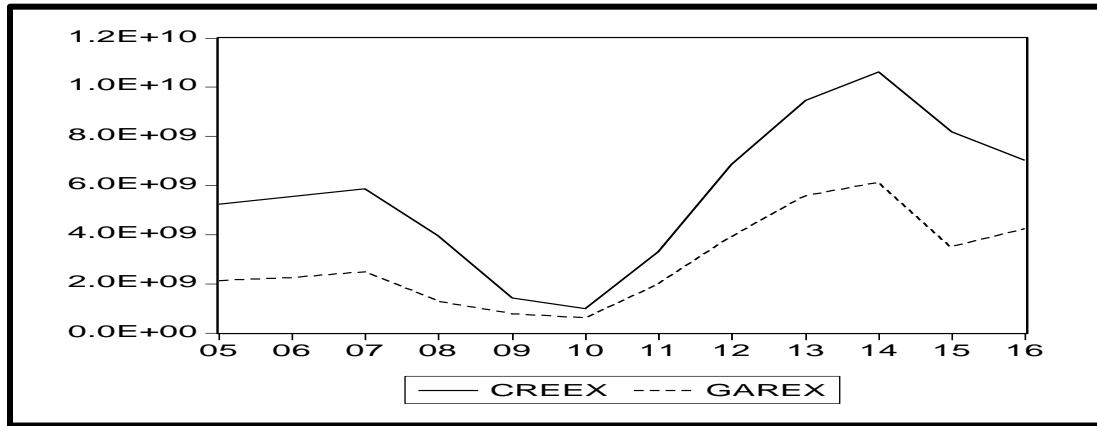
بالتالي بالنسبة لعلاقة حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع حجم الضمانات المقدمة من طرف الصندوق من أجل عملية إنشاء هذا النوع من المؤسسات . فمن خلال إحصائيات الوزارة حول قيمة القروض الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقابل قيمة القروض اللازمة لذلك من أجل عملية التوسعة توصلنا إلى من خلال مخرجات البرنامج .

الشكل رقم (39) يبين العلاقة ما بين حجم القروض و حجم الضمانات خلال مرحلة التوسع للفترة (2005-2016)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews7 و الملحق رقم: 3.

من خلال شكل سحابة الانتشار نلاحظ وجود علاقة ارتباط بين حجم القروض وحجم الضمانات الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التوسعة .  
الشكل رقم(40) يبين العلاقة ما بين حجم القروض و حجم الضمانات خلال مرحلة التوسيع للفترة(2005-2016)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: Eviews 7 و الملحق رقم: 3.

و من خلال شكل أعلاه رقم (40)، فالانتشار يوضح أن العلاقة التي تجمع ما بين قيمة القروض وقيمة الضمانات من أجل التوسعة خطية لأن النقاط تنتشر في شكل خط مستقيم. بالتالي يمكن صياغة النموذج الاقتصادي .

#### 4. 3. 1. 2 - متغيرات النموذج الخاص بحجم القروض الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التوسع

سوف يتم تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج الخاص بعلاقة القروض الممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الضمانات .

➤ المتغير التابع: يتمثل في حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة التوسع ونرمز بالرمز:  $CRE_{EX}$ ،

➤ المتغيرات المستقلة المفسرة: تتمثل في:

- حجم الضمانات من أجل مرحلة التوسع: ونرمز لها بالرمز:  $GAR_{EX}$ ، تحدد دالة التقدير لمحددات التمويل بالشكل الاقتصادي بالتالي:

بعد تجميع اللازمة لكل المتغيرات الاقتصادية الكلية تحدد دالة التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالشكل التالي:

$$CREEX = f(Garex) \dots (1).$$

سيتم استخدام في التقدير القياسي الانحدار المتعدد بطريقة: **MCO**، و صيغته الرياضية من الشكل:

$$creex = B_1 Garex_i + U_i \dots (2).$$

بحيث: **i**: عامل الزمن أي قيمة المتغير عبر الفترة الدراسة 2005-2016  
البيانات المستخدمة: تم الاعتماد على الملحق رقم 03 في صياغة النموذج الكلي لدالة حجم القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مرحلة التوسع.  
الجدول رقم (41): يعبر عن الارتباط الخطي ما بين المتغيرات في مرحلة التوسع

|       | CREEX          | GAREX          |
|-------|----------------|----------------|
| CREEX | 1              | 0.951809351461 |
| GAREX | 0.951809351461 | 1              |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: Eviews 7.

نلاحظ وجود علاقة قوية طردية ما بين المتغير المستقل و التابع و يقدر حجم الارتباط ب: 0,951809.

الجدول رقم (42) يبين التقدير الخطي البسيط الخاص بتمويل **pme** في مرحلة التوسع

| Dependent Variable: CREEX  |             |                       |             |          |
|----------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Method: Least Squares      |             |                       |             |          |
| Date: 04/02/18 Time: 23:52 |             |                       |             |          |
| Sample: 2005 2016          |             |                       |             |          |
| Included observations: 12  |             |                       |             |          |
| Variable                   | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
| GAREX                      | 1.581870    | 0.161184              | 9.814087    | 0.0000   |
| C                          | 1.12E+09    | 5.42E+08              | 2.066232    | 0.0657   |
| R-squared                  | 0.905941    | Meandependent var     |             | 5.70E+09 |
| Adjusted R-squared         | 0.896535    | S.D. dependent var    |             | 2.97E+09 |
| S.E. of regression         | 9.55E+08    | Akaike info criterion |             | 44.34276 |
| Sumsquaredresid            | 9.12E+18    | Schwarz criterion     |             | 44.42358 |
| Log likelihood             | -264.0566   | F-statistic           |             | 96.31630 |
| Durbin-Watson stat         | 1.300489    | Prob(F-statistic)     |             | 0.000002 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: Eviews 7.

وفقا للجدول رقم(42) كانت نتائج التقدير الخطي المتعدد لدالة حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من أجل مرحلة التوسع كالاتي:

|                                 |        |         |
|---------------------------------|--------|---------|
| Estimation Command:             |        |         |
| MCO :                           | CREEX  | GAREX C |
| Estimation Equation:            |        |         |
| CREEX*= C(1) GAREX + C(2)       |        |         |
| Substituted Coefficients:       |        |         |
| CREEX* = 1.581870GAREX+1.12E+09 |        |         |
| T-Statistic : 9.8140872.066232  |        |         |
| Prob :                          | 0.0000 | 0.0657  |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: Eviews 7 و الجدول رقم:3.

#### 4. 3. 2.2- اختبار النموذج الخاص بتمويل *pme* في مرحلة التوسع

سيتم في هذه المرحلة اختبار النموذج الخاص بالدراسة من خلال اختبار معنوية المعالم وكذا معنوية النموذج ككل .

اختبار سيودنت:نفرض فرضيتان

$$H_0: C_1 = C_2 = 0$$

فرضية العدم

$$H_1: C_1 \neq C_2 \neq 0$$

الفرضية البديلة:

يمكن توضيح نتائج الاختبار بالجدول أدناه، الذي يوضح القيم المحسوبة للمعاملات

المقدرة والقيم الجدولية المستخرجة من جدول سيودنت عند مستوى 5%.

الجدول رقم(43): يوضح نتائج اختبار سيودنت لدالة حجم القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال مرحلة التوسع 2005-2006

| المقدرات | المعاملات      | القيم المحسوبة t- | القيم الجدولية: t- | prob   |
|----------|----------------|-------------------|--------------------|--------|
|          |                | Statistic         | Statistic          |        |
| Garex    | C <sub>1</sub> | 9.814087          | 2.262              | 0.0106 |
| الثابت   | C <sub>2</sub> | 2.066232          | 2.262              | 0.0657 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: Eviews 7.

القيم الجدولية -  $T$ -Statistique: عند درجة الحرية:  $N-K=12-3=9$  و عند درجة معنوية:  $\alpha = 5\%$

بحيث:  $N$ : حجم العينة،  $K$ : هي عدد المعلمات المقدرة، و منه:  $T-TAB = 2.262$   
 $TCAL_{C1} > TTAB_{C1} \Rightarrow 9.814087 > 2.262$  نرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية  
 البديلة إذن المعلمة معنوية احصائيا.  $TCAL_{C2} > TTAB_{C2} \Rightarrow 2.066232 < 2.262$   
 نقبل بالفرضية العدم و نرفض بالفرضية البديلة إذن المعلمة غير معنوية احصائيا.  
**مجموع الأخطاء:** بحيث يقدر ب:  $S.E. of \text{régression} = 9.55E+08$ . و هو يعبر عن  
 كل الأخطاء الموجودة في القياس و التقدير.

**معامل التحديد  $R^2$ :** إن القيمة المتحصل عليها تقدر ب:  $0.905941$  بحيث: أن  $90\%$  من  
 التغيرات تفسرها المتغيرات المستقلة و التي تؤثر في حجم القروض للمؤسسات الصغيرة  
 والمتوسطة في الجزائر و هي في النموذج أما  $10\%$  فتفسرها المتغيرات الباقية تتمثل في  
 المتغيرات غير موجودة في النموذج و نفسرها ب:  $U_i$ .

**معامل التحديد  $\overline{R^2}$ :** وهو لا يتأثر بالمتغيرات المستقلة و يعبر عن العلاقة القوية ما بين  
 المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و يقدر ب:  $0.896535$ ، أما الباقي فيعود إلى العوامل  
 غير المشخصة في النموذج المقدر.

**اختبار فيشر:** حيث يهدف إلى اختبار معنوية النموذج الكلي المقدر لدالة حجم توسيع

القروض من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$\left. \begin{array}{l} H_0 = C_1 \neq C_2 \neq 0 \\ H_1 = C_1 = C_2 = 0 \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{انعدام العلاقة ما بين جميع المتغيرات المستقلة و} \\ \text{المتغير التابع.} \end{array}$$

توجد على الأقل متغيرة من بين المتغيرات المستقلة  
 لها علاقة مع المتغير التابع.

القيم الجدولية -  $F$ -Statistique: عند درجة الحرية:  $N-K=12-3=9$  و عند درجة  
 معنوية:  $\alpha = 5\%$ .

**بحيث:**  $N$ : حجم العينة،  $K$ : هي عدد المعلمات المقدرة، و منه:  $FTAB_{N-K}^{K-1} = FTAB_9^2 = 4.26$

يتم مقارنتها بالقيمة الإحصائية المقدرة لاختبار فيشر فنجد

$$FCAL > FTAB_{25}^2 \Rightarrow 5077.553 > 4.26$$

وبالإضافة لأن:  $PROB - F = 0.000 < 0.05$

إذن نرفض الفرضية العدمية و نقبل بالفرضية البديلة أي النموذج معنوي إحصائياً، أي أن الدالة المقدرة لحجم القروض الموسعة معنوية إحصائياً.

➤ دراسة الاستقرارية لدالة التقدير الكلية لحجم القروض الموسعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدرة:

نتأكد من استقرارية النموذج طول فترة الدراسة و ذلك من خلال افتراض وجود عدة نقاط انعطاف بالنظر إلى تاريخ حجم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يتم

$$FTAB_{N-K}^{K-1} = FTAB_{25}^2 = 4.26$$

الجدول رقم (44) يوضح نتائج اختبار  $Chow$  لاستقرارية دالة حجم القروض لتمويل  $pme$  في مرحلة التوسع 2005-2006.

| Chow Forecast Test: Forecast from 2010 to 2016 |          |             |          |
|--|----------|-------------|----------|
| F-statistic                                    | 3.834686 | Probability | 0.148428 |
| Log likelihood ratio                           | 27.56798 | Probability | 0.000263 |
| Chow Forecast Test: Forecast from 2012 to 2016 |          |             |          |
| F-statistic                                    | 1.833515 | Probability | 0.260968 |
| Log likelihood ratio                           | 12.49822 | Probability | 0.028563 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews و على الملحق 3.

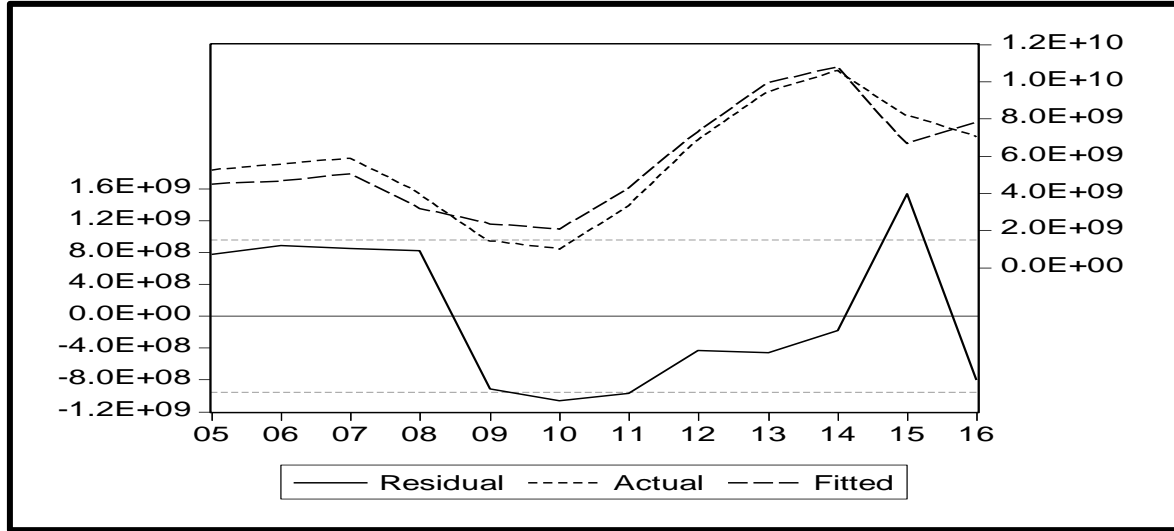
بما أن القيمة المحسوبة في الجدول أعلاه أقل من القيمة الجدولية، بالإضافة إلى أن

$$PROB - CHOW < 0.05$$

فإننا نقبل بالفرضية البديلة و نرفض الفرضية العدمية أي النموذج مستقر خلال فترات الدراسة من خلال نقاط الانعطاف في فترة الدراسة.

أي أن النموذج مستقر خلال فترة الدراسة: (2005-2016).

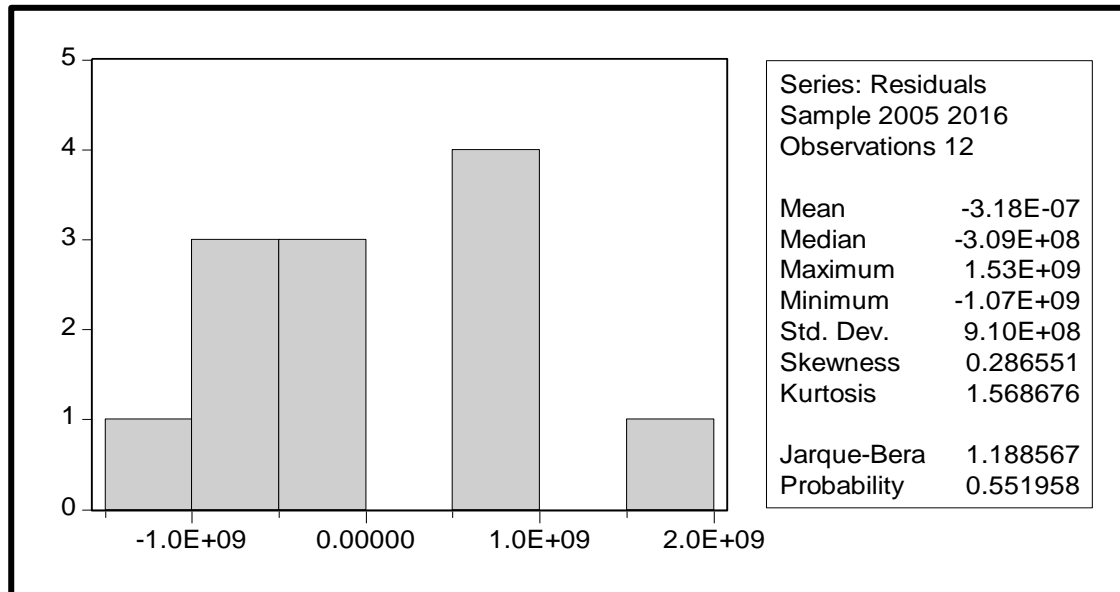
الشكل رقم (41) يوضح المقارنة ما بين القيم الفعلية و المقدرة لحجم القروض لمرحلة التوسع خلال فترة الدراسة (2016-2005)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews و على الملحق 3.

➤ اختبار *Jarque- Bera*: يستعمل هذا الاختبار لمعرفة طبيعة توزيع البواقي للنموذج المقدر وهي موضحة في الشكل الموالي:

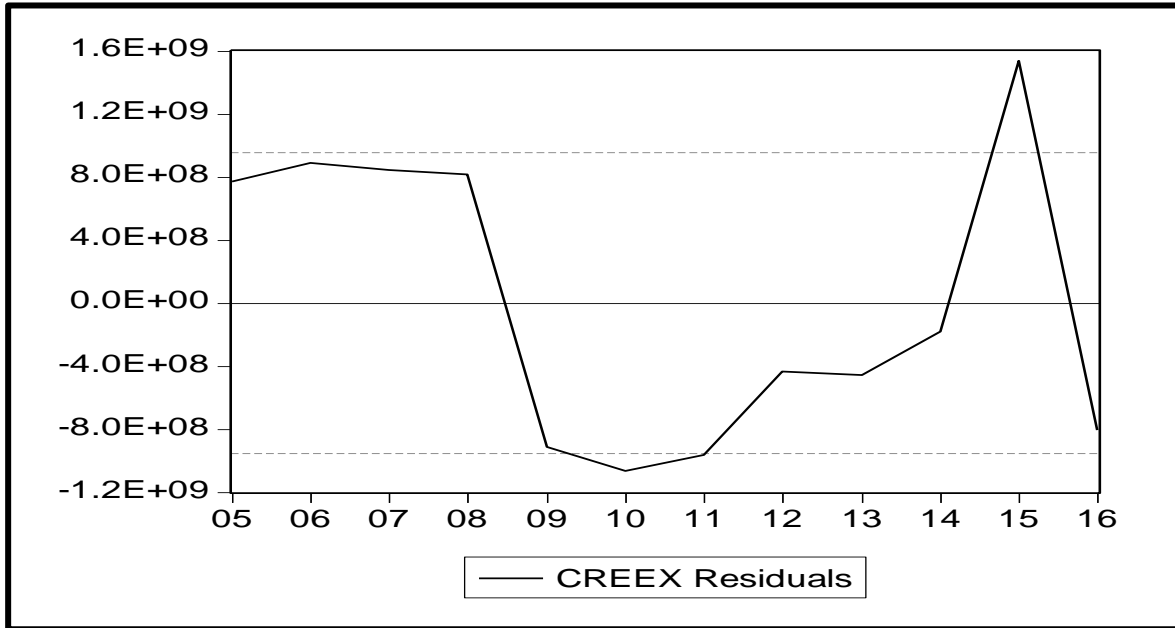
الشكل رقم (42) يوضح اختبار *Bera-Jarque* لتوزيع دالة حجم القروض لمرحلة التوسع (خلال فترة الدراسة)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews و على الملحق 3.

نلاحظ من خلال الشكل أن قيمة الاحتمال  $p=0,551958$  وهي أكبر من 5% وهذا يعني أن سلسلة البواقي تتوزع توزيع طبيعي .

الشكل رقم(43) يوضح توزيع الأخطاء الناتجة عن التقدير (البواقي) لمرحلة التوسع خلال فترة الدراسة (2005-2016).



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews و على الملحق 3.

بالتالي نستنتج بأن النموذج المقدر ذو دلالة إحصائية واقتصادية، ويمكنه التنبؤ وتأكد صحة فرضية علاقة الاقتراض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحجم الضمانات .

وهذا ما يؤكد صحة فرضية تأثير الضمانات على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إذن نستنتج أن الدولة بهيكلها ومؤسسات توفر التمويل المناسب لهذا القطاع الخاص من المؤسسات فمثلا صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوفر ضمانات تمنح للبنوك من أجل تقديم القروض التمويلية لهاته المؤسسات التي تتميز بخاصية ندرة الموارد المالية وهذه العملية تكون حسب رأس مال هذه المؤسسات .

## خلاصة الفصل الرابع

نستنتج من هذا الفصل وبعد دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام طريقة الاستبيان وجمع المعلومات حول هذه المؤسسات التي تنشط بالغرب الجزائري ومعرفة طريقة تمويل نشاطها وكذا معرفة قيمة القروض المتحصل عليها من البنوك خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2006 إلى غاية سنة 2016 وكذا قيمة الضمانات ورأس المال ومردودية المؤسسة خلال كل سنة لفترة الدراسة لينتهي العمل ببناء نموذج اقتصادي قياسي تم التوصل إلى تأثير حجم القروض بمتغيرات مستقلة خاصة قيمة الضمانات بالتالي ارتأينا بناء نموذج اقتصادي قياسي آخر يبين مساهمة الدولة في إنعاش هذا القطاع من خلال توفير له الدعم المالي من طرف الهياكل التي وضعتها الجزائر من بينها صندوق ضمان القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم التوصل إلى تأثير قيمة الضمانات على حجم القروض في كل من مرحلة إنشاء المؤسسة أو عند توسعة نشاط المؤسسة بالاعتماد على إحصائيات الوزارة فيما يتعلق بصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2005-2016.

وتوصلنا إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الضمانات ومستوى الاستدانة في كل من مرحلة الإنشاء أو التوسع، قد يرجع إلى سببين: أولهما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك موارد مالية كبيرة، فهي تمول أصولها في الغالب بقروض بنكية وهو ما يفرض عليها تقديم ضمانات ترهن في غالب الأحيان، أما السبب الثاني أن النظام البنكي الجزائري الذي في غالبيته يتكون من بنوك عمومية لا يمنح قروضا دون ضمانات.

## خلاصة القسم الثاني:

تم التوصل في هذا القسم أن في الجزائر و بالرغم من حداثة عملية التحول الاقتصادي، قد بدأ الشعور بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في عملية الإقلاع الاقتصادي من خلال القضاء على البطالة وتوفير مناصب شغل، كما وتعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعلى ميزان المدفوعات وعلى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد، حيث إن كثيرا من المؤسسات الكبيرة ذات رؤوس الأموال الضخمة ما هي إلا تطورات لمؤسسات صغيرة ثم متوسطة نجحت وتوسعت وأصبحت مؤسسات كبيرة.

بالتالي من خلال ما تم عرضه يتضح أن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرة ومتنوعة، و لكن تبقى هذه المؤسسات تواجه عدة مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة بحد ذاتها وأخرى متعلقة بالمصدر الممول، تحول دون تطورها و نجاحها، ومن أجل النهوض بهذا القطاع وإنعاشه عمدت الدولة إلى إنشاء عدة هيئات مالية و قانونية وهيكلية من شأنها أن تزيل هذه العوائق التي تقف أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها. ولكن لازالت الضمانات تثقل كاهل هذا النوع من المؤسسات الذي يتسم بمحدودية الموارد بالرغم من استحداث الدولة لهياكل الدعم المالي لهذا القطاع .

هدفت الدراسة السابقة في عرضها لحل الإشكالية المطروحة والتوصل إلى حلول ونتائج من خلال معالجة الموضوع في قسمين ،حيث عالج القسم الأول كل ماهو نظري حول نظريات التمويل وكذا خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد وتحقيق تنمية اقتصادية حيث تزايد الاهتمام بها في الحياة الاقتصادية المعاصرة بالنظر إلى الدور الذي تقوم به سواء على مستوى قيام وحدة اقتصادية تقوم بالمساهمة في توفير مناصب شغل بالتالي القضاء على البطالة وكذا خلق قيمة مضافة تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام ، لينتهي القسم بالتعرض لمحددات الهيكل المالي لهذه المؤسسات وكذا النظريات المفسرة لتمويل هذا القطاع .

أما القسم الثاني فقد كان عبارة عن قسم تطبيقي من خلال تسليط الضوء على هذا القطاع في الجزائر بالتعرض لمراحل تطوره من بداية الاستقلال إلى يومنا هذا فضلا عن تبيان الدور الذي تقوم به هذه المؤسسة في إنعاش الاقتصادي الجزائري ،وكذا التعرض لهياكل الدعم المالي التي وضعتها الدولة لمرافقة هذا القطاع لنهني القسم بدراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط ببعض ولايات الغرب (الشلف، غليزان، مستغانم، وهران)

باستعمال طريقة الاستبيان والحصول على المعلومات من أجل معرفة مشكل تمويلها خاصة الاقتراض والحصول على المتغيرات المؤثرة في هذا النموذج باستعمال الانحدار الخطي المتعدد للفترة الممتدة 2006-2016. بالتالي توصلنا للنتائج التالية :

-متغير المردودية له علاقة عكسية مع حجم القروض بالتالي كلما كانت مردودية المؤسسة كبيرة كلما قل اقتراضها وهذا بسبب اعتمادها على مدخراتها المالية .

-متغير رأس المال له علاقة طردية مع حجم الاقتراض بالتالي هو يؤثر في الاستدانة بالتالي كلما كان رأس المال كبير كلما كان الاقتراض بنسبة كبيرة لتغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة .

- كذلك تكشف الدراسة الحالية على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99% بين حجم الضمانات و حجم الاقتراض و تأتي نتائج الدراسة الحالية متفقة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة كما تتفق مع الفكر السائد في هذا المجال. إذ يشير ذلك إلى دور الضمانات ضمن عقود الاقتراض المتعلقة بالمؤسسات، إذ يكاد يستحيل في البيئة الجزائرية تصور حصول مؤسسة على قروض بنكية من دون أن تكون تملك حد أدنى من الضمانات.

- مشاركة هيآت الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وضعتها الدولة كإستراتيجية للنهوض بهذا القطاع في مرحلة الإنشاء فقط لتواجه الصعوبات المالية فيما بعد، بالتالي سرعان ما تختفي من الساحة الاقتصادية.

ولكن بعد التوصل في الفصل الأول من القسم التطبيقي لوجود هيآت دعم مالي لهذا القطاع استحدثتها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع الحساس من بينها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة *FGAR* الذي له دور كبير في منح الضمانات للبنوط مقابل حصول هذه المؤسسات على قروض لتمويل احتياجاتها التمويلية سواء في مرحلة الإنشاء أو مرحلة التوسع، فبعد بناء نموذج قياسي والتعرف على العلاقة بين المتغيرات باستعمال الانحدار الخطي البسيط تم التوصل بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج أكثر لهذا الصندوق خاصة في مرحلة التوسع وهذا ما تشير إليه إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم وكذا المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2005-2016.

في نهاية هذا البحث يمكن القول بأن موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو موضوع الساعة وذلك لما يحمله هذا القطاع من آفاق اقتصادية واجتماعية، وما يتميز به من مرونة واستيعاب لجميع الأنشطة على اختلاف مجالاتها فانطلاقا مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية :

-فهذا البحث قد سمح لنا بالإحاطة بتطور النظرية المتعلقة بمحددات هيكل تمويل المؤسسة، فالتراجع التدريجي لقوة فرضيات نموذج *Modigliani-Miller* قد سمح بإبراز أهمية تكلفة الوكالة المرتبطة بعدم التناظر في المعلومة ودور الجباية في هيكل التمويل وقيمة المؤسسة، فتكاليف الوكالة هذه مرتبطة بطبيعة علاقة الوكالة التي تربط الملاك ومدراء المؤسسة من جهة و كذلك المقرضين و الملاك من جهة أخرى في إطار علاقة القرض.

-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث أنها ساهمت في تطوير العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية حيث اعتبرت قطاعا استراتيجيا يساهم في القضاء على العديد من المشاكل والعراقيل باعتبارها تلعب دورا حيويا في الاقتصاد الوطني أكبر مما تؤديه المؤسسات الكبيرة الحجم .

-لعل ما وصلت إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من اهتمام يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى إلى التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر .

-لايزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من العديد من المشاكل والعراقيل رغم الاهتمام الكبير والدعم الخاص الذي تحصلت عليه من قبل الدولة .

-أثبتت الدراسة التطبيقية بأن الضمانات هي الأكثر تأثيرا في تمويل هذا القطاع عند استنفاد الأموال الخاصة بالتالي تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب القروض من البنوك .

-توصلت الدراسة القياسية بأن صندوق ضمان القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي استحدثته الدولة من أجل دعم هذا القطاع له دور كبير في تمويل هذه المؤسسات في كل من مرحلة الإنشاء والتوسع خاصة مرحلة التوسع .

### الاقتراحات

-وضع تحفيزات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الحصول على التمويل بأقل التكاليف وفي أقل وقت .

-توفير الضمانات التي تحتاجها هذه المؤسسات من أجل طلب القروض من المؤسسات البنكية في مرحلة إنشاء المؤسسة وما بعد هذه المرحلة ،من أجل ضمان استمراريتها وبقائها .

-إيجاد بعض صيغ التمويل المتلائمة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل رأس مال مخاطرة *le capital-risque* الذي شهد اتساع كبير في الدول المتطورة حيث تكون المخاطر متقاسمة بين المؤسسة و المقرض .

-دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل السبل إلى الدخول في البورصة، باعتبار أن الأسواق المالية لا يمكن تنشيطها إلا بالمؤسسات الخاصة، وهذا الأمر يتطلب بعض التعديلات الهيكلية والتشريعية .

-الأخذ بعين الاعتبار تجارب الدولة الرائدة في مجال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مرحلة ما بعد الإنشاء، لأنها مرحلة صعبة تواجهها عدة عراقيل وصعوبات خاصة إذا كانت هذه المؤسسات صغيرة الحجم ذات موارد مالية محدودة .

-إيجاد محفزات بنكية لاستقطاب المدخرات العائلية وتوجيهها لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-وضع تسهيلات بنكية من خلال خفض قيمة الضمانات من أجل توفير فرص الحصول على القروض لهذا القطاع .

#### الكتب

1. أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2011
2. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، طبعة أولى، سنة 2008
3. إلهام فخري، التسويق في المشاريع الصغيرة "مدخل استراتيجي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، طبعة أولى، سنة 2009.
4. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي لدروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2006.
5. تركي مصلح حمدان، الوسيط في النظام القانوني لمجلس إدارة الشركات المساهمة العامة: دراسة مقارنة، دار المنهل، ط1، سنة 2012.
6. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2002.
7. جالين سبنسر هل؛ ترجمة صليب بطرس " منشأة الاعمال الصغيرة"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة 1998
8. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء)، مؤسسة الوراق، الأردن، سنة 2000.
9. خلدون ابراهيم الشديفات، ادارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2001.

10. دريد كامل آل شبيب "إدارة مالية الشركات المتقدمة"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
11. رابع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، سنة 2008.
12. رشاد العصار وآخرون، الادارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2001.
13. سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، طبعة أولى، سنة 1997.
14. صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، طبعة أولى، سنة 2006.
15. عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، طبعة أولى، سنة 2006.
16. عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، طبعة أولى، سنة 2013.
17. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، طبعة أولى، سنة 2005.
18. كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الحامد للنشر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2000.
19. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، الطبعة الثانية، سنة 2004.
20. محمد صالح الحناوي، سمية قرياقص، أساسيات الادارة المالية والتمويل، الدار الجامعية الاسكندرية، الطبعة الاولى، سنة 1997.

21. محمد عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، الأردن، طبعة أولى، سنة 2000.
22. محمد صالح الحناوي، نهال فريدة مصطفى، رسمية ذكي قرياقص، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط 2001.
23. منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الاسكندرية، طبعة أولى، سنة 1998.
24. منير إبراهيم هندي؛ الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، الكتاب العربي الحديث، الإسكندرية 2003.
25. منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، الطبعة السادسة، سنة 2011 .
26. نيبال فيصل عطية، هند محمد المظلوم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة أولى، سنة 2016.
27. هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار المنهل، طبعة أولى، سنة 2012.
28. هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى سنة 2000.
29. يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي - الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2006.

### ب - الدوريات

30. أحمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الرملاوي، أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني جوان 2015.

31. أحمد بن قطاف ، دور برامج احتضان الأعمال في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلة برج بوعريريج، العدد 14-المجلد 01-2016 .
32. ابراهيم فضل المولى البشير، معاوية محمد خاطر بريمة، التمويل بصيغة المرابحة وأثره في الأداء الاقتصادي للفترة 2000-2010، مجلة البحث العلمي للعلوم والآداب، جامعة السودان، العدد 15.
33. السعيد بريش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 12، سنة 2007.
34. السعيد بريش ، رأس مال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة شركة سفيان، مجلة الباحث، العدد 05، سنة 2007.
35. آيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر آفاق وقيود، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة تيارت، الجزائر، سنة 2009.
36. بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة .مجلة رماح الدولية للدراسات والبحوث، الأردن، العدد 14/2014 .
37. حسب الرسول يوسف التوم وآخرون، مخاطر تطبيق صيغ التمويل في الإسلام، مجلة العلوم والبحوث الإنسانية، العدد الخامس، سنة 2012 .
38. خالد رجم وآخرون، تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر ولاية ورقلة - الفترة 2005-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06 جوان 2017 .
39. دراجي كريمو، حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 32-2015 .

40. زغيب مليكة، علاقة الهيكل المالي بالقيمة السوقية للمنشأة من خلال النظرية المالية، مجلة العلوم الانسانية بحوث اقتصادية، العدد 31 جوان 2009
41. سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ورقلة، العدد الثاني جوان 2011.
42. شوقي بورقبة، دور نظرية الاشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية، جامعة فرحات عباس، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10 سنة 2010.
43. صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، سنة 2004.
44. صبيحة قاسم هاشم، نظريات هيكل التمويل الحديثة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 83، جامعة بغداد، سنة 2015.
45. عبد الوهاب دادان، الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، العدد 07، ورقلة سنة 2010.
46. عبد الله بلعدي، عاشور مقلاني، المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل التنموي، مجلة شمال افريقيا، العدد 17، السداسي الثاني، 2017 .
47. عديلة العلواني، دور تحفيز الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة تاريخ العلوم، جامعة بسكرة، العدد 08 ج1 - جوان 2017 .
48. عمار شلابي، دور المؤسسات الغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة سكيكدة، العدد 05 لسنة 2010.
49. عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 09، سنة 2006.

50. عمار زودة، حمزة بوكفة، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاشارة لمشاكل الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2014 .
51. محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، سنة 2011.
52. نجمة بوفليسي ، العوامل المحددة لهياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد 12، جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة، سنة 2016.

### ج - الأطروحات

53. الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقولاتي -دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة-أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015.
54. العايب ياسين ، اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه ،جامعة منتوري قسنطينة للسنة الجامعية 2010-2011.
55. عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، للسنة الجامعية 2014-2015.
56. قريشي محمد الصغير، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة 2011-2012،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، للسنة الجامعية 2013-2013.

57. محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2015-2016.

58. يوسف قريشي، محددات سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005.

### د - المداخلات

59. الأخضر بن عمر، علي يالموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06.

60. الطاهر بن يعقوب ، مهري أمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة -دراسة حول ولاية سطيف- مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف يومي 11-12 مارس سنة 2013.

61. بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

62. بلالطة وآخرون، الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، 25-28 ماي 2003.
63. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور عقد تحويل الفاتورة في تمويل وتحصيل الحقوق، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، بسكرة يومي 21-22 نوفمبر 2005.
64. بن خيرة سامي، بوخلوة باديس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.
65. ربحان الشريف، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول - مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان: " استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، يومي 18 و19 أبريل 2012.
66. زكرياء مسعودي، حميدات وصالح، دور وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18-19 أبريل سنة 2012.
67. زيرمي نعيمة، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي آفاق

التطوير - تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 03-04 ديسمبر سنة 2012.

68. سهام شيهاني، طارق حمول، تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية - مع الإشارة الى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، جامعة المسيلة، أيام، 15،16، نوفمبر 2011.

69. عبد الله سعد الهاجري، دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت، مداخلة ضمن الملقى العربي حول: تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، الجمهورية التونسية، يومي 12-14 أكتوبر، 2013.

70. عبد الرزاق خليل، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006.

71. عبد القادر عطوي، دومي سمراء، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، يومي 25-28 ماي 2003.

72. محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة "تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري"، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقلة - الجزائر، يومي 18 و 19 أبريل 2011.

73. محمود مرسي لاشين، تجربة جمهورية مصر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، مداخلة ضمن الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات

الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جامعة الأزهر، يومي 25-28 ماي 2003.

74. مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر )، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006.

II - المراجع باللغة الأجنبية:

75. Adizes .J ;*organization passages diagnosing and treating life cycle problems of organization ;organizational dynamics;vol08 ;june 1979*

76. Elie Cohen ، *gestion financière de l'entreprise et développement financier*، édition UREF, Paris1991

77. Frédéric parrat ;*le gouvernement d'entreprise ce qui a déjà changé ce qui va encore évaluer ;édition Maxima 1999*

78. Greiner .E ;*Evolution and revolution as organizations grow ;Harvard review ;july 1972*

79. Harris .M and A .Raviv « *the theory of capital structure*» *Journal of finance* , vol .46 , N°1 , March , 1991

80. J. Grossman and Oliver D. Hart , *corporate financial structure and managerial incentives* , Publication Date: 1982

81. Khan And jain ,*financial management ,text and problems* ,3rd edition ,mc graw –hill co ,1999

82. Linda Rouleau ;*théorie des organisations :approches classiques contemporaines et de l'avant-garde* ,édition presses l'université du Québec 2007

83. LITZENBERGER K.ASTATE *preference model of optimal financial leverage ;journal of finance ;september 1973*

84. M.C.Jensen,W.H.Meckling, *Theory of the firm : Managerial Behavior, Agency Costes and Ownership Structure*”, *Journal of Financial Economics*

85. M.C Jensen, *Agency Costs Of Free Cash Flows, Corporate Finance And Takeovers*, *American Economic Review*, Vol 76, 1986.

86. *Minister de l'industrie et des mines bulletin d'information statistique*

87. Modigliani and Miller « *corporate taxes and the cost of capital : a correction american review* » vol ,53 June 1973

88. Myers et N .Maljluf *‘corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have journal of financial economics vol 13n°2*
89. Patrick McColgan, *Agency theory and corporate governance ‘ a review of the literature from a UK perspective University of Strathclyde‘ United Kingdom‘ 22 May 2001*
90. Pierre Vernimmen, *Corporate Finance : Theory And Practice, Pascal Quiry, Maurizio Dallochio, Yann Lefur, Antonio Salvi, Editions John Wiley&Sons, Ltd, England, 2005*
91. Samira Rifki, Abdessadeq Sadq, *Un Essai De Synthèse Des Débats Théoriques A Propos De La Structure Financière Des Entreprises, In Revue Du Financier, N°31, 2001*
92. Stulz .R *« managerial discretion and optimal financing policies »journal of financial economies , vol 26.*
93. Tarek Miloud ;*les introductions en bourse :la structure de propriété et la création de la valeur ,édition presses univ de louvain ,2003*
94. Truong Hong Trinh1 & Nguyen Thao Phuong, *Effects of Financial Crisis on Capital Structure of Listed Firms in Vietnam, International Journal of Financial Research, Vol. 7, No. 1; 2016*

III - المواقع الالكترونية:

95. <http://www.elmouwatin.dz>
96. <http://www.mdipi.gov.dz> [www.tunisie.com](http://www.tunisie.com)
97. *Ministère de l'industrie et des mines ‘ bulletin d'information statistique*
98. [www.sasapost.com](http://www.sasapost.com)

## الملحق رقم (01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -



### استمارة استبيان

لي الشرف العظيم أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بطلبي هذا والمتمثل في ملئ الاستمارة الخاصة باستبيان كتدعيم لبحثنا في إطار التحضير لنيل شهادة الدكتوراه في مالية المؤسسة .  
و موضوع بحثنا يدور حول " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة المؤسسات الجزائرية " و من خلال هذا الاستبيان سنحاول معرفة أين يكمن مشكل التمويل وذلك بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.  
والإجابة عن الأسئلة المقترحة تكون بوضع العلامة (X) في المكان المناسب، وليكن في علمكم أن الإجابات تستخدم لأغراض علمية بحتة لا غير، ويتم استعمالها في تحليلات إحصائية فقط .  
وفي الأخير نشكركم على مساهمتكم الفعالة التي لها دور كبير في مساعدتنا لحل إشكالية البحث في إطار البحث العلمي تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

الطالبة: حنيفة أمينة

تحت اشراف : د/ بكريتي لخضر

ضع علامة (X) في مربع الإجابة المختارة.

1- اسم المؤسسة: .....

2- قطاع النشاط: تجاري  صناعي  خدماتي

3- عدد العمال:

من 1 إلى 10  من 11 إلى 50

من 51 إلى 250  من 251 فأكثر

4- المنطقة:

5- نوع المؤسسة على حسب الملكية:

عامة  خاصة  مختلطة

6- الشكل القانوني:

المؤسسة الفردية (EI)

المؤسسة ذات الشخص الوحيد وبمسؤولية محدودة (EURL)

شركة تضامن (SNC)

الشركة ذات التوصية البسيطة (SCS)

(SARL) الشركة ذات مسؤولية محدودة

شركة توصية بالأسهم (SCA)

7- عمر المؤسسة:

من 0 إلى 2 سنة  من 2 إلى 5 سنوات

من 05 إلى 10 سنوات  من 10 سنوات فأكثر

8- نوع المؤسسة على حسب رأسمالها:

أقل من 10 مليون دج

من 10 مليون إلى 99 مليون دج

من 100 مليون إلى 500 مليون دج

500 مليون دج فأكثر

**9-نوع التمويل :**

تمويل ذاتي

تمويل بنكي

أو نوع آخر : .....

**10- هل التمويل الذاتي كاف لتمويل مؤسستكم :**

لا

نعم

**11-هل استفادت مؤسستكم من قرض بنكي :**

لا

نعم

**12-نوع القرض:**

قصير الأجل

متوسط الأجل

طويل الأجل

**13-كيف هي معدلات الفائدة :**

منخفضة

ملائمة

مرتفعة

**14- ماهي المعايير التي اعتمد عليها البنك لمنحكم قروض :**

حجم المؤسسة

رقم الأعمال

الضمانات

**15-هل تحقق مؤسستكم ربحية :**

لا

نعم

**16- هل استفادت مؤسستكم من أي إعانات مالية من قبل الهيآت التي وضعتها الدولة لتمويل PME:**

نعم

لا

**17-مأ المعلومات الخاصة بمؤسستكم حول قيمة الضمانات وكذا قيمة القروض التي تحصلتم عليها خلال**

هذه الفترة وكذا قيمة رأس مال مؤسستكم وكذا المردودية المسجلة خلال كل سنة من سنوات الدراسة

| Obs  | RNT | GAR | CREDIT | CA |
|------|-----|-----|--------|----|
| 2006 |     |     |        |    |
| 2007 |     |     |        |    |
| 2008 |     |     |        |    |
| 2009 |     |     |        |    |
| 2010 |     |     |        |    |
| 2011 |     |     |        |    |
| 2012 |     |     |        |    |
| 2013 |     |     |        |    |
| 2014 |     |     |        |    |
| 2015 |     |     |        |    |
| 2016 |     |     |        |    |

وفي الأخير تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير

وشكرا

## الملحق رقم (02)

يوضح الاحصائيات المستخدمة في تقدير دالة القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

القيمة بدج

| Obs  | RNT       | GAR       | CREDIT    | CA        |
|------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 2006 | 47600000  | 74600000  | 52450000  | 62300000  |
| 2007 | 57500000  | 87500000  | 65400000  | 78400000  |
| 2008 | 63200000  | 91000000  | 75300000  | 87800000  |
| 2009 | 78300000  | 123000000 | 87600000  | 94000000  |
| 2010 | 82000000  | 156000000 | 91000000  | 99700000  |
| 2011 | 96000000  | 187000000 | 120000000 | 124000000 |
| 2012 | 117000000 | 193000000 | 154000000 | 157000000 |
| 2013 | 147000000 | 226000000 | 189000000 | 193000000 |
| 2014 | 176000000 | 263000000 | 219000000 | 219000000 |
| 2015 | 197000000 | 281000000 | 245000000 | 255000000 |
| 2016 | 238000000 | 297000000 | 276000000 | 283000000 |

المصدر: إجابات الاستبيان

## الملحق رقم (03)

احصائيات حول مساهمة FGAR في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة  
الانشاء وكذا مرحلة التوسع

القيمة بدج

| obs  | GAREX      | GARCR      | CREEX       | CRECR      |
|------|------------|------------|-------------|------------|
| 2005 | 2108930470 | 1636979490 | 5225317830  | 3647149818 |
| 2006 | 2228734276 | 1538556595 | 5530293232  | 3640723352 |
| 2007 | 2466880864 | 644361452  | 5863090252  | 1916088752 |
| 2008 | 1278215778 | 850590265  | 3954752392  | 3575837015 |
| 2009 | 768311370  | 452677500  | 1417040700  | 1362509000 |
| 2010 | 592208340  | 673128078  | 986559000   | 1457780506 |
| 2011 | 1995327195 | 1279558401 | 3307486343  | 2455413716 |
| 2012 | 3896052424 | 1705528475 | 6847692363  | 4704025366 |
| 2013 | 5558209139 | 1731932298 | 9451083546  | 3618838135 |
| 2014 | 6112242121 | 1048676097 | 10604922646 | 4726646393 |
| 2015 | 3492807300 | 1981943230 | 8179454007  | 4985346756 |
| 2016 | 4232023021 | 2230751446 | 7004954856  | 5134751057 |

Source : Ministère de l'industrie et des mines , Bulletins d'information statistique de la pme

## المخلص

في اطار التغيرات الاقتصادية الحالية تتجه الدول النامية نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقلت من سياسة دعم المؤسسات الكبيرة إلى سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية. والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى ترقية هذا القطاع الحساس لما له من تأثير على الدخل والقيمة المضافة للبلاد وعلى امتصاص البطالة. ونظرا لمحدودية الموارد المالية والمادية لهاته المؤسسات وضعت الجزائر برامج وخطط من أجل حل مشكلة التمويل التي ورغم الجهود المكثفة لا تزال تقف كعقبة أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال ذلك تهدف هذه الدراسة إلى البحث في معوقات تمويل هذه المؤسسات.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، عوائق التمويل، الجزائر

### **Résumé**

*Dans le contexte des mutations économiques actuelles, les pays en voie de développement s'orientent vers le soutien au secteur des petites et moyennes entreprises, passant d'une politique de soutien aux grandes entreprises à une politique de soutien aux petites et moyennes entreprises en raison de leur grande importance pour la promotion du développement. L'Algérie, comme beaucoup de pays, cherche à améliorer ce secteur sensible qui a un impact positif sur les revenus et la valeur ajoutée du pays et sur l'absorption du chômage. Compte tenu des ressources financières et matérielles limitées de ces entreprises, l'Algérie a mis en place des programmes et des plans pour résoudre le problème du financement qui, malgré les efforts intensifs, reste un obstacle au développement des petites et moyennes entreprises. Le but de cette étude est d'examiner les contraintes de financement de ces entreprises.*

**Mots clés :** Petites et moyennes entreprises, Financement, Contraintes de financement, Algérie.

### **Summary:**

*In the context of the current economic changes, the developing countries are moving towards support for the small and medium enterprises sector, moving from a policy of support for large companies to a policy of support for small and medium-sized enterprises because of their large size importance for promoting development. Algeria, like many countries, seeks to improve this sensitive sector because of its impact on the country's income and added value and on the absorption of unemployment. Given the limited financial and material resources of these enterprises, Algeria has put in place programs and plans to solve the problem of financing which, despite intensive efforts, remains an obstacle to the development of small and medium enterprises. The purpose of this study is to examine the financing constraints of these companies.*

**Key words:** Small and medium enterprises, Financing, Financing constraints, Algeria.